العلاقات التركية الاوربية

انعكاسات على القضية الكردية

زانيار باشور

الدولة العثمانية في سطور:

بدأت الدولة العثمانية كإمارة صغيرة في غرب الأناضول وجعلها موقعها الجغرافي بهذه الصورة بعيدة عن الصراعات الدامية المتوالية في العالم الإسلامي على السلطة. ركزت الإمارة مساعيها لتوسيع مناطق النفوذ في البداية وبالدرجة الأولى موجهة الى الغرب, أي على حساب الدولة البيزنطية , التي كانت الشيخوخة قد دبت في مفاصلها وتوجهت نحو الضعف والإنحلال بعد قرون من القوة والنفوذ.

كان سقوط العاصمة البيزنطية (كونستنتينوبل) نسبة الى مؤسسها القيصر قسطنطين في عام 1453م على يد السلطان محمد الملقب بالفاتح علامة فارقة ومميزة تشهد قطعا على بروز قوة جديدة لابد من أن يحسب لها الحساب على الساحة الدولية في أوربا في البداية ولكن تدريجيا وفيما بعد في آسيا وأفريقيا أيضا. وتغير إسم المدينة في الثلاثينيات من القرن الماضي الى إستانبول. وكانت الجيوش الإسلامية في السابق قد وصلت الى أسوار المدينة لكن تعذر عليها إحتلالها لمناعة أسوارها وقوة حاميتها الدفاعية. فخارج هذه الأسوار دفن الصحابي أبو أيوب الأنصاري.لكن السقوط جاء بناء على حدوث مستجدات أو إختراعات تقنية حربية جديدة من جهة وحدوث إنشقاقات بين القوى الأوربية تعذر رأب صدعها في تلك الفترة. التكنلوجيا الحديثة العسكرية في تلك الفترة تمثلت بإختراع سلاح (المدفعية) الفعال في دك أسوار القلاع المنيعة. علما أن هذا السلاح مازال يجسد جزء هاما من تسليح الجيوش الى يومنا هذا . هذا السلاح قضى تدريجيا على كل المؤسسات الدفاعية المتمثلة ببناء القلاع أو الأسوار المحيطة بالمدن.

صراعات العثمانيين داخل العالم الإسلامي تجسدت بالدرجة الأولى في النزاع مع الدولة الصفوية الشيعية, وكان لها في ذلك صولات وجولات. وإنحاز الى جانب العثمانيين في هذا الصراع المنتسبون الى المذاهب السنية. كما أن سلوك الصفويين الذي إفتقر الى الإتزان الدبلوماسي الضروري في حالات كثيرة سيما مع الأكراد ومع آخرين أيضا. من هنا كان للأكراد دور مشهود في معركة جالديران 1514م, التي حسمت لصالح العثمانيين بجلاء.
بتوسط رجل الدين الملا إدريس البدليسي حصلت الإمارات الكردية المتحالفة مع العثمانيين على الحكم الذاتي, وتحولت الى ركيزة هامة لصيانة الحدود الشرقية للدولة العثمانية. الحكم الذاتي للإمارات الكردية وفترة السلام التي حصلت عليها أتاح لبعضها أن تبلغ مستوى حضاريا بالأخص بدليس, نافست فيه بل وفاقت في بعض المجالات على ما كان موجودا في القسطنطينية, الأمر الذي يشهد عليه الرحالة التركي أوليا جلبي في كتابه(سياحتنامة) الذي أشاد بمدارسها وحماماتها وحسن الإدارة فيها. فأميرها عالم وطبيب وصاحب مكتبة قل نظيرها في العالم الإسلامي في تلك الفترة. إلا أن هذا التقدم الحضاري تحول على ما يبدو الى شوكة في عيون الحكام من الأتراك وسعوا الى القضاء التدريجي على إستقلال هذه الإمارات المزدهرة عبر إستخدام العنف وممارسة سياسة فرق تسد الإستعمارية, مخلين بذلك بوعودهم السابقة. ويبدو أن العجز في مواصلة الحصول على الأسلاب والغنائم في الخارج بحكم الهزائم المتلاحقة وجه أنظار الحكام العثمانيين نحو الداخل مختلقين شتى الأعذار والحجج للحصول عليها. يقول أوليا جلبي, بأنه إستطاع إنقاذ كتاب واحد من كل تلك المكتبة العظيمة التي أشاد بها في السابق والباقي تحول الى طعمة للنيران! وبالطبع تم نهب الإمارة وسلطت الدولة العثمانية الفقر والفاقة على سكانها بشكل عجزت بعدها والى يومنا هذا أن تستعيد هذا المجد.

كانت الحملات العسكرية العثمانية قد أوصلتهم الى أبواب فيينا في قلب أوربا. لكن التوسع بإتجاه الشرق/ آسيا تم بالأخص في عهد السلطان سليم القاسي بل ووسع حدود الدولة لتصل الى أفريقيا بدخول جيوشه الى مصر, وهنالك إنتقلت الخلافة من

العباسيين الى العثمانيين. وبهذا النصر باتت ممتلكات الدولة العثمانية موزعة على ثلاث قارات, بعد إنتصارهم على المماليك في عام 1517م.

دامت سلطة العثمانيين عدة قرون, وكان للصراعات الأوربية الداخلية دور هام في بقائها لهذه الفترة الطويلة. ومن أبرز هذه الصراعات ما كان يدور سرا أو علنا بين: بريطانيا, فرنسا, روسيا وألمانيا. هذه الحقيقة ساعدت الدولة العثمانية على النهوض من كبوات عديدة مهلكة في الواقع, كما وأنها أسهمت في تكوين رصيد هائل من التجارب الدبلوماسية.
إلا أن دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى الى جانب ألمانيا والنمسا والمجر في عام 1914م, وضع خاتمة نهائية للتلاعبات الدبلوماسية العثمانية, التي طال أمدها والقائمة على إستغلال الخلافات الأوربية لضمان مصالحها, وفقدت بذلك الغالبية المتبقية من ممتلكاتها. بعدها لم يعد للحكم التركي أية مسعمرات تستحق الذكر ما عدى كوردستان.
ومما يميز تأريخ الدولة العثمانية, هو الإفراط المبالغ فيه, في إستخدام العنف سواء كان لنيل السلطة والنفوذ أوللمحافظة عليها, وكون بذلك سمة لا تفارق أساليب حكمهم الى يومنا هذا. ومن صور هذه الجرائم البشعة المرتكبة بهدف الوصول الى الحكم هو ما دأبت عليه العائلة العثمانية باللجوء الى التصفية الجسدية للخصوم السياسيين المتوقعين, بما في ذلك الرضع من الأطفال! فخليفة المسلمين السلطان محمد الثالث (1566- 1603)م, قتل (19) من إخوته ليضمن لنفسه ممارسة السلطة بدون منازع !
والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بإلحاح هو: إذا كان هذا هو مصير الإخوة والأشقاء داخل صفوف العائلة الحاكمة, فما الذي يمكن للرعيتة أن تنتظره من هؤلاء الحكام ناهيك عن الخصوم, فما فعله هولاكو في بغداد غني عن كل تعريف ؟
قال تعالى: ((وكتبنا فيها عليهم أنه من قتل نفسا بدون نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا)).

ولما كان موضوع بحثنا يتعلق بأوربا فمن المفيد أن نلمح بعض الشيء الى إنعكاسات هذه السياسة في الفترة العثمانية على أوربا وشعوبها, التي كانت هدفا لحملاتهم العسكرية , ومنها من خضع لسلطتهم لعدة قرون, ذاقوا خلالها صنوفا من الذل والمهانة يتعذر عليهم نسيانها. فلكل غزو دوافعه الإقتصادية رغم كل محاولات التستر التي قد يبديها هذا الطرف أو ذلك على حقيقة هذه الدوافع, ومحاولة إبراز ما عداها لإضفاء نوع من الشرعية على هذا السلوك. فالدافع الإقتصادي كان وما زال وسيظل أبدا دافعا أساسيا في سلوك الأفراد والجماعات, إن لم يكن الدافع الأكثر فاعلية.

كانت السياسة العثمانية تستهدف فرض سيادة العنصر التركي في المناطق الخاضعة لها مستخدمة كل الوسائل والإمكانيات المتاحة لها لتحقيق هذا الهدف, وفي مقدمتها العنف العاري والمجرد. ومن هنا منشأ الأفكار والمنطلقات الطورانية والإستعلاء القومي, والتي تمجد أعمال العنف ممثلة بجنكيزخان وأتيلا على سبيل المثال. يقول جهاد صالح بهذا الصدد:
(الطورانية حركة عنصرية شوفينية. كانت بمثابة نتاج طبيعي لسياسة السلاطين العثمانيين القائمة على تمييز العنصر التركي, في مجتمع تعدد القوميات. فبدلا من سياسة التآخي القومي كشرط لإستمرار المجتمع وتطوره, إتبع سلاطين الدولة العثمانية سياسة التعصب القومي النابعة من خاصية العنصر التركي التأريخية القائمة على العنف. تلك الخاصية التي لم ينتج عنها في ظل الدولة العثمانية سوى القمع والمجازر, ضد الشعوب الأخرى ضمن سياسة الإستبداد القومي التي ميزت الدولة العثمانية منذ قيامها وحتى أفولها.
وهذه الخاصية, ظلت تلقي بثقلها على المجتمع التركي, بعد قيام الجمهورية, ووقفت سدا منيعا أمام تطوره, وتخلصه من تركة السلاطين الثقيلة. ذلك أن البرجوازية التركية قد ولدت وترعرعت في ظل السياسة الطورانية العثمانية, فجاءت إستمرارا لتطور تأريخي طويل من التعصب القومي قائم على مبدأ الإخضاع و'' التتريك '' بالقوة.
وهكذا نجد أنفسنا, أمام حركة عنصرية قديمة حديثة, شبيهة تماما بالحركة الصهيونية, إنطلقت من قاعدة التعصب القومي للحفاظ على بقائها, لكنها إنتهت كتابعة, تقوم بتنفيذ دور محدد في السياسة الإمبريالية على الصعيد الإقليمي).

أما بصددالسياسة الضريبية للعثمانيين فيقول جهاد صالح:
(إن سياسة الضرائب قد وقعت تبعاتها المأساوية على مواطني الدولة العثمانية, بغض النظر عن إنتمائهم الديني. فإلى جانب أنها كانت إحدى الوسائل لحمل المواطنيين من غير المسلمين على إعتناق الدين الإسلامي, فقد كانت من جانب آخر تهدف الى جعل المسلمين من غير الأتراك ينصاعون لسياسة الأتراك والتخلي عن قوميتهم الأصلية).

أما بخصوص الأيديولوجية العثمانية فيقول جهاد صالح:
(لقد خرج السلاطين العثمانييون وأتباعهم من قادة ورجال دين, عن مبادئ الدين الإسلامي حين فسروه بما يتناسب مع أهدافهم الخاصة, وأقاموا أسس نظامهم, ووجهوا سياسة الدولة الداخلية والخارجية على أساس هذا التفسير المشوه. ويمكننا تلخيص هذا الخروج بالنواحي التالية: 1)- نظام الحكم المطلق:...حلت رغبة السلطان محل النصوص الدينية في الكثير من الأحيان... 2)- التعصب الديني:.. 3)- إعتناق الدين الإسلامي:...أما الفتوحات العثمانية , فقد تميزت بقيام الدولة ورجالاتها بإرغام الكثير من الشعوب غير المسلمة على إعتناق الإسلام بمختلف الوسائل حتى الصديقة منها, وفرضت عليهم تغيير

أسمائهم وتقاليدهم....الخ وحرمت الذين لم يعتنقوا الإسلام من حرية العبادة, وجعلتهم في ظروف معيشية صعبة. 4)- سياسة التدمير والقتل أثناء الفتوحات:...حرم الإسلام مبدأ إستخدام العنف ضد المواطنيين غير المحاربين تحت أية ذريعة... إن هذه المنزلة إنهارت في مرحلة الفتوحات العثمانية التي تميزت بالقتل والتدمير الهمجيين. 5)- التمييز العنصري:... العثمانييون جعلوا المفاضلة بين مواطنين الدولة يقوم على أساس الإنتماء القومي. 6)- ضريبة الغلمان: وهي الضريبة التي أطلق عليها العثمانييون أحيانا '' ضريبة الدم '', التي كانت تفرض على الأسر غير المسلمة من البلدان المفتوحة, بحيث تأخذ الدولة أحد أقوى الأطفال كل مرة بشكل نهائي , ثم يصار الى تتريكه وإعداده ليكون أحد أشد المتحمسين للدولة العثمانية وعنصرها التركي, بعد أن ينسى أصوله بشكل نهائي, ويصبح بنتيجة التعبئة الحاقدة معاديا لكل القوميات الأخرى بما في ذلك قوميته الأساسية).
في الحقيقة فإن مدى إنسجام الأساليب التركية المعاصرة والعثمانية التي سبقتها مع القواعد الإسلامية بات موضع تساؤل لدى البعض من الباحثين. فالدكتور إبراهيم خليل أحمد علاف يقول بهذا الصدد: (يذهب بعض الباحثين الى أن الدولة العثمانية لم تكن دولة إسلامية بالمعنى الدقيق...إن السلطة الدنيوية والزمنية المتمثلة بالسلطان العثماني والمستندة الى العرف كانت هي الأساس المعتمد لإصدار القوانين وتنظيمات بعضها لم يكن له جذور في
التشريع الإسلامي المعروف).

بدايات العلمانية والميول الغربية:

نظرا للضجة الإعلامية حول المنطلقات والأفكار الكمالية من مؤيدة ومعارضة, فإن الإعتقاد ساد لدى الرأي العام , بأن التوجهات العلمانية والميول الغربية إنما كانت وليدة لمنطلقات الحركة الكمالية وحسب. إلا أن الرجوع الى العهد العثماني يلقي المزيد من الضوء على حقيقة ومصادر هذه التوجهات والتي سبقت الفترة الكمالية بردح من الزمن. ولعل الدافع كان يكمن في العبر المستقاة والمأخوذة من الهزائم العسكرية العديدة للعثمانين بعد الإنتصارات الأولية التي حققوها في أوربا, والتي كان عامل العصرنة والتحديث الأوربي على شتى الأصعدة : السياسية والإقتصادية والإدارية والتعليمية من أهم عوامله. من هنا حاولت الدولة العثمانية الإقتداء بالغرب الأوربي المتفوق, في محاولة منها لتجاوز عناصر العجز والضعف والتخلف الفاضح على كل الأصعدة. إلا أن النجاح كان جزئيا حتى يومنا هذا, رغم التقليد ورغم الدعم المتواصل الذي تحصل عليه تركيا المعاصرة أيضا على شتى الأصعدة. فالدكتور إبراهيم خليل العلاف يقييم هذه الخلفية بالشكل التالي:
(لم يكن التوجه العلماني للدولة التركية المعاصرة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك في أعقاب الحرب العالمية الأولى, سوى حلقة في سلسلة الإجراءات التي بدأت منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر في الدولة العثمانية وإستهدفت تحديث المجتمع العثماني بإقتباس النظم الغربية في شتى مجالات الحياة...
وهكذا نجد النخبة العثمانية الحاكمة وبدعم من السلطة البرجوازية الناشئة في إستانبول, التي كانت تدعم أي إتجاه إصلاحي يسير نحو التخلص من الأوضاع الإقطاعية المتخلفة ونفوذ العلماء, أن تدخل الكثير من النظم والقوانيين والإجراءات المقتبسة من الغرب أو التي إستهدفت من ورائها أن تدعم مركز السلطة أولا, ومعالجة حالات التدهور والإنهيار التي شهدتها الدولة العثمانية في نظمها العسكرية والإدارية والإقتصادية...
ولئن ذهب نيازي بيركس مؤرخ العلمانية في تركيا, الى أن سنة 1718م تعد بداية حقيقية للأخذ بالفكرة أو المبدأ العلماني في الدولة العثمانية وذلك حين تبنى السلطان أحمد الثالث(1703-1730)م, مشروعا قدمه خبير فرنسي تضمن نقل بعض مظاهر التقدم الأوربي الى المؤسسات العثمانية. فإن السلطان محمود الثاني (1808 - 1839)م, يعد صاحب أوسع برنامج إصلاحي نهوضي, فضلا عن سعيه في مجال إبعاد مؤسسات الجيش والتعليم والقضاء عن أيدي (العلماء), ووضعها تحت نظارة الدولة مباشرة وبإشراف متخصصين (علمانيين), فإنه أصدر تصريحا يشبه الى حد ما إعلانا لحقوق الإنسان والمواطن يدل على رغبة في فصل الدين عن الدولة,النظر الى جميع المواطنين مسلمين وغير مسلمين نظرة متساوية...).

متاهات ما بعد الحرب / الضياع:

بدأت الحرب العالمية الأولى والنوايا التوسعية تداعب مخيلة كل الأطراف المشاركة فيه,
الأمر الذي إنعكس على مخططاتهم. إلا أن إمتداد فترة الصراع وجسامة الخسائر البشرية والمادية حطم آمال الكثيرين بالأخص الطرف الذي مني بالهزيمة. كما أن تشبث الأطراف المتصارعة بكل الوسائل الممكنة لتحقيق الإنتصارالنهائي أدى سواء عن رغبة أو بدونها الى بلورة فكرة أو مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, طالما أن الحرب كانت قد نشبت في ظل شعارات قومية. بذلك تحول حق الشعوب في تقرير المصير الى جزء هام من الدعاية السياسية في الإعلام الحربي, وتجلى هذا الأمر بالدرجة الأولى لدى الرئيس الأمريكي ولسن من خلال نقاطه الأربعة عشر المشهورة, وكذلك لدى لينين مؤسس الدولة السوفيتية.

هذا الأمر بعث آمالا عريضة في قلوب الكثير من الشعوب بما في ذلك تلك التي هزمت في الحرب, والتي تحول بعضها بين ليلة وضحاها من سادة الى محكومين في بعض الحالات وفي بعض المناطق. لكن خابت آمال الأغلبية, فالنفوذ السوفيتي بقي

محصورا داخل حدودها وإنعكست نظرتهم الى هذا المبدأ في مواد دستورية, إستفادة منها العديد من الشعوب لتعلن إستقلالها بعد إنهيار النظام الشيوعي. أما الرئيس الأمريكي ولسن فقد خيب الآمال في مؤتمر الصلح بباريس كثيرا.
من هنا تباينت الآراء بالنسبة للعديد من الشعوب المعنية حول كيفية تحقيق هذا الهدف المشروع. وإختلفت تبعا لذلك الأساليب التي أخذوا بها لحل مشاكلهم القومية وبلوغ الغاية المنشودة, بما في ذلك الأتراك والعرب والأكراد, إستنادا للظروف التي واجهوها. علما أن إيران بقيت خارج هذه المعادلات الى حد بعيد لأنها إلتزمت جانب الحياد في الحرب.

فإذا كان العرب قد حسموا الأمر بنحو أو بآخر عبر التحالف مع بريطانيا بالدرجة الأولى وبقوا بعيدين من تأثير الدعاية الدينية للعثمانيين من جهة وفيما بعد نفس الدعاية التي واصلت بثها الحركة الكمالية, ورفضوا مواصلة نهجهم السابق بالسماح للغير لإستغلالهم لغاياتهم الخاصة تحت شعارات وواجهات دينية لعدة قرون. علما أن العرب مارسوا سياسة مشابه بهذا الصدد إتجاه الشعوب المسلمة من غير العرب في العهدين الأموي والعباسي لكنهم ضاقوا ذرعا بها حين طبقت عليهم.
فهل أصبح العرب في صف الشعوبيين عبر موقفهم هذا من السلطة العثمانية؟
ومهما كان الأمر فقد حقق العرب عبر تحالفهم مع بريطانيا '' الحلفاء ''أهدافهم القومية جزئيا من خلال تأسيس دول حديثة النشأة, وإن كانوا قد فشلوا في تشكيل دولتهم الموحدة المنشودة.

أما الموقف التركي فلم يكن خاليا من التذبذب والإنقسام, لأنهم إنقسموا بصورة عامة الى كتلتين رئيسيتين: الأولى تجسدت بمواصلة الإلتفاف حول السطان المتعاون مع الحلفاء بعد
توقيع الهدنة, بهدف إيجاد تسوية من نوع ما لما تبقى من الدولة العثمانية, بما في ذلك عدم رفض معاهدة سيفر, التي حاولت أن تراعي بشكل ولو غير واقعي حقوق الشعوب غير التركية في هذه المعاهدة والتي تجسدت على سبيل المثال في أرمينيا مكبرة وكردستان مصغرة. لكنها قطعت أوصال المركز التركي في الأناضول في ذات الوقت. أما الثانية فتجسدت تدريجيا بحركة إستقلالية إلتف مؤيدوها حول مصطفى كمال باشا الرافض لإتفاقية سيفر والداعي للإبقاء على مخلفات الدولة العثمانية في المناطق التي بقيت خارخ نفوذ الحلفاء أثناء التوقيع على الهدنة. مصطفى كمال بدوره تباينت آراؤه وإختلفت مواقفه حسب الظروف التي كان يواجهها ووفقا للمكاسب والإنتصارات العسكرية والسياسية على الساحة العملية, لتنجلي بشكل نهائي وقاطع بعد التوقيع على إتفاقية لوزان عام 1923م. علما أن لوي آرمسترونغ وصف حالة الأتراك بدقة متناهية حين كتب يقول: (ممزقين مهزومين لا يقوون على معارضة أو قتال. وكانوا ينتظرون وهم مسحوقوا الأجسام والنفوس أن يقرر الأعداء المنتصرون مصيرهم).
ففي البداية لم تخلو مواقف وتقيمات مصطفى كمال من الموضوعية وتجنب الإستعلاء القومي , بل أنها إتسمت برؤيا مستقبلية كذلك, بوحي من مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, كما تجلت فيها نزعة الإقرار بحق المساواة بين الشعوب, فهو القائل:
(اليوم أصبحت كل شعوب العالم أقارب أو أنها تسعى لتتحول الى أن تكون أقارب. وتبعا لذلك فإن على الإنسان أن لا يفكر فقط بكيان وسعادة تلك الأمة التي ينتمي إليها, بل كذلك بتواجد وسعادة كل أمم العالم... نحن لا نعلم, عما إذا كان حدث ما نعتبره الآن بعيدا قد يصلنا في يوم من الأيام. لهذا السبب يجب على المرء أن ينظر الى الإنسانية كجسد واحد والأمة الواحدة كعضو منه).
غير أن التجربة أثبتت قطعا بأن هذه النفحة الإنسانية كانت مرهونة بظرف عصيب كان الأتراك يمرون به بشكل عام ولم تخفى هذه الحقيقة عن مصطفى كمال, من هنا هذا الإتزان وهذه الواقعية والموضوعية. فكلما زاد كمال إقترابا من أهدافه كلما زاد تنصله من الوعود المقطوعة للأكراد, ليتحول الأكراد فيما بعد الى أتراك الجبال !

أما حالة الأكراد فقد تجسد فيها الضياع الأكبر بأجلى صورة, بسبب ضعف وهزال الشعور القومي لديهم, بالقياس الى بقية الشعوب المجاورة لهم. لقد إستفاقوا متأخرين من غفوتهم بسبب الهدهدة الروحية التي لجأ اليها كل من السلطان ومصطفى كمال في آن واحد في دعايتهم الدينية. وينسب الى سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي السابق قوله : (من جاء متأخرا يعاقبه التأريخ) !
فنحن لا نتطاول على التأريخ إذا قلنا بأن الأكراد بالذات سهلوا لمصطفى كمال وآخرين عملية إستغلالهم بأبشع صورة, ومرروا مخططاتهم بسبب فرقتهم المزمنة , التي طال بها الدهر. كل ذلك الى جانب المتاهات الفكرية التي وجدوا أنفسهم يواجهونها وإنقسمت صفوفهم تبعا لذلك.

وبطبيعة الحال فإن الفرقة لا تعني شيئا آخر سوى تشتيت القوة وبالتالي الضعف والهزيمة. جاء في الحديث الشريف قوله(ص): (يدالله مع الجماعة إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية).
وهكذا فوت الأكراد فرصة ذهبية مواتية تماما قلما يجود التأريخ بمثلها للشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية. فنحن نجد البعض يواصل الإعتماد على السلطان وهو يحلم بالحكم الذاتي عبر التعاون معه. وقد توصل الطرفان بالفعل الى إتفاق نص على ما يلي:
(1- منح كردستان الإستقلال الذاتي بشرط قبول الأكراد البقاء ضمن الجامعة العثمانية.

2- إتخاذ التدابير الفعالة لإعلان هذا الإستقلال والشروع في تنفيذ مقتضاه حالا).
لكن الإتفاق لم ينفذ. وتصرف مصطفى كمال على طريقة مشابهة تماما يعد ثم يسوف ويماطل ليخل بما وعد نهائيا بعد مؤتمر لوزان عام 1923م بشكل سافر. أما الإنكليز والفرنسيين وهم أوسع القوى نفوذا في المنطقة في تلك الفترة, فقد إكتفوا بتخصيص بعض مواد معاهدة سيفر للقضية الكردية, وهي غير منصفة في جوهرها ومرهونة بشروط تعجيزية سلفا ينضح منها عنصر التسويف وكسب الوقت لتمرير مخططات خاصة. ومع ذلك فقد إكتسبت المعاهدة أهمية دولية فريدة, بإعتبارها أول وثيقة دولية تتطرق الى القضية الكوردية لا غير. كما أن البعض علق آمالا كبيرة على بنود الرئيس ولسن الأمريكي وبالأخص ملك كردستان الشيخ محمود الحفيد في السليمانية كما وأن الأفكار الشيوعية بدأت إنطلاقتها تدريجيا لتتحول الى آيديولوجية طاغية على كل المستويات إعتبارا من الخمسينيات وحتى إنهيار النظام السوفيتي. لكن خابت آمال كل هذه الأطراف وغيرها في النهاية, لأنهم نسوا أو تناسوا بأن الخطوة الأولى نحو الإستقلال تبدأ بالوحدة الداخلية وأن الأمن القومي الكوردي يجب أن يكون وعلى الدوام القاسم المشترك بين كل التيارات الفكرية وإن إختلف وجهات النظر في التفاصيل, فكان الضياع الكبير وتبعه إستغلال بشع من جميع الأطراف والجهات لتمرير مشاريعهم الخاصة على حساب القضية الكوردية المشروعة. لقد كان الأكراد الخاسر الأكبر على الإطلاق في هذه اللعبة, وتسببوا بأنفسهم في عزل القضية الكوردية على الصعيد الدولي وتلى ذلك تحالف الخصوم السابقين ضدهم , الأمر الذي تجسد بصيغة أحلاف ثنائية ومتعددة الجانب, أحد أهدافها الرئيسية حرمانهم من حقهم المشروع في تقرير المصير.

كوردستان والأكراد (مخلب القط) :

أورد الفيلسوف الهندي بيدبا ضمن حكميات ضمنها في كتاب تحت عنوان (كليلة ودمنة) تولى إبن المقفع ترجمتها عن الفارسية الى العربية, قصة حول قرد أراد إخراج قطعة من اللحم المشوي كانت قد سقطت في وسط جمرات الموقد وعز الوصول اليها بدون أضرار, فحار في أمره وكيفية إيجاد طريقة لبلوغ غايته, لكن تشاء الصدف أن يتواجد قط بائس في الجوار, وهو الذي أوحى إليه بفكرة تساعده من الخروج من هذا المأزق, ألا وهي عبر التضحية بمخلب القط , الذي كان لابد من إقحامه في النار وتعريضة للحرق من أجل إخراج
قطعة اللحم المشوي من بين الجمرات الملتهبة, وتحقق له ما أراد. وفي الوقت الذي كان القرد يتلذذ فيه بأكل اللحم المشوي, كان عويل وصراخ القط يملأ المكان تحسرا على مخلبه المحروق.

قصة الكورد وكوردستان مع الحركة الكمالية هي نسخة طبق الأصل عن قصة القرد والقط المشار اليها أعلاه. فبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب سادت الفوضى في كل الأرجاء. لكن في الوقت الذي كان فيه السلطان يحاول إيجاد تسوية من نوع ما مع الحلفاء المنتصرين, بدأت نشاطات مقاومة متفرقة بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا الدولة العثمانية المهزومة. لذا قرر الإنكليز القضاء على هذه المحاولات في مهدها وقبل أم يستفحل أمرها,فجرى نزع سلاح القوات العثمانية بصنوفها المختلفة والقي القبض على العديد من القادة العسكريين المشبه بهم, وتم إبعادهم الى جزيرة مالطة. وكان من جملة الضباط المشبه بهم في هذه القضية وطالتهم هذه الإجراءات مصطفى كمال باشا, الذي كان قد أثبت جدارة عسكرية أثناء الحرب, كما كانت له إتصالات ذات طابع سياسي مع العديد من الضباط حتى قبل الحرب, بهدف إجراء إصلاحات داخل الدولة العثمانية.

وصف القائد الألماني (ليمان فون ساندرز) مصطفى كمال قائلا:
(إنه يملك تلك الصفة الرئيسية من صفات القادة العظام .... صفة الحظ ! كما أنه يملك القدرة على إغتنام فرصة الحظ وإستخدامها في الوقت المناسب).
وبالفعل أسعف الحظ مصطفى كمال , حين إقترح (الداماد فريد) رئيس الوزراء على السلطان والمندوب السامي البريطاني, إنتداب مصطفى كمال لمهمة القضاء على القلاقل!
إستهجن السلطان هذا الإقتراح, ملمحا الى أن مصطفى كمال هو أحد المطالبين بوجوب مواصلة القتال وتمزيق معاهدة الهدنة وأيده المندوب البريطاني.إلا أن الداماد رد يقول: (لا يستطيع إخضاع الملحد إلا الشيطان)!
وفجأة وبدل الإبعاد الى مالطة كما كان مقررا, تم تعينه بأمر السلطان كمفتش عام للمنطقة الشمالية مع صلاحيات مطلقة حول ولايات شرقي الأناضول (كوردستان)!
وكانت الولايات الشرقية (كوردستان) هي المنطقة الوحيدة غير الخاضعة مباشرة الى القوات المنتصرة في الحرب, وفيها يتمركز الجيش السابع بقيادة قره بكير في آمد/دياربكر, وهو الجيش الوحيد غير المنزوع من السلاح.
وبذلك كانت كوردستان ومن كل الأوجه (الملاذ الأخير) والوحيد المتبقي لبداية جديدة. ولما كان الكورد أصحاب البلد قد عجزوا عن إستغلال هذه الفرصة الذهبية بسبب فرقتهم القاتلة, لذا إستغلها غيرهم. ولم يكتفي الكورد بذلك وحسب بل ودعموا الآخرين بكل ما أوتوا من قوة لبلوغ غاياتهم ممنين النفس بالحصول على فتاة من موائدهم فيما بعد, وقدموا من أجل ذلك الكثير من التضحيات. وإستغل مصطفى كمال هذه السذاجة الفريدة من نوعها أبشع إستغلال, ليلفظهم فيما بعد لفظ النواة. كما فعل نفس الشيء مع المجموعات الإسلامية لتحقيق أهدافه!

فمصطفى كمال كمبعوث رسمي للسلطان سوف يحظى بإحترام وتقدير كبيرين من سكان الأناضول المتعصبين لوحيد الدين بإعتباره خليفة المسلمين, لذا سيتظاهر بأنه مرسل لإنقاذهم من الإنكليز (الكفار المشركين). وهكذا يستطيع تنظيم المقاومة بدلا من القضاء عليها. من هنا لابد من الإقرار بعد إستقراء الموقف من جميع الأوجه ومن قبل جميع الأطراف, بأن مصطفى كمال ورغم كل التضليل الذي مارسه, كان قد إتسم ببعد نظر وتقيم أسلم للظروف وواقع الأحداث وتحديد الأهداف المتناسبة مع الوقائع المستجدة الناتجة من خسارة الحرب. ومن هنا تركيزه على ما يمكن إنقاذه من الحطام الذي خلفته الحرب والمتمثل بجميع المناطق التي بقيت خارج سيطرة إحتلال القوى المنتصرة أثناء عقد الهدنة, بهدف تحويلها الى دولة جديدة, مستغلا العديد من الأطراف كمخلب القط لبلوغ غايته, وفي مقدمتهم الأكراد. فهو يتحدث بإسم السطان وهو الذي يمقته في الحقيقة أشد المقت. ويتكلم بإسم الإسلام ويعقد الإجتماعات في المساجد لإضفاء صبغة دينية على قراراته لكسب الرأي العام, في حين أنه لا يكن للدين أي إحترام على الإطلاق. كما أنه ينشد دعم الأكراد ويعد بمنحهم الحكم الذاتي, في الوقت الذي لا يضمر هو لهم إلا الشر المستطير من صميم القلب!

في طريقه الى شرق الأناضول تحدث مصطفى كمال الى بعض المقربين مقيما الوضع :
(إن وحيد الدين لم يعد يهمه سوى أمر واحد: إنقاذ حياته وتأمين راحته الشخصية. كذلك رئيس حكومته والوزراء...كذلك فإن الشعب متلهف لبروز قائد ينقذه من هذه المحنة التي تلف البلاد بليلها الحالك الدامي....والجيش لم يعد له سوى وجود إسمي.... لذلك فهم ينتظرون أن يأتيهم من...يحمل إليهم الرجاء والخلاص...
أما الذين بدأوا يدركون هول الكارثة المحدقة بالأمة فلديهم وجهات نظر مختلفة ومتناقضة, كل حسب بيئته وعاداته ومشاعره. إلا أن أفراد الجيش, بحكم أواصر الدين المتأصلة في نفوسهم منذ أجيال وأجيال, يتطلعون بأبصارهم الى العرش والى المتربع فوقه... فهم يخشون على مصير الخلافة والسلطنة أكثر مما يخشون على أنفسهم. بل أكثر من ذلك, إنهم لا يستطيعون التصور, أن بالإمكان إنقاذ الوطن بدون شخص الخليفة. وليس هذا حقيقة متأصلة في نفوسهم فقط, بل الويل ثم الويل لكل من يخالفهم في هذا المعتقد ويرفض الإنسياق معهم في هذا الإتجاه. إن أقل ما ينتظره منهم هو إتهامه بالكفر والإلحاد والزندقة... بل بالخيانة الوطنية أيضا, لذلك فإنهم لن يتورعواحتى عن شنقه! ... وهذا المعتقد ليس متأصلا في نفوس الجماهير فقط, بل في نفوس من يسمون أنفسهم '' النخبة '' ... وهم جماعة من السياسيين الجبناء المحترفين, الذين يعتقدون أن الأمل الوحيد لإنقاذ هذه البلاد هو تمريغ الجبين على أقدام المحتلين... لذلك أصبح من الضروري أن يبرز من خلال حطام هذه الأمة قائد فذ يستطيع أن يعيد إليها الحياة والعافية ويطيح بكل هذه الترهات والمخاوف وبالسلطان وبطانة السوء المحيطة به وبقوة الإحتلال الجاثمة فوق البلاد ويقذف بهم جميعا الى الجحيم)!

نفسية المستبدين :

سلوك المستبد أو الدكتاتور الإجتماعي يختلف كثيرا عن النهج السائد والأعراف السائدة في مجتمعه بل يخرق الأعراف والقوانين السائدة في العالم بأسره في حالات عديدة. من هنا لنا أن نتساءل عما إذا كان هنالك تشابه مع المجرمين العاديين الى درجة ما ممن إعترتهم أمراض نفسية؟ نحن نعتقد, بل نكاد نجزم بوجود مثل هذا التشابه. ولكننا لا نستبعد أن يقول البعض بأن هنالك فوارق أيضا, الأمر الذي لا نستبعد وجوده أيضا.
نحن نعتقد بأن هنالك نقاط تشابه كبيرة بين نفسية المستبدين ونفسية المرضى من المجرمين, الذين يطلق عليهم '' سايكوبات '' , أو كما يسميهم البعض '' سوسسيوبات ''. كلاهما ممثل تتوفر لديه البراعة التمثيلية الكافية لتضليل الناس وإستخدامهم كمرقاة لبلوغ أهدافه الشخصية, غير عابئ بالعواقب المترتبة على مستقبل المستغلين من قبله. علما أن عواقب التضليل والإستغلال تختلف بين النوعين كثيرا. فالمجرم العادي يستغل ويضلل شخصا واحدا أو عدة أشخاص, في حين أن الدكتاتور يضلل الملايين و يحاول إستعبادهم عبر فرض إرادته عليهم, بالإغواء تارة والقوة المجردة تارة أخرى.
المصادر ذات العلاقة بالأمراض النفسية كثيرة, لكن ما يهمنا هو موجز يظهر هذه العلاقة. ولقد أسعفنا الدكتور جمال الشمري بهذا الصدد, عبر توضيحات موجزة نقتبس منها ما يلي:
(مقدمة: كم من مختل عقليا قاد ويقود الناس الى الهاوية, يعد في الظاهر بطلا مقداما جريئا حازما ذا ثقافة وذكاء وكاريزما تسحر الناس, وهو في الواقع مختل عقليا, سفاح فاسد متوحش يفترس بني جنسه وينقض على ضحيته بأخس الأساليب, لا يهمه سوى تحقيق رغباته الغريزية. فإحذروا من هم من هذا الصنف فلا أمان ولا إطمئنان عندهم. بل هم مضطربون ينبغي أن نولي عنايتنا في علاجهم ونصون الناس من شر أفعالهم, فهو خير لهم وللناس جميعا.
ما هي السايكوباتية: ... هي شخصية رافضة لقواعد السلوك الإجتماعي وتتخذ لنفسها أعرافا وقواعد تتضمن تحقيق رغباتها الغريزية بأي أسلوب كان. إن السايكوباتي ببساطة هو شخص فاسد أخلاقيا, ويمثل كائنا في منتهى البشاعة والتشويه الخلقي, والوحشية, والنزعة الى الشر. فهو مفترس لا يمكن إيقافه أو علاجه ويخطط لسلوكه العنيف بصورة متعمدة, يحقق أهدافه بأسلوب يخلو من كل عاطفة وإنفعال وببرود تام وبراحة وإطمئنان, لا يعرف الخوف أبدا, ولا يبالي لأية قيمة إجتماعية أو أخلاقية أو دينية, ويعتقد جازما أن ما يقوم به هو من مصلحة المجتمع, فقد يقتل شخصا أو أشخاصا ويعتقد أنه فعل خيرا, ونجد عنده تبريرا عقلانيا لكل سلوك فاسد يقوم به, ونجده خاليا من أي قلق وتوتر نفسي. يصعب أن تجد سببا

لدوافعه, وقد لا تجد أية روابط بينه وبين ضحاياه, ولا تجد نسقا واحدا لسلوكه سوى أنه يخطط لسلوكه العدواني العنيف. عندما يمارس العنف, وهو نزاع للسادية ويعتقد أنه مخول بذلك...
أنماط الشخصية السايكوباتية:
2)- السايكوباتية الكاريزمية: يتمتع السايكوباتي في هذا النوع بشخصية كاذبة, لكنها أخاذة ساحرة مثيرة للإعجاب, ويتمتع أيضا بشئ من الذكاء ويستخدمه بصورة فائقة لمصلحته وفي
تسخير الآخرين في تحقيق أهدافه, وغالبا يتصف بسرعة البديهية والكلام. يمتلك قدرة عجيبة في إقناع الآخرين ليمنحوه أي شئ يرغبه, وأحيانا حتى وإن كانت حياتهم, يصعب مقاومة أسلوبه في الإقناع. يتواجد هذا الصنف من السايكوباتية بين القادة الذين يقنعون أتباعهم ويدفعونهم الى الموت, يستخدمون مختلف الذرائع الإنسانية والدينية والسياسية والأخلاقية في الإقناع...
خصائص الشخصية السايكوباتية:
1- يتصف بسحر ظاهري وعفوية...
2- يكذب دائما وبصورة مرضية وبدهاء وبراعة ومكر, فهو مخادع وغشاش وعديم الضمير ومجرد من المبادئ.
3- يتمتع بقدرة عجيبة في إظهار نفسه وإستغلال الآخرين وإقناعهم وتسخيرهم لمصلحته وتحقيق أغراضه.
4- لا يعرف الندم أبدا ولا يشعر بالذنب مطلقا, ولا يبالي ولا يهتم بما يفقده, ينعدم عنده الشعور بالألم....
5- يتميز بقساوة القلب, لا يعرف الرحمة والمودة والحنان, لا يهتم لمعاناة ضحاياه, ويظهر قساوة أمام ضحاياه.
6- لا يعترف بمسؤوليته عن الجرائم والأخطاء والأفعال التي يقوم بها.
7- يتصف بالإهمال, ويخالف القوانين والأعراف بصورة متعمدة, لا يلتزم بتعهداته للجهات المسؤولة عن القانون, وينقض بسرعة تعهداته.
8- يرتكب أنواعا مختلفة من الجرائم, ويتفاخر عندما يتملص من العقاب.....).

هواة ومحترفون:

تختلف نظرة الناس الى السياسة منذ أقدم العصور التأريخية من الناحية التطبيقية. فالبعض يعتبرها مسألة أخلاقية أولا وأخيرا في حين أن البعض الآخر يعتبرها مسألة مجردة من القيم والأخلاق , فهي لعبة يجب تمريرها عبر الإتقان, الكذب والتضليل, وكل الوسائل مباحة ما دامت تحقق الهدف المطلوب. أو كما يقول البعض في الشرق الإسلامي: السياسة ليس لها أب ولا أم, أو وفقا لصياغة مايكيافلي: الغاية تبرر الواسطة!
فبالنسبة لتطورات ما بعد الحرب العالمية الأولى, نجد الشعب الكوردي كبقية الشعوب الأخرى, التي عانت من الإضطهاد العثماني لقرون, تواقا للحصول على حقوقه المشروعة . إلا أن عدة أسباب تظافرت لمنع النجاح , منها التقسيم بين إيران وتركيا, بالإضافة الى تقسيمات لاحقة طرأت عبر إنشاء دول حديثة كسوريا والعراق.ومنها ضعف الوعي القومي بالقياس الى بقية الشعوب المجاورة في تلك الفترة والى يومنا هذا. بالإضافة الى قلة التجربة الحقيقية عن إيجابيات الإستقلال والخضوع للوصاية الخارجية التي طال بها الأمد. ومنها الطابع المحلي الضيق والإنعزالي لحركات التحرر الكوردية وعدم وجود قيادة موحدة تحت
أي مظلة كانت: تحالف, إئتلاف, برلمان فدرالية وما الى ذلك من حلول ديمقراطية معاصرة. ومنها عدم وجود إتفاق في الأهداف المراد تحقيقها, فالبعض بلغت به درجة الوعي القومي مستوا لا يرتضي بهاغير الإستقلال كحل في حين أن البعض الآخر يكتفي بالفدرالية والحكم الذاتي, كما أن البعض الآخر ورغم مرارة التجارب التأريخية مازالت تغرره شعارات الأخوة الإسلامية. كل ذلك أفقد القيادات الكوردية بداهة اللجوء الى إستغلال المبادرة وتحين الفرص المناسبة والمثابرة على النضال لحين تحقيق الأهداف النهائية, على إعتبار أن الصمود هو صانع الإنتصارات. إن الإنسان إذا فقد حريته لفترة طويلة أو لأجيال قد يتعثر في ممارستها حتى لو سنحت له الفرصة. فبعض الدراسات تشير الى أن بعض العبيد الذين تم تحريرهم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية كانوا عاجزين عن الإستفادة منها لذا عادوا الى خدمة أسيادهم السابقين!
من هنا جاءت ردة فعل الأكراد هزيلة مترددة مقسمة دون مستوى الحدث بكثير. فقد إفتقرت القيادات الكردية في هذه الفترة الى بعد النظر اللازم والإصرارعلى مواصلة الدرب والكفاح المشترك لمواجهة التحديات. من هنا كانت القيادات الكوردية مع كل التقدير لا تمثل إلا ناديا للهواة, يقابلها على الجانب الآخر محترفون مارسوا فن الحكم والسياسة وتوارثوه لقرون في بعض الحالات, كالبريطانيين, الفرنسيين, الأتراك وغيرهم.

وإذا كانت القيادات الكوردية قد أثبتت عقمها على الصعيد القومي في تلك المرحلة, فإنها لم تتردد في التحول الى آلة فعالة جدا إستخدمها الغير بمهارة فائقة ولو بدرجات متفاوته لتحقيق مآربهم وبالدرجة الأولى مصطفى كمال. فمن الطريف حقا أن نلاحظ بأن الأكراد سبقوا غيرهم في عقد أول مؤتمر في أرضروم لبحث القضايا القومية في حزيران 1919م, داخل وطنهم. ولكن ما كاد مصطفى كمال يدعو لعقد مؤتمر في نفس المدينة,(10-23/تموز/1919) وإذا بالمندوبين الأكراد ينظمون إليهم وهو مؤتمر تركي . لا بل يشاركون في مؤتمر سيواس(11/أيلول/1919) وهي الأخرى مدينة كوردية!

وهذا لا يعني شيئا آخر سوى أن الكورد سلموا زمام أمورهم من جديد الى قيادة تركية على أرضهم وداخل وطنهم عن طواعية بدلا من أن ينضم الآخرون إليهم, أو على الأقل إيجاد نوع من القيادة المشتركة يسود فيها مبدأ المساواة بين القوميتين. فهل هنالك غرابة في أن تكون نتائج هذا السلوك وخيمة بعد أربع سنوات فقط؟!
نحن نقولها بصراحة, بأن شعبا يسلم القيادة الى جهة أجنبية بهذه السذاجة على أرض وطنه هو شعب لا يستحق الإستقلال, وعليه أن يدفع ثمن هذا الخطأ باهضا. فهل يلام مصطفى كمال على إستغلاله الشنيع لهذا التخلف الفكري؟

فبالنسبة للساسة الأتراك وبحكم ممارستهم للسطة لفترة طويلة فقد طوروا العديد من الأساليب لتثبيت دعائم حكمهم وإبقاء الشعوب الأخرى المتعددة تحت سيطرتهم أطول فترة ممكنة, ومنها إستخدام العنف المفرط في حالة المقدرة واللجوء الى الكذب والتضليل والخداع في حالات الضعف والهزال. من هنا فحين واجه الساسة الأتراك بعد الحرب أضعف مراح سلطتهم وعجزهم على الإطلاق كان لابد من اللجؤ مجددا الى التضليل والخداع بهدف تفويت واحدة من أفضل الفرص المواتية للأكراد منذ قرون خلال الأعوام 1918 - 1923م. للحصول على الإستقلال عبر الإستفادة من الفراغ السياسي بعد الحرب.
علما أنه كانت هنالك تيارات تحررية بلغ بها الوعي القومي حدا من النضوج باتت معه تطالب بإستقلال كوردستان, كالمؤتمر الذي عقده بعض زعماء الأكراد في قرية (شيرو) التي تبعد عن ملاطية 20كم, والذي أعلن فيه عن(خليل رحيم بك) حاكما على كوردستان. الا أن النجاح لم يحالفها, لأنها بقيت حركة محصورة على نطاق ضيق.

لقد كانت حربا فكرية بين هواة ومحترفين وقد خسرها الهواة على طول الخط. فطوال ما سمي بحرب الإستقلال 1919 - 1922م, كان القادة الأتراك يرددون بأن الأكراد''إخواننا في الدين'', وأن تركيا الحديثة هي دولة الأكراد والأتراك, وأن'' حقوق الأكراد'',سوف تحترم. هذه كانت شعاراتهم نحو الخارج, أما ما كان يضمر في الخفاء, فقد تضمنتها مراسلاتهم السرية في تلك المرحلة بالذات, ونذكر على سبيل المثال لا الحصر, الرسالة السرية من المجلس الوطني التركي الى قائد جبهة الجزيرة والتي تنص على ما يلي:
(يجب علينا بذل كافة الجهود والإمكانات من أجل كسب القادة الزعماء الأكراد الى جانبنا والعمل من أجل ضمان ولائهم لإدارة المجلس الوطني. وفيما يتعلق بكوردستان العراقية, يجب على قادة الجبهة في الجزيرة ما يلي: حرض الكورد ضد الفرنسيين في الجنوب وضد الإنكليز في الأراضي العراقية الى حد اللاعودة لقطع الطريق كليا أمام أي تعاون أوتحالف كوردي أجنبي... لأننا لا نستطيع, ونشدد على كلمة لا نستطيع في هذه الظروف العصيبة أن نحارب على جبهتين في وقت واحد).

لقد أطبق الفخ المنصوب للأكراد عليهم بإحكام من كل الجهات, لأن نوايا كل الجهات الخارجية لم تكن سليمة إتجاههم على الإطلاق. وفي ذات الوقت فان ألأكراد لم يدركوا أن سبيل نجاتهم الوحيد يكمن في وحدتهم ونضالهم المشترك من أجل الإستقلال التام من أية سيطرة أجنبية. ولم يفهموا بأن هزيمة أحدهم اليوم هي تمهيد لهزيمة آخر في اليوم التالي, وهكذا دواليك. فهل أخذ الأكراد العبرة من هذه التجارب؟

كلام الليل يمحوه النهار/ سقوط الأقنعة:

جاءت معاهدة لوزان 1923م, لتتوج إنتصارات الكماليين المتعاقبة سياسيا وعسكريا, ولعل البداية كانت عبر تحييد الجانب الفرنسي, وبالتالي عزل بريطانيا, وتصديع جبهة الحلفاء عن هذا الطريق, تمهيدا لمواجهة ودحر القوات اليونانية على إنفراد. وفي الحقيقة فإن بداية العشرينات لم تكن خالية من مشاكل ما بعد الحرب لكل من فرنسا وبريطانيا على حد سواء فالثورات إندلعت في العديد من المناطق تعذر معها التركيز على موقع محدد بالذات. وكان من جملة هذه الثورات مثلا ضد الإنكليز , إنتفاضة الأكراد في ولاية الموصل وكذلك ثورة العشرين التي تلتها في جنوب العراق/ الدولة المزمع تنشأتها.
وعبر معاهدة لوزان 1923م, حقق مصطفى كمال معظم أهدافه الأولية التي خطط لها منذ البداية, والمتمثلة في إعادة السيطرة التركية على المناطق العثمانية , التي بقيت خارج السيطرة المعادية حتى توقيع الهدنة, بالأخص إذا أضفنا الى ذلك إستعادة لواء الأسكندرون من فرنسا في عام 1939م. وبقيت ولاية الموصل الإستثناء الكبير والوحيد من هذه المخططات, لأن تركيا خسرت هذه الولاية/كوردستان العراق نهائيا بموجب تحكيم دولي عام 1926م.
إتفاقية لوزان أهملت القضية الكوردية نهائيا, وجعلت من معاهدة سيفر مجرد حبر على ورق. وهنالك من يشير الى أن بريطانيا, ولكي تغسل يديها من الإثم الذي شاركت في إرتكابه بحق الكورد وكوردستان, طلبت عبر وفدها أخذ رأي الأعضاء الأكراد في المجلس الوطني التركي, قبل إتمام هذه الصفقة السياسية, وهي مدركة تمام الإدراك بأن هذا المجلس مجرد واجهة للتمويه على الرأي العام في الداخل والخارج على حد سواء للتستر على نظام دكتاتوري, يترأسه مصطفى كمال ويدعم من قبل الجيش وأجهزة الأمن المختلفة. يقول حسرتيان حول مفاوضات لوزان ما يلي:
(طلب الإنكليز إحالة المسألة الى النواب الأكراد في برلمان أنقرة بالقول: '' يجب على النواب الأكراد في مجلس الأمة التركي أن يجيبوا على هذا السؤال ''... وطلب مصطفى من النواب الأكراد في جلسة إستثنائية الإدلاء بآرائهم . فرد حسين

عوني بك النائب عن أرضروم:'' إن هذه البلاد هي ملك للأكراد والأتراك معا, ومن هذه المنصة تملك أمتان حق الكلام, الأمة الكردية والأمة التركية ''. وأيده في ذلك من درسيم النواب: حسن خيري ومن أورفه بوزان....إجماع النواب الأكراد جاء ملائما لمصلحة حركة الشعب التركي المعادية للإمبريالية, لأن هذا الإجماع حال دون تدخل الدول الغربية في شؤون تركيا الداخلية. أما بالنسبة لمصالح الأكراد القومية فلا يمكن تقييم (إجماع) هؤلاء النواب إلا كعمل خياني. ومع أن هؤلاء النواب قد تحدثوا عن'' حقوق الأكراد القومية '', إلا أنه كان واضحا , أن هذه الحقوق سوف تلغى).
علما أن مصطفى كمال علق على القضية الكوردية في مؤتمر لوزان وقال: (لقد رفضنا إدراج هذه المسألة '' الكردية '' في جدول أعمال المؤتمر).

وهكذا وعبر معاهدة لوزان حقق الكماليون أقصى ما كانوا يطمحون فيه, بل في الغالب أن أكثريتهم لم تكن تحلم بتحقيق هذا الهدف. وبذلك بات الساسة الأتراك في وضع يجيز لهم التفرغ الى القضية الكوردية والعمل على تصفيتها بالقوة حسب إعتقادهم, وبدأت الدولة التركية تحاول بكل ما أوتيت من قوة تعمل من أجل القضاء على الهوية الكوردية, اللغة الكوردية , والثقافة الكوردية. يقول حسرتيان بهذا الخصوص ما يلي:
(بعد أن رتب الأتراك أمورهم الداخلية, وتوصلوا الى إتفاق مع الدول المنتصرة من خلال التنازلات التي قدموها, وجهوا جيوشهم ومدافعهم الى كوردستان فأحرقوا الأخضر واليابس وأبادوا مئات الألوف من أبناء الشعب الكردي, كما وهجروا مئات الألوف الى المناطق الغربية في تركيا...).
أما الأمير بدرخان فيقول في تقرير له:
(ولكن ما أن تم التوقيع على معاهدة لوزان حتى بين مصطفى كمال وجهه الحقيقي. فقد نقض أسس حقوق الأقليات ''معاهدة لوزان''. كما حل المجلس الوطني, الذي كان الأكراد ممثلين فيه. وكرد فعل على إحتجاجات الأكراد, الذين أرادوا أن يذكروه بالوعود التي قطعها لهم, بإغلاق المدارس, ومنع نشر وصدور الصحف, بل وحتى إستعمال اللغة الكردية شفهيا. بالإضافة الى إصداره لأوامر السجن والإعتقال بحق الوجهاء الوطنيين الأكراد. وكانت تلك بداية الملاحقات وحملة الإضطهاد, وفجأة دخل أتراك كممثلين عن المناطق الإنتخابية الكردية في المجلس الوطني وكأن ذلك حدث بفعل السحر. كما تم إعتقال العديد من النواب الأكراد (السابقين) وأحيلوا الى المحكمة العسكرية, حيث صدرت ونفذت أحكام الإعدام بحقهم. كما لجأت السلطة الى أساليب دراكونية عنيفة في جميع أرجاء كردستان).
أما الملحق البريطاني ـ آرمسترونغ فيقول :
(النار والسيف عملا في كردستان حتى أصبحت قفراء.... قتلوا الرجال بعد تعذيبهم وأحرقت القرى ودمرت المزارع إنتقاما, بنفس القساوة والشراسة, التي إستعملها أتراك السلطان عندما كانوا يذبحون اليونانيين, الأرمن والبلغاريين. وقد شكل مصطفى كمال محاكم عسكرية خاصة أطلق عليها إسم محاكم الإستقلال, قتلت الأكراد وزجت بالألوف منهم في السجون والمعتقلات وعذبت الكثيرين.
وقد دلت الإحصاءات الأولية أن القوات التركية, دمرت أكثر من (8758) بيتا و (206) قرية كردية, وقتلوا حوالي نصف مليون كردي....).

هذه الأمثلة تظهر بجلاء بأن كوردستان وبعد معاهدة لوزان مباشرة باتت ومن جديد تتعرض لإرهاب الدولة المنظم والمدروس عن عمد وسبق إصرار. من هنا لابد من مقارنة هذا السلوك مع مصطلح الإرهاب وفق ما ورد في الإنسكلوبيديا الألمانية ولو بإختصار:
(الإرهاب '' ترور'' عبارة مشتقة من اللاتينية وتعني:
1ـ بشكل عام: القهر, الضغط ـ من خلال إستعمال القوة ـ وفي اللهجة العامية >النزاع والمشاجرة<.
2ـ من الناحية السياسية : يعني الشكل الإجباري للصراع على السلطة, ويمارس من جهة من بين جهات أخرى أيضا من قبل الحكومات الدكتاتورية بهدف الحفاظ على سلطتها ومن جهة أخرى أيضا من قبل القوى المعارضة المتطرفة, المجمعات الصغيرة أو الأفراد, لغرض إسقاط النظام الإجتماعي أو نظام الدولة القائمة. وعلى النقيض من إرهاب المتطرفين ـ المجموعات الصغير والأفراد ـ ونعني هنا إرهاب الدولة, فإن السلطة التنفيذية لدولة ما بذاتها هي أصل ومنشأ الإرهاب, وتتجلى في الداخل من خلال أو بشكل الإحتلال, الإرهاب الجوي أي الحرب الإرهابية, وتتميز بإنتهاك حقوق الإنسان وإنتهاك المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون من خلال الدولة ذاتها. وسائل إرهاب الدولة على إنفراد من بين طرق أخرى أيضا هي: أعمال السخرة, والتعذيب ـ بما في ذلك غسل الدماغ ـ تشريد جماعات السكان, التصفية الجسدية للساسة في المعسكر المعارض ـ التصفيات بأنواعها / المحاكم الصورية ـ أحكام الإعدام بالجملة وجريمة الإبادة الجماعية).

سلام في الداخل / سلام في الخارج :

تعود إنتصارات الحركة الكمالية الى عاملين رئيسيين بالدرجة الأولى, الأول هو الدعم الكوردي, حيث نشأت وترعرعت حركتهم في أحضان كوردستان ولقيت الدعم والمساندة بكل الصور والأشكال الى درجة بات معها يقال بأن الجندي المجهول هو كردي!

الثاني هو دعم الدولة السوفيتية التي نشأت هي الأخرى في أواخر الحرب العالمية الأولى 1917م بالتدريج, على الصعيد العسكري/ التسليح والمالي الدبلوماسي.
إذن الكماليون في الواقع حاربوا بدماء الأكراد وروبلات السوفيت الذهبية لكسب حربهم. كما وأسهمت مشاكل الحلفاء المنتصرين بعد الحرب في تذليل العديد من العراقيل. هذه الإنتصارات وتواجد حكم دكتاتوري مستبد الى أبعد الحدود طال به الأمد لعدة عقود ومازال ملموسا بوضوح الى يومنا هذا, لذا تواجدت فئة داخل تركيا تعتبر كل ما نطق به مصطفى كمال حكميات صائبة لا يعقل أن تشوبها الأخطاء بأي حال من الأحوال, ولا يمكن أن تجانب الصواب لأنها عين الحقيقة.
بعد إنتصار الكماليين كان من جملة المهنئين الجنرال السوفيتي '' فرويه '' الذي ألقى خطابا مأدبة العشاء كلمة أشار فيها الى الدعم الذي قدمه الإتحاد السوفيتي وناشد الحكومة التركية للوقوف الى جانب البلاشفة في معركتهم ضد '' الإستعمار والمستعمرين ''. فرد مصطفى كمال قائلا :(أنا لا أعتقد يا سعادة الجنرال أن هنالك دولا ظالمة ودولا مظلومة أو دولا مستعمرة ودولا مستعمرة... إنما هنالك فقط شعوب ضعيفة تقبل الذل وشعوب قوية ترفضه. ونحن الأتراك من هذه الفئة الأخيرة من الشعوب. إن سياستنا واضحة المعالم والأهداف: سلم في الداخل وسلم في الخارج, فليفعل الآخرون مثلنا).

لكن من الغريب أن نلاحظ أنه وبعد حسم الأمور لصالح مصطفى كمال على الصعيد الدبلوماسي في لوزان عام 1923م, وبذلك كان من المفترض أن يأتي دور الحياة السياسة الهادئة والتعمير والبناء والمفترض أن تكون في جو سلمي, إلا أن الأديبة التركية '' خالدة أديب'', سألت مصطفى كمال قائلة: ماذا سنفعل الآن ؟
فأجاب مصطفى كمال : (أعتقد أننا بعد اليوم سنبدأ بإفتراس بعضنا البعض)!
وهكذا كان, فالدكتاتوريات والشعوب الميالة الى تبني سياسة الإستعلاء القومي يتعذر عليها أن تعيش في سكينة وهدوء داخليا وفي جو من التآخي والمساواة مع الآخرين, بل تدفعها نزعة الشر والعدوان الى إختلاق المشاكل في الداخل والخارج يتبعها بداهة سفك للدماء وهدر واضح لكل الحقوق, وهذا ما فعله مصطفى كمال وخلفاؤه من بعده الى يومنا هذا. وما حدث في إزمير بعد الإنسحاب اليوناني كان دلالة واضحة لأحداث ستليها لو كان للمراقبين السياسيين بعد نظر كافي. فأزمير قدمت الدليل القاطع للنموذج الذي إختاره الأتراك لدولتهم المستقبلية في تلك الفترة. يورد مصطفى الزين الوصف التالي للأحداث:
(وفجأة سمع من خلال النوافذ المفتوحة أصوات إنفجارات ـ هزت جميع أنحاء المدينة, ثم تبعتها زخات من الرصاص. وتعالت أصوات الإستغاثة وعويل النساء من كل جانب, فنهض من وراء مكتبه يستطلع الخبر. فأجابه معاونيه: إن سكان المدينة من الأتراك قد هاجموا الأحياء اليونانية وأخذوا يقتلون كل من يقع بين أيديهم منهم في عمليات ثأرية لا هوادة فيها ولا رحمة.... عندها توجه مصطفى كمال نحو الشرفة المطلة على المدينة, فوجد ألسنة اللهب تندلع في السماء وقد إمتزجت سحب دخانها الأسود بسحب الغيوم التي حولها غروب الشمس الى شفق أحمر وهاج. فما كان منه إلا وأن إلتفت الى كبار الضباط المحيطين به قائلا: أنظروا جيدا الى هذا المشهد....إنكم تشاهدون الآن إحتضار عهد قديم وقيام عهد جديد!
إن هذه النار التي تندلع ألسنتها في السماء هي نار مقدسة... إن تركيا لن تكون بعد اليوم إلا للأتراك! .....
وبقيت الحرائق مشتعلة طيلة ثلاث أيام في الأحياء اليونانية حتى أتت عليها جميعا وحولتها الى ركام من الأحجار والرماد دون أن يتدخل مصطفى كمال لوقفها أو إخمادها...) !
بناء عليه لابد من وقفة عند عبارتي '' سلام في الداخل '' و '' سلام في الخارج ''.

سلام في الداخل:

نستهل بكلمتين إستخدمها مصطفى كمال '' تركيا للأتراك '', فعمليا لم يكن لهذا الإسم وجود من قبل. الدولة السابقة كانت معروفة بإسم الدولة العثمانية. والمناطق المتبقية منها في آسيا بالأخص تسمى تأريخيا '' آسيا الصغرى '' أو '' الأناضول ''. إذن تغير الإسم بهذا الشكل هو إجراء عنصري محض في دولة متعددة القوميات, ويهدف الى طمس حقوق بقية الشعوب بما في ذلك الشعوب التي سبقت الأتراك في تواجدها هنالك بآلاف السنين ومنهم الأكراد. كما أن للدولة الجديدة بقية باقية عثمانية في أوربا تمثل 3% من مساحة الدولة الجديدة. غرب الأناضول معروف في التأريخ القديم تحت إسم الحضارات الأيونية/الإغريقية.
تغيير الإسم ولد تداعيات أخرى بالنسبة لبقية الشعوب, إذ تحول هؤلاء بواسطة عبارة مجردة, والتي تلقت الدعم عبر إرهاب الدولة فيما بعد ممثلا بالقوانين التعسفية ومحاكم الإرهاب, الى أتراك, شاء من شاء وأبى من أبى, بدون أي إستثناء مهما إختلفت القوميات والأديان والمذاهب. وبذلك تم نقض كل العهود والمواثيق المبرمة لغير الأتراك في حق المساواة أو الحكم الذاتي أو حقوق الأقليات مهما كانت قليلة في الواقع.

مصدر هذا الموقف الشوفيني والإستعلائي هو الهاجس الذي بات يلازم الحكام الأتراك بفقدانهم المزيد من المناطق الخاضعة للنفوذ التركي تدريجيا في أوربا, أفريقيا وآسيا.ولأجل منع إستمرارهذه الوتيرة أقدمت الحكومات التركية المتعاقبة على إتخاذ الكثير من الإجراءات اللاعقلانية واللامنطقية لفرض أمور يشجبها المنطق الإنساني السليم , ويدينها التأريخ المعاصر بكل جلاء, إبتداء من مصطفى كمال وحتى يومنا هذا.

هذه العقلية المناقضة تماما للتطور التأريخي في كل أرجاء العالم وفي كل المجتمعات البشرية المعاصرة, ركزت بالدرجة الأولى على عنصر اللغة ومصادرته لغير الأتراك مركزين بالأخص على اللغة والثقافة الكوردية. إذ أن اللغة التركية لم تتحول الى لغة البلاد الرسمية الوحيدة وحسب, بل ومنع الأكراد حتى من إستخدام اللغة الكوردية في التخاطب اليومي! وللمسألة خلفية خاصة ولم تكن وليد إجراءات إعتباطية.
في الثلاثينيات من القرن الماضي ألقى مصطفى كمال كلمة أمام أعضاء جمعية تأريخ تركيا, تطرق فيها الى وجة نظره حول حروب التحرير التي خاضتها شعوب البلقان للتخلص من النير التركي وتساءل : (لماذا خسرنا شعوب البلقان) ؟ وتولى هو الإجابة على هذا السؤال قائلا : (شعوب البلقان كانوا قد أسسوا معاهد للبحوث السلافية وإعداد دراسات مفصلة عن لغاتهم وآدابهم وتأريخهم وثقافتهم). وأضاف بأن ذلك أدى الى ولادة وعي قومي بين هذه الشعوب, كان وراء ثوراتها ضد الإمبراطورية العثمانية !
يعلق الدكتور إسماعيل بيشكجي حول هذه السياسة فيقول : (من داخل هذا الإطار ينبغي النظر الى أسباب تحريم إستخدام اللغة الكردية, ومنع إجراء بحوث عنها وعن آدابها وعن الثقافة الكردية... وكل ما يتخذ من إجراءات إنما يستهدف منع الأكراد من بلوغ وعيهم القومي. ولتحقيق ذلك تتخذ كل الإستعدادات وتستخدم كل الوسائل حتى لا يبقى أثر للغة الكردية وآدابها ونمط حياة الأكراد).
ومن الناحية الدينية أيضا يتم التصويب على نفس الهدف, فالتوحيد القسري ملموس هنا أيضا , فالإسلام هو دين الدولة الرسمي على إعتبار أن المسلمين يمثلون 99% من مجموع السكان تقريبا, إلا أن الدولة تفرض المذهب السني وتتجاهل وجود العلويين, الذين تقدر نسبتهم بحوالي 14% من السكان. ولا نبالغ إذا قلنا بأن الحكام الأتراك في العهد العثماني والعهد العلماني/ الكمالي معا إتخذوا من الدين وسيلة لممارسة التتريك, نظرا لفعالية هذا العامل بالأخص في الأوساط الريفية.
وحول إستخدام الأيديولوجية الإسلامية ضد المسألة الكوردية يقول الدكتور إسماعيل بيشكجي:
(وفي عام 1962م أجرى البروفيسور الأمريكي فري دراسة تشمل تركيا بأكملها... وقد نشرت هذه الدراسة في الولايات المتحدة فيما بعد. أما في تركيا فقد سعت السلطات الى إخفاء هذه الدراسة ونتائجها عن الجمهور. ومع ذلك, صدرت بعض المطبوعات ذات الصلة بتلك الدراسة. لقد كشفت نتائج الدراسة بوضوح أن المسؤولين الحكوميين الأمريكيين يقدمون خدمات إستشارية الى الحكومة التركية, ومنها أن أفضل الوسائل لتسوية المشكلات الإجتماعية, ولا سيما المشكلة الكردية ستكون من خلال تأسيس حزب يركز سياسته على المبادئ الدينية وتدعيمه. ولهذه الخطوة أهمية رئيسية ولا سيما بالنسبة الى كردستان. وإختفى منذ ذلك الحين التناقض في ما بين الكماليين وكبار البيروقراطيين العسكريين والمدنيين من جهة وبين الشيوخ ومؤسساتهم من جهة أخرى...).

وعلى الرغم من أن مصطفى كمال وخلفاؤه تبنوا التوجهات الغربية عبر إستعارة العديد من القوانين الأوربية من إيطاليا وسويسرا مثلا, إلا أن هذه الإجراءات جملة وتفصيلا لم تغير من طبيعة الأنظمة, التي بقيت في جوهرها دكتاتورية عسكرية بوليسية وعنصرية من الطراز الأول.فالإنقلابات العسكرية المتتالية الناجحة والفاشلة منها على حد سواء, وتدخل ما يسمى بمجلس الأمن القومي التركي في الشأن السياسي لعقود, والذي كان تحت سيطرة الجيش, إضافة الى الإرهاب الحكومي الممارس على شتى الأصعدة وخاصة في كوردستان. كل ذلك يظهر بجلاء بأن تركيا من حيث الجوهر والروح بقيت بعيدة كل البعد عن أوربا, من ناحية حقوق الإنسان وكل أشكال الديمقراطية الحقيقية. فمناهج التعليم تنضح منها روح الأستعلاء القومي والعنصرية, التي لا تريد الإعتراف بمبدأ المساواة بين الشعوب. ورغم فشل هذه التجارب في العديد من البلدان إلا أن تركيا ترفض أخذ العبرة من تجارب هذه الشعوب والدول كالفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا والأبارتهايد في أفريقيا الجنوبية. فمناهج التعليم التركية مازالت تركز على تفوق العنصر التركي المزعوم, وتم تلويث تربية العديد من الأجيال بهذه النظريات المضحكة, وتسربت بذلك الى كل الدوائر والمؤسسات من علمانية ودينية وغيرها. ومنها إجبار الناس وبالأخص الأكراد على أن يقولوا : سعيد من يستطيع القول بأنه تركي !
فهل العرب تعساء لأنهم ليسوا أتركا؟ وهل الألمان تعساء لأنهم ليسوا أتراكا ؟وهل...

لقد تلاعب مصطفى كمال وخلفاؤه بعقول وعواطف الناس البريئة من شتى الطوائف والنحل والقوميات وإستخدمهم بدون خجل أو حياء كوسيلة لبلوغ أهدافه الخاصة وفي مقدمتهم الأكراد كقومية والإسلام كدين واليساريين كآيديولوجية. ولا ريب بأن من الممكن على البعض أن يكذب على الناس يوما أو يومين, سنة أو سنتين, لكنه لا يستطيع أن يكذب الى الأبد دون أن يتعرض الى الفضيحة. فرغم كل وسائل الإعلام المسخرة لغسل دماغ مجتمع بأكمله , فإن حبل الكذب يبقى قصيرا مهما طال به الزمن.
وحين إنجلت الحقيقة نشبت إنتفاضات مستمرة تولى قيادتها الذين تعرضوا الى الخداع والتضليل والإستغلال مطالبة بالحقوق المسلوبة والوفاء بالوعود المقطوعة. إن البربرية والعنف المستخدم لسحق هذه الإنتفاضات يظهر بجلاء قاطع زيف مزاعم وجود (سلام في الداخل). فتركيا بلد ألف منذ زمان العيش في ظل الأحكام العرفية والأحوال الإستثنائية. وبالأخص في كوردستان. أدناه بإختصار نماذج تدحض هذا الزعم الباطل:

كوردستان:

سبقت الإشارة الى الدعم الهائل والتضحيات الكبيرة التي قدمها الأكراد للحركة الكمالية, والتي وعدت بدورها منح الحكم الذاتي لكوردستان. لكن بعد إتفاقية لوزان/1923م, أدارت تركيا ظهر المجن للأكراد وأنكرت عليهم كل الحقوق, وإبتدعت لهم إسم '' أتراك الجبال ''. بناء على ذلك نشبت سلسلة من الثورات الكوردية المتالية, التي لا مجال هنا الى التطرق إليها بالتفصيل وهي مستمرة الى يومنا هذا. قمع أغلبها بالنار والحديد وبمنتهى الوحشية المعهودة من الحكام الأتراك. هذا وما زالت الحكومات التركية تسعى لتصفية حركة التحرر الكوردية بالعنف بدلا من التسوية السياسية القائمة على الحلول الديمقراطية, التي تتماشى مع المرحلة التأريخية الراهنة, وتنفق المليارات في هذه الحرب الشرسة ضد حزب العمال الكوردستاني دون طائل. البعض يقدر تكاليف الحرب بحوالي ثمانية مليارات ونصف المليارددولار سنويا. وسعيا من الحكومات التركية المتتالية للقضاء على روح التحرر والإستقلال الكوردي فقد لجأت الى أعتى وسائل الإجرام , حيث شملت : جرائم الإبادة الجماعية, التهجير الجماعي القسري الى غرب الأناضول بهدف صهر القومية الكوردية وما الى ذلك من هدم آلاف القرى وإحراق المزارع بهدف تجويع وبالتالي إجبار الألوف على الهجرة. علما أن الرئيس التركي سليمان ديميريل كان يفاخر بأن نصف الأكراد بات لا يسكن في مناطق سكنهم الأصلية ! الإحصاءات التركية تتجنب عن قصد وسبق إصرار الإشارة الى النسبة السكانية للقوميات غير التركية, ومن يدري ربما لسبب وجيه فقد يتبين بأن الأتراك لا يشكلون إلا أقلية من بين مجموع السكان. على أية حال هذا التهجير القسرى حول مدينة إستانبول الى أكبر مدينة كردية عمليا ففيها يعيش حوالي ثلاث ملايين كوردي حاليا. والرأي الراجح بالنسبة لعدد السكان يقدرهم بحوالي 20 مليون نسمة على أقل تقدير. وإذا أخذنا بهذا الرقم كمعيار فيكون عدد المهجرين من كردستان قسرا حوالي (10) ملايين نسمة. نحن لا نعتقد بأن هنالك شعبا آخر في العالم تعرض الى مثل هذه السياسة البربرية على أيدي حكامهم مهما بلغ بهم الإستبداد والتعسف.

أدناه نورد مثالين من أساليب القمع التي لجأت إليها السلطات التركية للقضاء على حركة التحرر الكوردية, والتي تظهر بشكل جلي أبعاد الإرهاب الممارس من قبل الدولة التركية. الأول يعود الى العشرينات من القرن الماضي والثاني يعود الى التسعينات من نفس القرن, ومازال الحبل على الجرار الى يومنا هذا, لأن الحكومات التركية تأبى التخلي عن الإرهاب:
1- إستنادا الى برقية بعثتها '' الجمعية الآشورية ' الى عصبة الأمم بتأريخ 6/أب/1925م, جاء فيها ما يلي : (إن الأكراد والآشوريين لا يستطيعون الخروج من قراهم بعد. فقد نهبت الممتلكات وسلبت القطعان وأغتصبت النساء....). وفي رسالة لاحقة بتأريخ 10/ آب/1925 جاء فيها ما يلي : (لا تكتفي تركيا بنهب الأموال وسلب قطعان الماشية وحرمان المدن والقرى وإعدام القادة وإستخدام العنف ضد السكان الآمنين وحسب, بل وتطبق قسرا عمليات التهجير الجماعي لبقية الأكراد الذين نجوا من الحرائق والمذابح... وبأمر من أنقرة فصلت السلطات التركية عمدا بين الرجال والنساء, وأرسلتهم بشكل مجموعات الى مناطق مختلفة. وأن غالبية الرجال قد تم رميهم بالرصاص وهم في الطريق. بينما أنتهكت حرمات النساء, وجرى بيع اللواتي لم يمتن من العنف والإكراه في أسواق مدن الأناضول وقراها).
2 ـ أما الدكتور إسماعيل بيشكجي فيصف الأوضاع في كوردستان خلال التسعينات ويقول:
(اليوم يكبر جيل جديد في كردستان, رأى بأم عينيه كيف كان رجال الجيش والشرطة والدرك يرفسون بأحذيتهم آبائهم وأجدادهم ويضربونهم بالعصي ويسيؤن معاملتهم. ورأى أبناء هذا الجيل إخوانهم وأعمامهم يعذبون ويقتلون. ورأوا كيف ألقوا بإخوانهم وأخواتهم في غياهب السجون وماتوا تحت التعذيب. لقد عاصر هذا الجيل ورأى بعينيه كيف كانوا يعتقلون أمهاتهم وعماتهم وجداتهم وزوجات إخوانهم ساحبين كل إمرأة من خصلة شعرها, وكيف كانوا يرفسون ويغتصبوهن. لقد شاهد أو سمع الجيل الذي يكبر اليوم في كردستان كيف ينعتون إخوانهم وأخواتهم وسكان قراهم '' الخونة '' و قطاع الطرق '' و '' اللصوص ' ' وأنهم '' بلا مشاعر وطنية ''. لقد شاهدوا وسمعوا ذلك كل يوم. وليس من المعقول ألا يتساءل هؤلاء الأطفال عن كل ذلك. ومن المستحيل أن ينسوا ما حدث أو نجعلهم ينسون مهما حدث. وهذا أمر لا يعني إلا شيئا واحدا: فلنكافح من أجل تحطيم سلاسل العبودية حتى نتحرر من جديد, فلنكافح من أجل حياة جديرة بأن تعاش, فلنكافح من أجل هويتنا القومية). من هنا فإن حركة التحرر الكوردية في شرق الأناضول ما هي إلا ردة فعل مشروعة بالكامل على الإنتهاك المتواصل لكل حقوق الإنسان وإنتهاك كل الحرمات والحرمان من أبسط الحريات. فهل هنلك حركة تحررية في كل العالم تضاهيها في الشرعية؟
يضيف الدكتور إسماعيل بيشكجي فيقول:
(السياسة التي تلجأ إليها تركيا بصفة عادية ... هي سياسة الدولة الإرهابية. وهذه السياسة هي في آخر المطاف الوحيدة التي تمتلكها تركيا إزاء المسألة الكردية. وتقول تركيا إنها ستستمر في ممارسة سياسة القمع حتى لا يبقى شخص واحد يجرأ على لفظ كلمة''كردي''..
... وعلى الرغم من كثافة ألإرهاب الذي تمارسه الدولة ... وذلك لأن إرهاب الدولة في هذه الحالة يفقد وظيفته. إن تركيا لا تملك غير هذه السياسة)!

في الحقيقة, فإن أي إستقراء ودراسة لثورات الشعوب في شتى أرجاء العالم ستثبت أنها كانت ردة فعل منطقية على مصادرة حقوقها المشروعة, أجبرت الشعوب خلالها على حمل السلاح دفاعا عن النفس والحقوق والحريات المشروعة. لقد

كانت ثورة الهند بقيادة المهاتما غاندي, إستثناء على هذه القاعدة لتمسكها بالحل السلمي المطلق عبر اللجوء الى العصيان المدني كوسيلة لبلوغ الهدف. ولكن تركيا لا تشبه الهند في أي وجه من الوجوه. ومنها إختلاف النسبة السكانية لحركة التحرر في الحالتين الى جانب الإختلاف الكلي للنظام السائد لدى قوة الإحتلال, ففي الهند ساد النظام الديمقراطي ودولة القانون, وفي تركيا لا سيادة إلا للإرهاب الحكومي, ودسائس أجهزة مخابراتها, ولو أن الإضطهاد كان قاسما مشتركا بين البلدين. كل هذه الحركات نعتت من قبل قوة الإحتلال المعنية بصفات سلبية كما هي الحال مع حركة التحرر الكردستاني, التي أتهمت بالعمالة للغرب تارة وللسوفيت تارة أخرى, وأنهم قطاع طرق وخارجون على القانون...الخ الغريب وبالإستناد على أنباء نشرتها شبكة الأنباء الكردية (كي إن إن) بتأريخ 2011/4/24 وبناءعلى وثائق عثر عليها مؤخرا, فإن تركيا وفي الوقت الذي كانت تتلقى فيها الدعم من بريطانيا وخاصة في مجال القوة الجوية للقضاء على ثورة الجنرال إحسان نوري باشا في الثلاثينيات من القرن الماضي كانت تبث الدعاية القائلة بأن الثوار الأكراد هم عملاء لبريطانيا !
طبعا بريطانيا بدورها لم تكذب هذه الإفتراءات في حينها بحكم التحالفات المعقودة بين الطرفين الثنائية أو عبر تحالفات أخرى, والمصالح التي تربط الجانبين وأحدها محاربة حركة التحرر الكوردية. لكن بعد أن تنال الشعوب حريتها يعتبر هؤلاء أبطالا, وهو ما حصل مع مصطفى كمال بالذات, فكيف كانت حكومة السلطان ستنعته فيما لو كتب له الفشل وليس النجاح؟ هذه الظاهرة أثارت حفيظة أحد الكتاب الأكراد في الآونة الأخيرة فأقدم على إهداء كتابه الى كل '' قطاع الطرق والمشاغبين في كوردستان ''.

إذا كان مصطفى كمال يرى بأن (أي شعب يبذل من التضحيات ما يبذله الشعب التركي من أجل حريته وإستقلاله لا يمكن أن يفشل). إلا أننا نخشى أن يكون مصطفى كمال قد نسي تضحيات الأكراد في هذا النضال. ومهما كان الأمر فإن رئيس الوزراء الهندي ورفيق المهاتما غاندي في النضال (جواهر لال نهرو) أبدى إستغرابه من تغيير موقف الحركة التركية من حركة التحرر الكوردية وتنبأ بإنتصار الأخيرة أيضا حين قال : (وهكذا إضطهد الأتراك, الذين كانوا يناضلون بأنفسهم الى وقت قصير, في سبيل الحصول على حريتهم, الأكراد, الذين يكافحون أيضا في سبيل حريتهم. إنه لأمر غريب, كيف تتحول حركة قومية دفاعية, الى حركة عدوانية, وكيف أن نضالا في سبيل الحرية, يتحول فجأة الى صراع من أجل التسط على شعوب أخرى؟!
وفي عام 1929, نشبت إنتفاضات كردية متعددة, لكنها إخضعت بالقوة أيضا, على الأقل مؤقتا. لكن كيف يستطيع المرء أن يضطهد شعبا بأسره, يصر على نيل حريته, وهو مستعد لأن يدفع أغلى ثمن في هذا السبيل ؟).

المجموعات الإسلامية :

علاقة مصطفى كمال, الألباني الأصل, والذي لقب نفسه بأب الأتراك, لم تكن ودية منذ الطفولة مع الدين. فقد كانت والدته تريد له أن يتحول الى إمام أو '' خوجة '', وفعلا أدخل في مدرسة دينية لعام واحد. لكنه كان يمقت هذا النوع من العمل والقائمين بتدريسه بطريقتهم الترادادية . أما الحياة العسكرية فقد إستهوته وإنجذب إليها, وكانت البيئة التي تطورت شخصيته فيها الى حد كبير إتحادية نسبة الى (الإتحاد والترقي) وللإتحاديين وجهة نظر خاصة حول المسائل الدينية كما يبدو. يقول جهاد صالح بهذا الصدد :
(ومع مجيء حكم ثورة '' تركيا الفتاة '', وتنظيمها العنصري '' الإتحاد والتقي '', وصلت سياسة التمييز القومي التركي الى درجة الفاشية الدموية في سياستها الداخلية و الخارجية. ونظرا لكون التعاليم الإسلامية ترفض جملة وتفصيلا هذه السياسة, فقد شرع الإتحاديون يحاربون هذه التعاليم ويشككون في صحتها وأصولها بما يتناسب وسياستهم العنصرية....
وكان من أشهر الكتب التي أصدروها ووزعت ملايين النسخ منها على نفقة المشيخة الإسلامية ووزارتي الأوقاف والداخلية ـ كتاب '' قوم جديد ''. وهو خلاصة من الخطب التي ألقاها عبيدالله في جامع آيا صوفيا. وكتاب '' تأريخ المستقبل '' لجلال نوري بك...).
وقد جاء في كتاب '' قوم جديد '', ما نصه :
(... إن أوربا وكل العالم المستحدث يعرفون حكومة الترك المستقلة بأنها حكومة شعب شجاع وغيور, وأن خيل الجيش التركي التي نزلت في تقديسها آية '' والعاديات ضبحا '', هي أعظم شرفا وإحتراما بأضعاف مضاعفة ممن تقدمونهم من أشراف الأمم الأخرى ورؤسائها).
أما حول رأيهم في الخلفاء الراشدين فقد ورد في صفحة 89 ما نصه:
(... ما هذا الجهل وما هذه الغفلة التي إستولت عليكم؟ تعلقون أسماء خلفاء العرب على جدران جوامعكم '' أي أسماء أبي بكر و عمر وعثمان وعلي (رضي الله عنهم) '', ولا تذكرون بإحترام إسما من أسماء خلفاء الترك, الذين قدستهم الأحاديث النبوية الكثيرة).
ولما كانت نشأة مصطفى كمال في هذه الأجواء فلا غرابة في أن نجده يتبع نفس النهج بل ويزايد عليه في هذا الإتجاه لتطال إنتقاصاته وتطاولاته ما هو أرقى وأبعد من الخلفاء الراشدين. فالسيد هانس سفوبودان يذكر في رسالة مفتوحة موجهة الى أتاتورك مايلي:

(... بالنسبة الى تقييم الإسلام, إستخدمتم عبارات حادة, نستبعد أن يلجأ الى إستعمالها مسؤول أوربي : (منذ أكثر من 500 عام فرضت القواعد والنظريات العائدة الى شيخ عربي نفسها وكذلك التفسيرات المبهمة لأجيال من رجال الدين الجاهلين القذرين, في تركيا على كل القوانين المدنية وقوانين العقوبات!
... الإسلام هذه التعاليم الإلهية المستحيلة والمنافية للمنطق, لرجل بدوي.... هي جثة عفنة تسمم حياتنا).
هذه العبارات تتناقض تماما مع سياسة مصطفى كمال أثناء ما سمي بحرب التحرير, والتي كان ضمن خطتها إستخدام الدين للحصول على أوسع تأييد شعبي ممكن وإلهاب حماس الجماهير لمواصلة القتال. حينها كان يقال بأن منارات مساجدنا هي رماحنا. والغريب أن هذه المقاطع الشعرية التحريضة أستخدمت في التسعينات من القرن الماضي في فترة مطالبة تركيا بالعضوية في الإتحاد الأوربي, الأمر الذي أثار ضجة كبيرة وإمتعاضا جليا في أوربا, بل أننا لا نستبعد أن ذلك أسهم فيما بعد برفض بعض المدن بناء المزيد من المساجد فيها.
الغريب أن الغالبة العظمى من زعماء العالم الإسلامي ملوكا ورؤساء لا ينفكون عن زيارة النصب التذكاري لأتاتورك في أنقرة وفي مقدمتهم العرب بما في ذلك الهاشميين كالملك فيصل الأول الذي سافر الى تركيا وقابل مصطفى كمال شخصيا.
قيل بأن الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني كان الوحيد الذي رفض زيارة النصب.
من هنا فما كاد أبو الأتراك يعزز مواقعه حتى بادر بالتضيق على المؤسسات الدينية وكان في مقدمتها إلغاء السلطنة بتأريخ 30 تشرين الأول 1922م. وفي 23 آذار 1924/ ألغى الخلافة ووزارة الشريعة والأوقاف. ونفي الخليفة وأفراد عائلته الى الخارج وحرموا من الجنسية التركية, كما صودرت ممتلكاتهم. هذه الإجراءات حولت المؤسسات الدينية المتبقية الى مؤسسات بدون فاعلية.

إذن الصراع بين التوجهات الدينية والتوجهات العلمانية التي بدأت في العهد العثماني مستمرة الى يومنا هذا والحرب سجال بينهما. لم تتحسن الأجواء للتيارات الإسلامية للقيام بنشاطات سياسية , إلا بعد مجيء جلال بايار الى السلطة عبر إنتخابات عام 1950م, وبذلك زادت فرص ممارسة دور سياسي. فمن جملة أقوال جلال بايار المتناقضة مع التيار العلماني :
(إن الأمة التركية أمة مسلمة وستبقى كذلك). وقول عدنان مندريس بأن:(منظمات حزب الشعب الجمهوري, هي منظمات فاشية ولا تختلف عن نظام ستالين إلا في أمور بسيطة). كما كان عدنان مندريس يقول: (ينبغي أن نوافق على أن الإنتخابات هي الطريق الوحيد للوصول الى السلطة وفقدها).

هذا التحدي السافر تسبب في النهاية بسقوط الحكومة عبر إنقلاب عسكري في عام 1960م. ولم يتردد الإنقلاب بإصدار أحكام سجن وإعدام على بعض الساسة المنتمين الى الحكومة السابقة. لكن مع ذلك إستطاعت التيارات الدينية مواصلة نشاطاتها, رغم أجواء القمع والمضايقات, وبدأت تنافس وتدريجيا التيار العلماني للوصول الى السلطة, ومن خلال هذه السلطة تحاول بدورها التضيق على العلمانيين عبر محاولة تقليم أظافر مؤسسة الجيش, ركيزة القوى العلمانية الأساسية, التي قامت بعدة إنقلابات دورية كل 10 سنوات تقريبا لإعادة فرض سيطرة التوجهات العلمانية. الى جانب محاولات إنقلابية فاشلة عديدة, آخرها محاولة إنقلابية في عام 2010م, تهدف الى إسقاط حكومة رجب طيب أوردوغان ذات الخلفية الإسلامية. وبالفعل بدأت محاكمة 96 عسكريا بتهمة التخطيط لتنفيذ إنقلاب بتأريخ 16 /2010/12م.

لابد من الإشارة الى أن كل الأحزاب السياسية في العالم الثالث التي تفتقر بشكل واضح الى نظم ديمقراطية حقيقية ومنها تركيا بالذات, باتت تدرك خطورة الدور الذي الذي تلعبه مؤسسة الجيش في الحياة السياسية في هذه البلدان, ومن هنا تحاول أن يكون لها على الأقل موطئ قدم داخلا هذه المؤسسة, عبر تسلل بعض عناصرها الى داخل هذه المؤسسة, على الأقل لإطلاق جرس الإنذار في الوقت المناسب. وبكل تأكيد الأحزاب السياسية, بما في ذلك الإسلامكية في تركيا ليست إستثناء على هذه القاعدة.

وتجدر ملاحظة الى أن التيارات الإسلامية ذاتها منقسمة على نفسها فهي تنقسم بشكل عام الى تيارات معتدلة كحزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أوردوغان, وتيارات متطرفة كمنظمة دولة الخلافة الإسلامية, التي أعلن رئيسها '' جمال الدين قبلان '' نفسة كخليفة للمسلمين في كولن/ألمانيا, ودأبت الاصحافة الألمانية على نعته بخليفة كولن لهذا السبب. هذه المنظمة كانت لا تعرف أية هوادة في معاداتها للنظام الكمالي. لذا كانت تخطط لتفجير النصب التذكاري لأتاتورك, والمبني على تل قرب العاصمة أنقرة, إلا أن المخطط فشل, بسبب إنكشاف الخطة قبل التنفيذ.
ونظرا الى كثرة الشكاوي المقدمة ضد رئيس المنظمة '' الخليفة '', الى السلطات الألمانية بتهمة إصدار أوامر بقتل خصومه, فقد قررت ألمانيا ترحيله من أراضيها, فأعيد الى تركيا.

التيارات الإسلامية التي نشأة أسوة ببقية قطاعات الشعوب التي تعيش في الأناضول, تاثرت هي الأخرى ولعقود بالدعاية الكمالية الموجهة ضد الشعب الكوردي وحقوقه القومية المشروعة, تفتقر هي الأخرى تماما الى أي برنامج عملي واقعي معاصر لحل القضية الكورية بشكل عادل يساير تطورات التأريخ في القرن الواحد والعشري. فهي بدورها تستهدف تتريك الأكراد بأي وسيلة وبأي ثمن كان كالعلمانيين وإن إختلفت الأساليب. فنجم الدين أربكان وهو أول إسلامي وصل الى

السلطة 1996 ـ 1997م, إكتفى بالقول بأن المسألة الكوردية ستحل ضمن إطار '' الأخوة الإسلامية '. صياغة نجم الدين للمسألة مائعة جدا, فهذا لا يعني شيئا آخر سوى العودة بالقضية الكوردية الى العهد العثماني, والذي كان بدوره قد حرم الشعب الكوردي كما حرم كل الشعوب الأخرى من حقوقهم القومية المشروعة. علما أن أربكان الذي كان يحاول التقارب من العالم الإسلامي مجددا لكسر طوق العزلة التي تعاني منها تركيا, وصل الى ليبيا أيضا وهنالك بادره قائد الثورة الليبية معمر القذافي ـ الذي دعم العديد من حركات التحرر في العالم وفي مقدمتها أفريقيا الجنوبية, وكانت كوردستان مشمولة كذلك بهذا الدعم السياسي والمادي ـ فبادره بالسؤال: لماذا لا تحلون المسألة الكوردية ؟ إلا أن أربكان لاذ بالصمت!
حكومة أوردوغان الحالية كذلك ليست لديها أية مشاريع واضحة ولا مقترحات صريحة لحل المسألة. ويبدو أنها تركز على تسوية هذه القضية الهامة عبر منح بعض الحقوق الثقافية وحسب للشعب الكوردي, كفتح محطة تلفزيون تبث باللغة الكوردية وعدم منع إستخدام اللغة الكوردية في المعاملات اليومية بين الأكراد. وبالطبع جاءت هذه الخطوة بعد أن منيت مخططات الحكومات السابقة بالقضاء المبرم على اللغة الكوردية بالفشل, سيما بعد أن تكاثرت الفضائيات الكوردية وكان أولها الفضائية التابعة لحزب العمال الكوردستاني.

فهلا أدرك الإخوة الأتراك في آخر المطاف وبالأخص في القيادات الإسلامية , وهي التي عانت كما عانى الأكراد من تعسف النظام الكمالي, بأن الرابطة الدينية لا تصلح أبدا لتتحول الى ذريعة لمصادرة حقوق الأكراد القومية المشروعة, لأن ذلك يتعارض بالكامل مع تعاليم الإسلام. فالإسلام حجة للأكراد ولن يتحول في يوم من الأيام الى حجة عليهم, إلا عبر التضليل والخداع, لأن الأكراد إنما يطالبون بما هو مشروع وسبق للأتراك وأن طالبوا بمثلها, فلماذا يكون ما يطالب به التركي مشروعا وإذا طالب به الكوردي يتحول إلى عمل غير مشروع ؟ !
ومن باب فذكر فعسى أن تنفع الذكرى, نقول للتيارات الإسلامية في البرلمان التركي, أن من المفيد لو تفضلوا بتعليق الآيات القرآنية التالية على جدران البرلمان في أنقرة :
قال تعالى ((وجعناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم)). الحجرات/13.
قال تعالى ((ومن آياته إختلاف ألسنتكم وألوانكم)). الروم /22.
ناهيك عن الأحاديث الشريفة المتعددة التي توصي بأن يحب المسلم لأخيه المسلم ما يحب لنفسه. فهل في هذه الدار أحد ؟!

اليسار والنقابات :

بالنظر لكون الحكومات التركية, خاصة المرتبطة بالتيار الكمالي, يمينية بطبيعتها, لذا كان موقفها من الحركات اليسارية والنقابات في حالات كثيرة سلبية وعرضتها الى المضايقات وإنتهاك الحقوق بجلاء. ردة فعل اليسار والنقابات تتجه الى تفسير سلوكية الحكومة التركية إتجاهها بربط سلوك الحكومة التركية إتجاهها وبين تحالفات هذه الحكومات مع الغرب الرأسمالي. ومن أجل إلقاء بعض الضوء على ملاباسات هذه العلاقات وإنعكاساتها نورد أدناه المقابلة الصحفية التي أجراها عضو اللجنة التنفيذية لإتحاد النقابات العمالية الثورية في تركيا (الديسك) مع صحيفة كفاح العمال الإشتراكي السوري بتأريخ 3 كانون الثاني 1983. العدد 969 ـ دمشق كمثال :
(منذ تسلم الجنرالات الحكم في تركيا في الثاني عشر من أيلول 1983, وتركيا بجماهيرها الكادحة وقواها الديمقراطية المناضلة تعاني من حكم الطغمة العسكرية ونهجها المعادي للديمقراطية والقائم على مضاعفة الإستغلال وقوننة القتل والقمع.... ويكفي المرء كي يعرف مدى تفاقم معاناة الشعب في تركيا أن نعرف أن الطغمة العسكرية قد سنت منذ مجيئها الى السلطة (378) قانونا معاديا للشعب والقوى والتنظيمات الإجتماعية والسياسية المناضلة ضد الإستغلال والإستعباد الإنساني.....
إن شعبنا وعلى رأسه الطبقة العاملة, يرفض قوانين الطغمة لأنها ليست قوانين شعبنا, إنما هي قوانين الجنرالات . لقد مارست الطغمة أبشع أشكال التعذيب والقمع ضد شعبنا, فعلى سبيل المثال لا الحصر, فقد وضعت الطغمة العسكرية (200) ألف مواطن تركي تحت المراقبة وحتى الآن هنالك أكثر من (100) ألف شخص معتقل في ظروف لا إنسانية ومميته, كما أستشهد (500) مواطن في زنزانات التعذيب ودوائر مديريات الشرطة. ويجري بناء (46) سجنا مؤخرا. ونتيجة للتعذيب أستشهد (37) مواطنا, إضافة الى عشرين أعدموا وهنالك أيضا (4500) مطلوب إعدامهم, هم الآن قيد المحاكمة, ومنهم رؤساء إتحاد(الديسك) والمحاكمات تجري في ظروف غاية في التسلط والقمع بتهم ملفقة.

أعتقد أن هذا الأرقام التي أوردتها كافية لإثبات مدى زيف دعاوات الجنرالات وللبرهنة على حقيقة الدستور والقوانين التي طبقوها, إن الحظر والإرهاب والإعتقال والتعذيب و الإعدام نهج للدكتاتورية والدستور الجديد يكرس هذا النهج....
كما يعرف شعبنا والعالم كله, ما كان الجنرالات ليبقون في الحكم لولا مساعدة الولايات المتحدة ودعمها لكل ممارساتهم اللاإنسانية ....).

فعن أي سلام يتحدث الكماليون ؟

علما أن اليسار التركي بما في ذلك الحزب الشيوعي التركي بحد ذاته والمتأثر أولا بمناهج التعليم الفاشية والإستعلائية التركية وثانيا بالموالات والتبعية للسوفيت كانت يعتقد بوجوب تنسيق كل مواقفها بنحو أو بآخر مع مواقف السوفيت, أي أنها كانت غير مستقلة في الحقيقة . هذين العاملين سببا ميوعة في المواقف وتهربا من الواقع في جملة من القضايا وعلى رأسها القضية الكوردية في تركيا. فمعاهدة الصداقة السوفيتية التركية تملي على الحزب الشيوعي التركي أن يساير سياسة حكومة أنقرة بالضبط كما كان يفعل الحزب الشيوعي في العراق. علما أن هذه المواقف تحسنت بعض الشيء لاحقا. ويعلق الدكتور إسماعيل بيشكجي فيقول:
(... يبدو أن اليسار التركي يفرض حظرا على(النزعة القومية) وعلى الكفاح والإلتزام بالدفاع عن القيم القومية. ويتهم اليسار التركي الثوريين والديمقراطيين الأكراد بعدم ثوريتهم وبسلوكهم ذي النزعة القومية. وقد أثرت هذه الإنتقادات الى حد كبير على الثوريين الأكراد. ونتذكر أنه في عقد الستينات لم يكن الأكراد يتجرأون حتى على مجرد الكلام باللغة الكردية فيما بينهم خوفا من إتهامهم '' بالنزعة القومية ''.
ونتذكر أيضا أنه في السنوات التي سبقت بداية عقد الثمانينات كان إتهام الثوري الكردي بكونه ليس ماركسيا ـ لينينيا يعتبر بمثابة إهانة شنيعة...).

وهكذا فإذا كان القوميون الأتراك يستغلون الإسلام كوسيلة بشعة للتريك فإن الماركسين أرادوا تحقيق نفس الهدف, مستغلين نظريتهم لبلوغ نفس الهدف, الأمر الذي يتناقض بدوره كليا مع مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير, الذي كان لينين من أوائل من نادى به. من هنا لابد من التساؤل من أين يأتي هذا الإبتذال العقائدي والإزدواجية الأخلاقية . فمايجوز للأتراك محرم على الأكراد في الحالتين. لماذا ؟!

في الختام لا بد من الإشارة ولو تلميحا الى أن منتسبي المذاهب الإسلامية من غير السنة يعيشون كذلك على الهامش وفي حالة عدم إستقراروبعانون من التمييزوفي مقدمتهم العلوييون الذين تقدر نسبتهم بحوالي 14% من سكان تركيا.
نفس الشيء ينطبق على بقايا المسيحيين بمختلف طوائفهم كالأرمن ـ اليونانيين وغيرهم فهم يعانون من التمييز كذلك.
فالسياسة التركية تركز منذ العهد العثماني على إجبار الناس على إعتناق الإسلام كدين والسنية كمذهب تمهيدا للتتريك كهدف نهائي. يقول حسرتيان حول أحداث عام 1955م :
(في ظل الحزب الديمقراطي, لم تكن أوضاع الأقليات في تركيا أفضل من السابق. ومما يؤكد هذه الحقيقة المظاهرات الشوفينية الإستفزازية التي جرت في أيلول 1955م. هذه المظاهرات التي كان السبب المباشر لها, الإنفجار الذي حدث في ليلة السادس من أيلول بمبنى القنصلية التركية في سالونيكي.
لقد إكتظت شوارع إستانبول وساحاتها الرئيسية بآلاف المخربين الذين قاموا بنهب المحلات التجارية التابعة للأرمن واليونانيين.
وفي تشرين الأول عام 1960م, نشرت للمرة الأولى وبالأرقام الخسائر التي ألحقت بالسكان وهي: حرق وإلحاق ضرر ب 37 كنيسة وكادرائية ومصنع واحد. وكذلك 5538 منزل ومتجر يخص 3584 يوناني.
وكما في إستانبول فقد جرت مظاهرات معادية لليونان في إزمير أيضا حيث قام المخربون بحرق مبنى القنصلية اليونانية والجناح اليوناني في المعرض الدولي.
لقد أثبتت اللجنة المكلفة بالتحقيق في هذا الحادث مسؤولية (12) شخصا, كان من بينهم الرئيس السابق جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير الخارجية زورلو... وغيرهم. لقد إعترف كيو بريولو في جلسة المحكمة العليا في باسيان, بأن حوادث الشغب والتخريب قد نظمتها الحكومة وبوجه خاص مندريس ووزير الداخلية غيد بك).
طبعا هذا النوذج من العنف يذكرنا بأحداث جرت في ألمانيا النازية فيما عرف بكريستال ناخت, أي ليلة الزجاج حين تعرضت ممتلكات اليهود في ظروف مشابهة لأحداث مشابه.
هنا لابد من التلميح الى السياسة الضريبية مجددا, كوسيلة للتضيق على الأقليات المسيحية. فإذا كان التاجر التركي يدفع مبلغ 4,74 % من دخله السنوي كضريبة, فإن اليوناني كان يدفع بموجب القانون رقم (4305) الصادر في 11/ تشرين الثاني/1944م, 150% و اليهودي 175% أما الأرمني فكان يدفع 232% ! كما وتلا ذلك صدور قانون بإعتقال الأشخاص الذين لم يدفعوا الضرائب !
قال رئيس الوزراء التركي سراج أوغلو : (إن جوهر هذا القانون سيكون موجها ضد ألئك الذين إستغلوا حسن ضيافة تركيا, فأصبحوا أثرياء لكنهم تهربوا من القيام بواجباتهم تجاهها في اللحظات العصيبة).
في ظل أجواء كهذه لا ندري كيف يستطيع الساسة الأتراك أن يقنعوا الرأي العام سواء في الداخل أو في الخارج بوجود سلام حقيقي في الداخل.

سلام في الخارج :

على الرغم من إستمرارالإدعاء بصحة مزاعم ما كان يذهب إليه مصطفى كمال دائما ومنها مزاعم '' سلام في الخارج '', إلا أن نظرة سريعة لواقع الحال فلن تتواجد صعوبة في جلاء التناقض الواضح بين الزعم والواقع. فتركيا تعيش في واقع

الحال حالة عزلة سياسية خانقة مع جيرانها على أصعدة شتى بسبب وجود قضايا غير محسومة, يجري التستر عليها تارة وتطفو الى السطح في حالات أخرى. العزلة التركية تكاد تعادل العزلة الإسرائيلية الى حد بعيد. فلحكومة أنقرة مشاكل مع الدول الجارة, بعضها يعود الى تركة الدولة العثمانية والآخر تولد بحكم مواصلة سياسة توسيع مناطق الهيمنة التركية, كلما شعرت أنقرة بأن من الممكن تمرير هذه المخططات دون التعرض لعقوبات دولية, وفي الغالب تتظلل خلال هذه المحاولات بمظلة حلف الناتو. علما أن الأوضاع الداخلية الإسرائيلية أفضل مما هي عليه في تركيا بسبب تواجد نظام ديمقراطي حقيقي, ولعدم تواجد تعدد قومي يستحق الذكر في داخل إسرائيل. ومهما يكن الأمر فإن إنتماء الدولتين الى أحلاف غربية أو تحالفات متشابهة, بالإضافة الى تشابه مشاكل الدولتين على عدة أصعدة كان حافزا كافيا للتقريب بين الدولتين في العديد من المجالات , كالتعاون على الصعيد العسكري والإستخباراتي, فتركيا بحاجة ماسة الى التكنلوجيا العسكرية المتطورة لإسرائيل, أما تقارب تركيا من الدول العربية فدوافعها إقتصادية. نحن لا نستبعد أن تكون عزلة تركيا عائدة الى حد ما الى سياستها الخارجية بالذات , التي تتصف بالتذبذب الواضح والميوعة والغموض. فهي ترفض وبإصرار أن تمسك العصى من أحد أطرافه بل تصر على إمساكه من الطرفين , بل وتسعى أحيانا أن تمسك بالوسط أيضا بواسطة الأسنان بهدف الحصول على أكبر المكاسب من كل الجهات. فهي علمانية, إسلامية, شرقية وغربية في آن واحد. أدناه نتطرق بإيجاز الى علاقات تركيا مع جاراتها باختصار قدر الإمكان:

أرمينيا :

بعد ثورة أكتوبر 1917م في روسيا نشأت جمهوريات سوفيتية كانت جمهورية أرمينيا واحدة منها, وبلغ عدد سكانها 3 ملايين نسمة, كما تقدر مساحتها بحوالي 29,800كم مربع.
مما لاريب فيه أن نجاح حركات التحرر الأوربية للخلاص من النير العثماني على التوالي والتي أدت الى نشوء دول مستقلة, ولدت هاجسا لدى العثمانيين يقض مضاجعهم, خوفا من مستقبل ونوايا الشعوب التي كانت ماتزال باقية تحت الحكم العثماني. شمل هذا الهاجس خوفهم من تكلل المساعي الأرمنية بالنجاح في تشكيل دولة لهم في نهاية المطاف. هنا يكمن الدافع على إقدام الساسة الأتراك على وضع وتنفيذ خطة إبادة لمنع هذا التطور في المستقبل, إذ كيف يستطيع شعب مباد من أن يؤسس دولة ؟!
الجانب الأرمني يتحدث عن 1,5 مليون أرمني مباد. الجانب التركي يواصل ممارسة سياسة الإنكارفي حصول هذه الجريمة بهدف التنصل من العواقب القانوية المترتبة على أي إعتراف من هذا القبيل وفي مقدمتها التعويضات. ولكن في خضم المساعي التركية لمواصلة الإنكار نشرت صحيفة '' حرييت '' التركية بشكل مفاجئ بتأريخ 22 نيسان 2005م, مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا وهي بخط يده, يذكر فيها إحصائية مهمة تؤكد أن عدد الأرمن الذين تم تهجيرهم من قراهم ومدنهم في الأناضول بإتجاه سوريا بلغ (924,158) أرمنيا. وأن عملية التهجير هذه إنما بدأت بإصدار الحكومة العثمانية لقانون بتأريخ 27 أيار 1915م. وباتت هذه المذكرات تشكل وثيقة ذات أهمية بالغة لدول الإتحاد الأوربي, الذي تسعى تركيا للإنتماء إليه. علما أن الإتحاد الأوربي يطلب من تركيا تسوية هذه القضية الى جانب قضايا أخرى عالقة أيضا.

ويلاحظ بأن العديد من البرلمانات الأوربية وغيرها باتت تعترف بجريمة إبادة الأرمن الجماعية , الأمر الذي يتسبب بمزيد من الإحراج لأنقرة ويوتر علاقاتها مع العديد من هذه الدول. ففي 17 حزيران 2005م, صدر قرار بالإجماع من البرلمان الألماني بشأن المسألة الأرمنية , تضمن إستنكارا شديدا , كما وصف القرار العملية '' بالمذابح '', التي إرتكبها الجنود الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى. لقد حث القرار حكومة أنقرة لإجراء تحقيق مستقل في القضية في الوقت الذي تنظر أنقرة الى القضية بحساسية كبيرة.

وكانت اليونان أول دولة أوربية إعتبرت ما تعرض له الأرمن جريمة إبادة جماعية ولما أعقبتها فرنسا بالتأييد , تسبب الأمر بإثارة أزمة دبلوماسية مع تركيا. علما أن البرلمان الأوربي كان قد قرر منذ عام 1987م, بأن المجازر ضد الأرمن تشبه بطبيعتها عمليات الإبادة. كما أن روسيا وكندا كانتا قد إعترفتا بحصول مجازر ضد الأرمن. وبكل تأكيد فإن التهديدات التركية ستبقى مجرد كلام فارغ لأنها لا تستطيع قطع العلاقات مع كل الدول لمجرد أنها تعترف بحقائق تأريخية.

من جهة أخرى هنالك مشكلة '' ناكورني قرباخ '', بين أرمينيا وآذربايجان, والتي أصبحت فيها تركيا مجددا طرفا وإن كان بشكل غير مباشر. فسقوط الأنظمة الشيوعية/ الإشتراكية وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي, خلق وضعية جديدة بعد أن إستقلت عدة جمهوريات سوفيتية سابقة بعضها ينطق باللغة التركية, رغم وجود بعض الإختلافات. هذه الأحداث دغدغت من جديد الأحلام البانطورانية القديمة لدى بعض الساسة الأتراك ومنهم توركوت أوزال وآخرون, ممن باتوا يتحدثون قائلين بأن المستقبل هو تركي وأن حدود الأتراك تمتد من سور الصين الى بحر الأدرياتيك, علما أن البعض يستخدم برلين بدلا من الأدرياتيك! وبذلك باتت موجة الإستعلاء التركي تصل الى أبعاد أثارت المخاوف من المواقف المستقبلية لدى العديد من الأطراف, بالأخص تلك التي لها تجارب سيئة في الماضي مع الأتراك, ومن هؤلاء بطبيعة الحال بقايا الأرمن.

في حزيران 1993م, تمت إزاحة أبو الفضل آياجي, أول رئيس منتخب لآذربايجان عبر إنقلاب عسكري موالي لتركيا بقيادة حيدر عليوف, العضو السابق في المخابرات السوفيتية , (كي جي بي) في باكو والعضو السابق في المكتب السياسي السوفيتي.(المعروف عن آذربايجان أنها غنية بالنفط). وكان آياجي قد فقد شعبيته بعد هزيمة القوات الآذرية أمام القوات الأرمنية في منطقة ناكورني كاراباخ, ذات الأغلبية الأرمنية, وإستولت أرمينيا بذلك على خمس مساحة آذربايجان. يقول خليل ماكنوس كاراويلي بهذا الصدد:
(الإنقلاب والهزيمة تسببتا في توليد هزيمة سياسية كبيرة لتركيا في منطقة القوقاس. وكان لها آثار سلبية على الدول الحديثة النشأة في آسيا الوسطى أيضا, حيث فقدت الثقة بتركيا وإعتبرت كمكسب لإيران وروسيا. ربما يكون مرد التردد التركي في دعم آذربايجان عسكريا هو التهم الموجه إليها من أوربا بإرتكاب جريمة الإبادة الجماعية في القرن العشرين بشكل واضح ضد الأرمن). وقد نستطيع إضافة سبب آخر للتردد التركي, ألا وهو الخشية من ردة فعل روسية في حالة تدخلها. يضيف خليل ماكنوس معلقا:
(هذه الهزيمة السياسية التركية في هذه المنطقة الحساسة ولدت إحباطا كبيرا لدى الرأي العام التركي في الداخل أيضا. فالخيال كان يحلق بهم في تحويل تركيا الى قوة عظمى حسب أقوال بعض ساستها لكن الواقع أثبت العكس. من هنا يعلق أحد الباحثين الأتراك المعروفين في تركيا '' إيركون بالجي '' على الحادث فيقول : '' أحلام القوة العظمى تهاوت كمنزل من ورق في صيف عام 1993م '').

اليونان :

في عام 1456م, إحتل العثمانييون أثينا وكل انحاء اليونان, لكنها إستعادت إستقلالها في عام 1829م. وهذا يعني أنها عانت من الإحتلال التركي لقرابة أربع قرون. ومن هذه الخلفية يمكن إعتبار العلاقات اليونانية/التركية الأكثر تعقيدا وسلبية في الوقت الحاضر, ويمكن تقسيمها الى شطرين : مباشرة وهي ذات العلاقة بالنزاع المباشر بين البلدين وتتركز حول الخلافات ذات العلاقة بالمياه الإقليمية بالدرجة الأولى, وغير المباشرةوتتعلق بالنزاع حول جزيرة قبرص, والتي سنتطرق إليها في فقرة خاصة من هذا البحث بإختصار.
من مخلفات التركة العثمانية وجود أقلية تركية في اليونان وأقلية يونانية في تركيا. وقد شاركت اليونان في الحرب العالمية الأولى الى جانب الحلفاء وقامت بإحتلال أزمير وبعض أجزاء من آسيا الصغرى بعد إنتهاء الحرب بعد أن قسمت آسيا الصغرى بين الحلفاء إلا أن تصدع التحالف, إبتدأ من فرنسا أدى في النهاية الى بقاء اليونان وحيدة في الصراع مع حركة الكماليين وخسرت الصراع. فالنظرة اليونانية كانت تنطلق من أن غرب الأناضول يشكل جزءاً من المناطق التي كانت تابعة للحضارة الأغريقية المعروفة بالحضارة الأيونية ودول مدنها المعروفة, التي كانت تشكل رافدا مهما من روافد الحضارة الإغريقية. ومن هنا لابد من القول بأن النوايا اليونانية كانت توسعية كبقية المشاركين في الحرب. دحرت القوات اليونانية في معركة إينونو عام 1922م وتراجعت بالتدريج نحو اليونان. وبموجب إتفاقية لوزان 1923م, أعيد تسليم أزمير وأجزاء من تراقيا الشرقية وجزر أميروز وتندنوس في بحر إيجة الى الأتراك, مقابل إعتراف تركيا بالسيادة اليونانية على تراقيا الغربية وبقية جزر بحر إيجة. ولكن رغم معاهدة لوزان ومشاركة الدولتين في الأحلاف ذاتها كالأطلسي, فإن التوتر هو الغالب على علاقات الدولتين. ويمكن حصر نقاط الخلاف بما يلي:
1)- الخلفية التأريخية للصراع, هي جزء من الصراع, فاليونانييون ينظرون الى الأتراك كقوة إحتلال ليس في اليونان الحالية بل في آسيا الصغرى أيضا القديمة. علما أن اليونانيين يحيون في كل عام في 14 أيلول من كل عام يوم '' الأراضي المحتلة '', معيدين الى الذاكرة إحتلال الأتراك لمدينتهم كونستنتينوبل وإزمير وغيرها. بالمقابل تقول تركيا بأن اليونان تتوسع على حسابهم. والى جانب ذلك فالخلاف لا يخلو من نعرة دينية أيضا بين الجانبين, فالمسلمون من جهة والمسيحييون من جهة أخرى لهم تصورات لا تتطابق في الغالب. فالمعرف أن نجم الدين أربكان /نائب رئيس الوزراء التركي في عام 1974م, طالب بطرد كل السكان المسيحيين من قبرص بعد أن أقدمت تركيا على إحتلال القسم الشمالي من جزيرة قبرص.
2)- جزر بحر إيجة : كانت معاهدة سيفر1920م, قد منحت كل جزر بحر إيجة الى اليونان ومجموعها (2000) جزيرة, بما في ذلك أميروز وتندروس, الواقعتين على فتحة مضيق الدردنيل. لكن معاهدة لوزان أعادت الجزيرتين الى تركيا. وفي عام 1947م, منحت إتفاقية باريس (12) جزيرة من ضمنها جزيرة (رودوس) و (دودهانيز) الى اليونان والتي كانت الى ذلك الحين تحت السيادة الإيطالية. ولقرب هذه الجزر من الشواطئ التركية وخطر إستخدامها للأغراض العسكرية فلتركيا تحفظاتها. ثم جاءت مسألة التنقيب عن النفط والحدود المائية لتزيد من تعقيد العلاقات بين البلدين, فقد إكتشفت اليونان النفط في بحر إيجةلأول مرة عام 1972. وحاولت تركيا أن تحذو حذوها فرفضت اليونان وكادت المسألة تتحول الى حرب بين البلدين عام 1973م. أما مشكلة المياه الإقليمية , فإن أثينا تريد تطبيق القوانين والإتفاقات البحرية, أي 12 ميلا بحريا لكن تركيا ترفض بشدة, لأنه عند تطبيق رأي أثينا وبسبب كثرة الجزر اليونانية سيصبح 72% من بحر إيجة من حصة أثينا مقابل 9% لتركيا و 19% دولية, الأمر الذي سيستتبعه سيطرة يونانية على المجال الجوي أيضا في هذه المنطقة. لذا ركز الأتراك منذ معاهدة لوزان بحظر التواجد العسكري لليونان في بحر إيجة. ففي الوقت الذي تعتبر فيه أثينا المسألة سيادية, تفسرها أنقرة بأنها إستراتيجية!

3)ـ الأقليات: حاولت معاهدة لوزان حل مسألة الأقليات لدى الطرفين عبر الإتفاق على تبادل السكان ولكن مع ذلك فالحل لم يكن شاملا, من هنا بقيت أقلية يونانية في إستنبول وتركية/ أو مسلمة في تراقيا اليونانية. وبذلك إستمر تواجد أحد عوامل التوتر بين البلدين . ويقدر عدد الأتراك أو المسلمين في اليونان بحوالي 120 ألف في حين أن عدد اليونانيين في تركيا يقدر بحوالي 30 ألف.
إنتماء الدولتين الى الناتومنذ بداية الخمسينات لم يمنع من تواصل الخلافات, وتمثل الصراع بأجلى صورة في قبرص, وباتت اليونان كعضو في الإتحاد الأوربي أحد أهم العوائق أمام إنضمام تركيا للإتحاد عبر إستخدامها لحق الفيتو. وبسقوط الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية كسبت أثينا العديد من الأصدقاء الجدد ممن تربطها علاقات مذهبية/ الأرثدوكسية وأهمها روسيا. في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية تركيا من الناحية الإستراتيجية بالنسبة الى حلف الناتو بشكل ملحوظ. ومن هنا التوجه التركي نحو آسيا الوسطى سعيا لإيجاد نوع من التوازن وتعويض الخسارة في إتجاهين الأول قومي يتحدث عن البانطورانية والآخر يتحدث عن التضامن الإسلامي للتقرب من جديد الى الدول الإسلامية, الأمر الذي ولد في الحالتين مخاوف جديدة لدى اليونان. وكان من نتيجة الضغوط الدولية أن تعاون البلدان على بعض الأصعدة ومنها ويا للغرابة ضد حركة التحرر الكوردستاني في تركيا, إنتهت بالقاء القبض على رئيس الحركة عبدالله أجلان في نايروبي عام 1999م. كما قدمت اليونان مساعدات إنسانية الى تركيا بعد الزلزال الذي أصاب إستنبول في نفس العام. ومع كل ذلك فإن عدم حل المشاكل العالقة بين الطرفين سيبقى أحد أسباب عدم قبول تركيا عضوا في الإتحاد الأوربي.

قبرص :

لما كانت المشكلة القبرصية قد تحولت الى جزء هام من الصراع اليوناني التركي, فمن المستحسن أن نتطرق ولو بإيجاز الى الخلفية التأريخية للصراع اليوناني التركي على هذه الجزيرة ذات الموقع الإستراتيجي الهام منذ أقدم العصور. في (كاب كوتا)تم العثور على أدوات حجرية تعود الى الفترة الواقعة بين (9000 - 7000) ق.م.. وفي(1600 - 1050) ق.م.إستوطن المكينيون في هذه الجزيرة, وبذلك بدأت الحضارة الإ غريقية تثبت مواقعها على الجزيرة. وفي عام 1571م, إحتلت القوات العثمانية الجزيرة. وفي عام 1878م, أجر العثمانيون الجزيرة لبريطانيا العظمى, وإحتلت الأخيرة الجزيرة عام 1918م.

وفي عام 1960م, تحولت جزيرة قبرص الى جمهورية مستقلة وأصبح الأسقف مكاريوس أول رئيس لها. لكن الدستور الذي وضع للجمهورية, كان فريدا من نوعه ولا نعتقد بوجود مثيل له في كل العالم, لأنه يعكس ثنائية وإزدواجية للسلطة بشكل غريب, وهي إنعكاس لبنود الإتفاقية المبرمة بين بريطانيا كقوة إحتلال مع الحكومة التركية واليونانية والقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.
إزدواجية السلطة تنعكس على كل الأصعدة: التشريعية ـ التنفيذية ـ والقضائية. فالإتفاقية تتضمن حماية مباشرة للأقلية التركية التي مثلت حينها 15% من مجموع السكان في الجزيرة, لم تحضى بمثلها أية أقلية في العالم حسب علمنا, سيما إذا أخذنا بنظر الإعتبار أنها كانت أقلية مبعثرة ولا تعيش في منطقة محددة!
المادة الأولى ترى: أن يكون رئيس الجمهوري يونانيا من أهالي قبرص. أما نائبه فيجب أن يكون تركيا من أهالي قبرص. ويتم إنتخاب الأول من قبل القبارصة اليونانيين , أما الثاني فينتخب من قبل القبارصة الأتراك.
المادة الثانية : تعترف باللغتين اليونانية والتركية كلغتين رسميتين.
المادة الخامسة ترى : بأن الرئيس ونائبه يمارسان سلطتهما التنفيذية بشكل مشترك, ولهذا الغرض يتم تشكيل مجلس للوزراء من 7 يونانيين و3 أتراك قبارصة.
المادة السابعة : تجيز لكل من الرئيس ونائبه بصورة منفردة أو مشتركة, رد جميع القوانين والقرارات التي يعتبرها الرئيس ونائبه حاوية على ميل أو نزعة للتفريق والتمييز ضد إحدى المجموعتين القوميتين (اليونانية أو التركية), لغرض عرضها أمام المحكمة الدستوري العليا...
المادة التاسعة عشر/ فقرة ـ 1 ترى : في حالة إتخاذ إجراءات حول مسألة تطبيق الإصلاح الزراعي في منطقة ما, فإن الأراضي التي يتم مصادرتها يجب أن لا توزع إلا على أشخاص ينتسبون الى الجماعة القومية التي إنتزعت منها هذه الممتلكات.
المادة الثانية والعشرين : تمنع الإقدام على أي إتحاد كلي أو جزئي مع دولة أخرى وكذلك تجزئة قبرص الى دولتين مستقلتين.

في عام 1963طالب الأسقف ماكاريوس بتغيير الدستور وإعتبر الأتراك هذا التغيير مساسا بحقوقهم . وقد أعقب ذلك إشتباكات بين المجموعتين القبرصيتين.
في عام 1964 أرسلت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام بهدف تسوية الحرب الأهلية.
في عام 1974 حدث إنقلاب ضد الأسقف مكاريوس أعقبته حرب أهلية وتدخلت تركيا لصالح الأقلية التركية في قبرص وإحتلت شمال الجزيرة. الإنقلاب كان يهدف الى ضم قبرص الى اليونان أو ما سمي بالأيونيسية.

في عام 1983 أعلن الأتراك القبارصة قيام '' الجمهورية التركية في شمال قبرص ''. إلا أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي إعترفت بها . وأعقب ذلك ما عرف بعملية(أتيلا)التي إستهدفت تقسيم الجزيرة بشكل قطعي, ولذا تغلغلت القوات التركية الى داخل الجزيرة الى الحد الذي يعرف اليوم بالخط '' الأخضر ''.
ثلث سكان الجزيرة (حوالي 200,000) إنسان تحولوا الى لاجئين من خلال عمليات التصفية القومية .

السكان والأديان : إستنادا الى الخريطة المعدة في المعهد الإستعماري البريطاني, والتي بينت مناطق السكن التابعة لليونانيين وللأتراك في قبرص بالألوان المختلفة , تظهر وكأنها سجادة متعددة الألوان. كلا المجموعتين كانتا تعيشان في شتى المناطق المتناثرة في الجزيرة. وفي كثير من القرى والمدن تعايشا بسلام. لكن إعتبارا من حوادث العنف في 1963 - 1964م, إنسحب الأتراك في ظل حماية الأمم المتحدة ليشكلوا تجمعات تركية خالصة. كذلك واصلوا نفس النهج في ظل الإنزال التركي المشار إليه وما أعقب ذلك من تبادل السكان أو '' التصفية القومية '', وبذلك أمكن إكمال هذا التجمع كليا تقريبا.
هكذا نجد في القسم اليوناني من قبرص مجرد قريتين مختلطتين: (بوتانيا) يتحمل الطرفان بعضهما بالكاد. وفي(بيلا) تحت إشراف الأمم المتحدة يسود العداء المستمر. في الشمال يصر بعض المئات في الغالب من المسنين اليونانيين وفي (كارسيا) كذلك على البقاء, حيث يتحملون أنواع المضايقات من المتطرفين الأتراك والسلطات التركية.
أما عدد السكان الذين يعيشون في قبرص بالفعل, فهذا سر محفوظ بشكل جيد من قبل الساسة. فتعداد السكان الذي أجري في عام 1960م, في كل مناطق الجزيرة يعتبر مفتاحاهاما بالنسبة للمناقشات المتعلقة بالقضية القبرصية. وتضاف إليها أرقام جديدة منذ ذلك الحين.
وطبقا لذلك ووفق الحسابات التي أجريت في الجنوب فمن مجموع (735,000) نسمة قبرصي وقبرصية, فإن 77% هم من الأرثدوكس المسيحيين, ويعني هذا أنهم قبارصة يونانيون, و18% بالمقابل من المسلمين, أي أنهم أتراك قبارصة, والباقي أقليات دينية كالأرمن والمارونيين والكاثوليك. اما مساحة الجزيرة فتقدرها بعض المصادر بحوالي 9251كم مربع.
وطبقا للتعداد السكاني في الشمال الذي أحتلت تركيا 37% من مساحة الجزيرة, والذي أجري في عام 1998م, فقد تواجدت الأرقام التالية بإستثناء(35,000) جندي تركي و (163,000) شخص في القسم المحتل من جزيرة قبرص.
وأحد نقاط الخلاف يتجسد في المهاجرين الجدد من الأتراك, الذين لا يقل عددهم عن (60,000) مهاجر جديد من تركيا, والذين يرفضهم الجانب اليوناني من سكان الجزيرة.
إذن لو أخذنا فرضيا بالأرقام التركية بما في ذلك المهاجرين الجدد لتوجب ،عتبار الرقم 163000 كحد وحصيلة نهائية لعدد الأقلية التركية في قبرص. ولو قارنا الحقوق التي تمتعت بها هذا الأقلية منذ عام 1959م, مع أوضاع الأكراد في ظل الحكم التركي بملايينهم العشرين في شرق الأناضول, وإبتدأنا بإنكار وجود الشعب الكوردي أصلا ومررنا بمنع اللغة الكوردية حتى في مجال التخاطب اليومي, وإنتهينا الى المجازر والإبادات الجماعية المرتكبة بحقهم مرارا وتكرارا, لتوجب أن نستنتج بأن الأتراك يحاولون أن يكونوا دائما إستثناء على كل قاعدة. فهم في كوردستان يشتتون شمل الأكراد (10 - ملايين مهجر قسرا), لكن في قبرص يجمعون شتات الأتراك لأهداف متناقضة تماما. في الأولى لمنع نشؤ دولة كوردية وفي الثانية لفرض دولة تركية!
لابد من الإشارة هنا الى أن القبارصة الأتراك وبتحريض من حكومة أنقرة, باتوا يصرون على الإحتفاظ بالقسم الشمالي للجزيرة, مع الأخذ بالكونفدرالية كشرط مسبق لإيجاد تسوية وإعادة التوحيد في الجزيرة!
قال تعالى : ((ويل للمطففين الذين إذا إكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)). (سورة ـ المطففين / الأيات 1 - 3)
هنا لابد من توجيه سؤال الى المؤتمر الإسلامي , الذي يزعم أن من واجبه الدفاع عن قضايا كل المسلمين في العالم. فلماذا يسكت هذا المؤتمر عن حقوق الأكراد. أم أنه مصاب بعمى الألوان ياترى ؟!
نفس السؤال يمكن توجيهه الى المنظمات الدولية التابعة الى الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة وبالأخص المعنية منها بحقوق الإنسان ومنع الإبادة الجماعية والقضاء على الكولونيالية , أين أنتم من كوردستان؟!
ولا يمكن أن ننسى بهذا الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي, مع التركيز على مبدأ المساواة, الذي هو ركيزة أساسية لضمان الديمقراطية والسلام؟!

التقسيم والأيادي الخفية : على الرغم من التهديدات والإدانات العالمية المتكررة للإحتلال التركي لشمال قبرص, بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة , المطالبة بالإنسحاب التركي من جمهورية قبرص ذات السيادة والعضوية في هيئة الأمم المتحدة, بما في ذلك القرا المرقم (3212) الصادر من الجمعية العمومية , والذي صادق عليه مجلس الأمن بقراره المرقم(315) بتأريخ 13 أيلول 1974م. لكن تركيا واصلت ممارسة سياسة التجزئة بكل إصرار وبشتى السبل المتاحة لديها. ومنها القرار المرقم (550) الصادر من الأمم المتحدة بتأريخ 11 أيار 1984م, الذي أدان بشدة إجراءات التجزئة , ووجه الدعوة الى كل دول العالم الى عدم الإعتراف بدولة قبرص الشمالية.

اذن وراء الأكمة ما وراءها كما يقال. فهناك من يوجه أصابع الإتهام الى الولايات المتحدة الأمريكية , ويركز على دوافعها الإستراتيجية, المتمثلة بالحصول على قواعد عسكرية في هذه الجزيرة ذات الأهمية الإستراتيجية. يقول جهاد صالح في فقرة تحت عنوان: '' الدور التركي الأمريكي في قطعية تقسيم قبرص '':
(... وقد أدت سياسة الأسقف مكاريوس الإستقلالية الى مزيد من المؤامرات ضد قبرص... سياسة قائمة على عدم الإنحياز... وأعلن رفضه لإقامة أية قواعد عسكرية أمريكية في قبرص... وأقام علاقات طيبة مع المنظومة الإشتراكية. وهذا ما أثار حفيضة الولايات المتحدة الأمريكية . وبدأت تعد العدة لوضع حد لإحتمالات أن تصبح قبرص دولة مؤيدة للإتحاد السوفيتي. وبدأت تعمل على ثلاث محاور رئيسية من أجل إحتواء الجزيرة :
1)- إثارة الخلافات الداخلية بالإعتماد على الدور التركي, وعلى القنبلة الموقوته التي تركها الإستعمار البريطاني في دستور قبرص القابل لتفجير الطائفية في أي وقت.
2)- دفع اليونان لمعارضة سياسة الرئيس'' مكاريوس '' الإستقلالية.
3)- دفع تركيا الى الإصرار على تقسيم قبرص.
وبالفعل نجحت الولايات المتحدة في تحقيق هذه السياسة في الإتجاهات الثلاث... وهكذا أصبحت قبرص مركزا للمؤامرات الخارجية التي تستهدف إستقلال وسياسة عدم إنحيازها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا واليونان في آن واحد.

السيناريو الأمريكي لتدمير إستقلال قبرص: في 15 تموز 1974 دبر النظام الفاشي اليوناني مؤامرة مباشرة ضد سيادة قبرص وإستقلالها, حيث تم تنظيم إنقلاب عسكري ضد نظام الرئيس '' مكاريوس '' قام به الحرس الوطني القبرصي بزعامة '' نيكوس سامبسون ''. وبعد أسبوع من هذا الإنقلاب (22 تموز 1974), قامت القوات التركية بغزو الجزيرة وإحتلت شمال الجزيرة , الذي يشكل 37% من مساحة أراضيها بحجة حماية الطائفة التركية القبرصية, وقامت بتهجير (100) ألف يوناني قبرصي الى الشطر الجنوبي بطريقة همجية... ولم يمض وقت طويل حتى إنكشفت اليد الخفية , التي تقف وراء هذه المؤامرة بشقيها اليوناني والتركي. فقد أعلن الرئيس الأمريكي '' جيرالد فورد '': عدم معارضته لتقسيم الجزيرة. وبعد ذلك بيوم واحد قامت تظاهرة قبرصية يونانية في (نيكوسيا) العاصمة إنتهت بإغتيال السفير الأمريكي (روجر ديفيس). كما إنطلقت مظاهرات يسارية في أنقرة ضد زيارة (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي لتركيا, وبعد ذلك نسفت القنصلية الأمريكية في إستنبول. وتفيد إعترافات أدلى بها (هنتر) وهو ضابط في وكالة الإستخبارات الأمريكية, أنه قد تم إنفاق (60 مليون دولار) لتحضير وتنفيذ الإنقلاب الفاشي, الذي دبرته اليونان ضد مكاريوس, وتغطية الإجتياح التركي , الذي أعقبه بخمسة أيام.

بعد ذلك عصفت بالمنطقة عدة تحولات جذرية , ساهمت جميعها بتكريس التصلب التركي من مسألة تقسيم الجزيرة, مؤيدا بقوة من البنتاغون المريكي, الذي أوصل الأمور الى الإعلان النهائي عن تقسيم الجزيرة....إن التطورات التي جرت في اليونان, وكذلك إنتصار الثورة الإسلامية الإيرانية....التطورات المعقدة في منطقة الشرق الأوسط, خاصة على الساحة اللبنانية. كل ذلك جعل رجال البنتاغون الأمريكي, يعطون قبرص أهمية خاصة في برامجهم, بالإضافة الى زيادة الإعتماد على الشريك الأطلسي التركي في تحقيق هذه السياسة, خاصة بعد مجيءالحكم العسكري الفاشي التركي عام 1980.

لذلك فقد أيدت أمريكا وبقوة الموقف التركي بشأن التقسيم النهائي للجزيرة, لكي يتسنى لها إنشاء القواعد العسكرية الأمريكية في الجزء التركي, بعد أن رفض القبارصة اليونانييون إنشاء مثل هذه القواعد. ومن المعروف أن الطائرات الأمريكية كانت تستخدم سابقا القاعدة الجوية البريطانية في (آكروتيري). كما كانت تحصل على تقارير منتظمة من القواعد البريطانية الموجودة هنالك, بالإضافة الى أن المخابرات الأمريكية قد إستغلت الإحتلال البريطاني للجزيرة, فأقامت ثلاث محطات إستقبال لاسلكي فيها.

اما الان وفي ظل تقسيم الجزيرة والإحتلال التركي لشمال الجزيرة, فإن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة الى المساعدات البريطانية, بل أنها تقوم مباشرة (بتحويل جزيرة قبرص الى حاملة طائرات) لا يمكن إغراقها لحلف الناتو, في المنطقة. وفي المناطق المحتلة يجري بناء قاعدة جوية عملاقة لقوات التدخل السريع الأمريكية, كما يتم بناء قاعدة بحرية على شواطئ (كيرينيا) ومستودعات صواريخ في شبه جزيرة كارباس...).

بامعان النظر في هذا الصراع وبعد حصول جمهورية قبرص (نيقوسيا) على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوربي, فلا مناص من القول بأن تركيا تريد الإنضمام الى إتحاد أوربي تحتل هي بالذات جزء من أراضي هذا الإتحاد, خلافا للإتفاقات الدولية, التي وقعت عليها تركيا بالذات , والتي تمنع التقسيم والإنفصال, الى جانب الإدانات المتكررة لهيئة الأمم المتحدة. فهل ستستطيع تركيا الجمع بين نقيضين : الإحتلال والإنتماء ؟!

بلغاريا :

الشعب البلغاري هو أحد الشعوب الأوربية المسيحية, الذي تعرض للإحتلال العثماني في أواسط القرن الرابع عشر, وبذلك خضع لهذا الإحتلال لعدة قرون ذاق خلالها من الذل والهوان ما ذاقته بقيت الشعوب التي خضعت للنير العثماني, إلا أن النضال الدؤوب تكلل في النهاية بالنصر وحصلت بلغاريا على إستقلالها في عام 1908م. لكن بقايا هذا الإحتلال ومخلفاته مازالت تسبب الكثير من الصداع لهذا البلد. فالعلاقات مع تركيا متوترة في حالات كثيرة , لأن تركيا تريد إستغلال وجود أقلية مسلمة في هذا البلد لإثارة المتاعب لها عبر المطالبة بحقوق قومية لهذه الأقلية. أدى هذا الأمر الى نشوب جدل حاد بين الطرفين عبر وسائل الإعلام, أثيرت خلالها مسائل عدة ومنها: هل أن هذه الأقلية المسلمة بلغارية أم تركية عرقيا؟ هل أن هؤلاء إعتنقوا الإسلام رغبة أم رهبة ؟ وما الى ذلك من المسائل.
المهم أن المشكلة هي أمر واقع ولا جدال في ذلك, ورغم تمتع هذه الأقلية بحقوق قومية لا يستطيع الأكراد ولا غيرهم في ظل إرهاب الدولة التركية, حتى أن تحلم بها. فلمدة طويلة كانت هنالك مدارس ومجلات وجرائد تخص هذه الأقلية. ولكن فيما بعد بدأت السلطات البلغارية تضيق على هذه الحريات الثقافية, الأمر الذي تسبب في خلق أزمة سياسية بين تركيا وبلغاريا, هددت تركيا خلالها بتحويل بلغاريا الى قبرص ثانية !

إستنادا الى المؤرخ والباحث الفرنسي '' آمبوبيه '', الذي قام برحلات إستكشافية الى شبه جزيرة البلقان, لإجراء دراسات ميدانية شاملة حول '' أصل المسلمين '', فيها ويقول :
(.... إن الأوربيين ينسون دائما أن أكثرية المسلمين في تركيا الأوربية هم من السلاف أو الألبان, الذين ينتمون الى هذه الأراضي منذ قديم الزمان مثل بقية المسيحيين من قوميتهم, وجنسيتهم وأن الأتراك من آسيا يشكلون جزء صغيرا من ال(3,5 - 4) ملايين من المسلمين ... إن ألأكثرية الساحقة من المسلمين في بلغاريا الشرقية هم من المسلمين البلغار ...).
يرى جهاد صالح بأن : (... محور الموقف التركي, هو إعتبار الغالبية العظمى للمسلمين البلغاريين من أصول تركية , أو حتى مجرد إعتناقهم '' للإسلام'', دليل كافي على جذورهم التركية) !

إن هذا الموجز لا يصلح للتطرق الى التفاصيل المتعلقة بالمسألة, إلا أن من المهم أن نشير الى أن هذه الحرب الإعلامية أسمهت بدون قصد وتعمد الى إبراز القضية الكوردية في شرق الأناضول على الساحة الإعلامية الدولية, التي تسعى تركيا جاهدة لإبقائها مستورة ومخفية عن أنظار وسمع الرأي العام الدولي. فإنتقاد الجانب التركي بشدة لموقف الحكومة البلغارية ووسائل إعلامها ضد من إعتبروا بأنهم أتراك مهضوموا الحقوق والحريات. دفع السلطات البلغارية ووسائل إعلامها الى إثارة المسألة الكوردية والإشارة الى الجرائم المرتكبة ضدهم ومصادرة حقوقهم مع إشارة الى ثورة الشيخ سعيد بيران بشكل واضح بهذا الخصوص. وكان مضمون الرسالة البلغارية يقول : بأن تركيا لا تستطيع أن تشير الى بلغاريا بأصابع الإتهام مادامت أياديها ملوثة بما هو أسوء. وفي الحقيقة قيل قديما '' من كان بيته من زجاج فعليه أن لا يرمي الناس بالحجارة ''. فقد جاء في رد إتحاد الكتاب البلغاريين على رسالة الكتاب الأتراك ما يلي:
(... لا أريد إثارة الجراح القديمة ولا أريد الدخول في التفاصيل. نحن على دراية أيضا بالمشاكل في جانبكم, التي هي مصدر توتر, ومنها " مأساة قبرص , القضية الكوردية , الإبادة الجماعية للأرمن ". ولقد سبق وأن ناقشنا هذه المواضيع معكم بشجاعة).

هذه التطورات أسهمت بدورها الى زيادة الحوار الصريح عن موضوع لفه الكتمان لعقود, حتى أن الحديث عنه كان يقع تحت طائلة العقاب القانوني, وتشمله إجراءات الدولة التركية الإرهابية, ألا وهو موضوع الأكراد.من هنا بات البعض يدرك بأن أساليبهم الهمجية داخل كوردستان باتت تتحول الى مدرسة يقتدى بها من قبل آخرين وتطبق كليا أو جزئيا ضد بقايا الأتراك , التي خلفتها الفترة العثمانية. لذا إستدعت الضرورة وإقتضتها الى مراجعة بعض الإجراءات البربرية واللانسانية , لأن تجارب التأريخ أثبتت, بأن الكيل بمكيالين وعلى المدى الطويل سياسة فاشلة حتما وتفتقر الى الحكمة قطعا.

هنا وقبل إيراد أحد الأمثلة المتجسدة بأحد أشهر الكتاب الأتراك المعاصرين ''عزيز نسين'', لا بد من الإشارة الى الصراع الدائر وغير المتكافئ بين قوى الخير الميالة الى تحقيق نظام ديمقراطي حقيقي سليم , والإعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي , والمتمثلة بكتاب وصحفيين متنورين شجعان, واجهوا سلطة غاشمة , وسلاحهم الوحيد القلم المجرد, وتمت ملاحقتهم قضائيا لكم أفواههم, وأدينوا في حالات كثيرة, وقبعوا في غياهب السجون لسنوات, دون أن تنال هذه الإجراءات التعسفية من معنوياتهم بل زادتهم إصرارا على مواصلة الدرب, إيمانا منهم بأن الحقيقة وحدها ستضمن للأتراك والأكراد على حد سواء ولبقية الشعوب في آسيا الصغرى المستقبل الديمقراطي المنشود, وليس مواصلة بث الأكاذيب إقتداء بقول وزير الدعاية النازي " إكذب إكذب حتى يصدقك الناس " !
فالتقيمات العلمية تثبت زيف الإدعاءات الكمالية الوهمية , التي تنكر حتى وجود الشعب الكوردي, دفعت بالبعض الى إعمال الفكر والعقل ولو كانوا أقلية حتى الآن فوجدوا بأن لا مناص من الإعتراف بالحقائق. لكن القوانين الجائرة والمحاكم الأكثر جورا مازالت تقف لهم بالمرصاد , تلك المحاكم التي عاثت في تركيا الفساد خلال قرن من الزمان تقريبا, كمحاكم الإستقلال التي شكلها مصطفى كمال لتحقيق التصفية العرقية ضد الأكراد, ومحاكم الشرق والمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة السرية, كلها تجسد إنتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وحرية الضمير. فهي تستهدف إستعباد الناس وفرض نظام عنصري

يقوم على أساس الإستعلاء القومي التركي منذ تأسيس الجمهورية. فوزير العدل وهو أعلى سلطة قضائية في البلد, والمفترض فيه أن يمثل ذروة العدالة والمساواة قال في خطاب له في عام 1930م :
(نحن نعيش في تركيا التي تعد من أكثر دول العالم حرية, أنا نائبكم الذي يتحدث إليكم ولن يخفي عنكم حقيقة آرائه ومشاعره. أقول بأن الإنسان التركي هو وحده سيد هذه البلاد ومالكها.أما الأشخاص الذين ليسوا من العرق التركي النقي , فإن لهم حقا واحدا الا وهو أن يكونوا عبيدا وخدما. فليعرف العدو والصديق هذه الحقيقة ولتعرفها حتى الجبال).
طبعا هذه الآراء المريضة ليس محصورة بشخص السيد الوزير بل تمثل تيارا بأكمله للأسف.

في ظل هذا الإرهاب الحكومي تزور الحقائق وتختفي الوثائق التأريخية والمستندات الى غير رجعة إلا ما ندر. فقد كشفت صحيفة '' نحو العام ألفين '', في مقال لها بتأريخ 6 تشرين الثاني 1988م, بأن مقابلة صحفية جرت مع مصطفى كمال بتأريخ 17/16 كانون الثاني 1922م, بعد الإنتصار النهائي على القوات اليونانية (المقابلة إستمرت حتى الساعة الثالثة صباحا), وجه خلالها أحد الصحفيين (أحمد أمين يلماني , الكاتب والسياسي والمؤرخ المعروف) سؤالا حول المسألة الكوردية. فأجاب مصطفى كمال مشيرا الى القرابة والمصير المشترك للأتراك والأكراد. ثم أضاف بأن النية تتجه ومن خلال القانون الإداري الأساسي الى منح الحكم الذاتي للمناطق الكوردية !
ومن يدري فلعلها كانت المرة الأخيرة التي نطق بها مصطفى كمال بعبارة '' الأكراد '', لذا من الناحية التأريخية فهذه الوقائع والوثائق يجب أن تكون في متناول الرأي العام لتوفير فهم أوضح لملابسات القضية الكوردية, لكن هنالك من يحول دون ذلك!

الكاتب التركي المعروف عزيز نسين, هو أحد المؤيدين لمنح الأكراد الحقوق الثقافية, فإستنادا الى المقابلة التي أجرتها معه صحيفة '' نحو العام ألفين '', التركية الجسورة, وكذلك مع الشخصية التركية الأخرى '' علي آيبار '', بتأريخ 1987/8/9م, تحت عنوان : يجب منح الحقوق الثقافية . أدناه بعض المقتطفات من إجابة عزيز نسين على سؤال موجه اليه تحت عنوان '' ما هو موقفكم من المسألة الكوردية ؟ '' :
(طالما وجدت هذه القوانين, لا توجد مواضيع للبحث بشكل صريح في ما يتعلق بهذه المسألة. ... الخطأ الأكبر هو إنكار وجود شعب. ومن الأساس أنكر وجود هذا الشعب. ومنذ سنوات وعن طريق القانون يتم إنكار وجودهم. ونفس اللعبة طبقت علينا. البلغاريون وعبر نفس الفلسفة يرفضون الإقرار بوجود الأتراك.... يجب أن أقول بصراحة بأن هنالك شعب إسمه الشعب الكوردي. وأنا أفهم نضال الأكراد من أجل الإستقلال , كنضال من أجل الإستقلال الثقافي, ولست مؤيدا للإستقلال السياسي.....القوى الإمبريالية تلعب بتركيا. خلافات تركيا مع اليونان, المسألة الأرمنية, إستقلال الأكراد, وتواجد بعض الأحاديث بوجود حقوق لنا في الموصل وكركوك, كلها أوراق في هذه اللعبة....القوانين الحالية خاطئة, وطرق تطبيقها ستكون خاطئة. وخلال سنوات طوال تم التغرير بالرأي العام , فإستحدث في تركيا شيء بإسم كره الأكراد. أكبر الأخطاء هي عبارة عن صنع ونشر فكرة تأريخية تقول '' لا وجود للأكراد, إنهم أتراك ''....الحكومة الحالية عاجزه عن حل المسألة لأنها حكومة بعيدة عن طريق العمل العلمي. وبمواقفها غير العلمية, فأي حل يمكن لها أن تجده لأية مشكلة ؟).

أما تصريح '' محمد علي آيبار '' فقد تضمن الجملة التالية : (ليس صحيحا أن نطلق عليهم إسم قطاع الطرق هؤلاء الثوار في الشرق, إنهم مناضلون مسلحون, وهم يناضلون من أجل كوردستان مستقلة ....).
وبالطبع مثل هذه التصريحات يعاقب عليها قانون دولة الإرهاب التركية, من هنا نورد أدناه مقتطفات إفادة عزيز نسين امام المحكمة :
(....لو أن هذه القضية السياسية لم تفتح ضدنا, فإن وجهات نظرنا بخصوص المسألة الكوردية في مجلة '' نحو العام ألفين '', كانت ستقرأ من قبل عدة آلاف من الناس وكانت ستنسى بعد فترة زمنية قصيرة. لكن الآن ولأن هذه القضية قد فتحت, فإن هذه الأخبار ومنذ سنة مضت قد نشرت في الجرائد. وهذه الأفكار والتصورات والوثائق التي باتت موضع إستجواب ودفاع عن أنفسنا فإننا سنعرضها مع الكثير من التفاصيل سنعرضها هنا... إن وجود الشعب الكوردي في تركيا هو حقيقة علمية وسأسعى ليفهم الرأي العام هذه الحقيقة... من أجل الأخذ بالأساليب القانونية بهدف تغيير القوانين المناقضة للحقائق العلمية...في بلادنا هنالك محرمات لا يجوز الحديث عنها ولا يجوز مناقشتها أو الإشارة إليها.... كل هذه المحرمات مناقضة للديمقراطية. ومن هذه المحرمات هي المسألة الكوردية. ولما كانت كل المحرمات مناقضة للحقائق العلمية, فإن تحريم الحديث عن القضية الكوردية هو الآخر مناف للحقائق العلمية....لا يمكن منع الحقائق العلمية بواسطة القوانين...إن نص المادة 39 من إتفاقية لوزان ترى : حرية إستعمال اللغات بالنسبة للأقليات, ويجوز إصدار الصحف وكل أشكال المنشورات بلغتهم... إن لدى البلغاريين نفس الفهم المصطنع الموجود لدينا , بل وإقتبسوه منا, وصنعوا لأنفسهم مفهوما تأريخيا خاصا بهم ويعلنون بأن لا وجود للأتراك في بلغاريا. وؤلئك الذين يزعمون بأنهم أتراك , هم سلافيون وبلغار... والمسألة لا تنتهي عند هذا الحد, فاليونان تتبع نفس الأسلوب المصطنع للتأريخ وبدأت تقول , بأن لا وجود للأتراك في غرب تركيا, وأن الذين يزعمون بأنهم أتراك, فهم يونانيون, وقد أجبروا على إعتناق الإسلام بحد السيف, لكن الحكومة التركية صمت آذانها حول هذا الموضوع.... وأذا لم يصل الإنسان بالكامل الى حريته كإنسان وإلى ، يفهم الميت (جهاز الإستخبارات التركي)

والمدعي العام الجمهوري, ما هو معنى حرية الإنسان, وأن يعاقب المدافعين عن الحقيقة, وإذا إستمر الفساد , فإن هنالك مخاوف من أن يأتي يوم ينادى فيه , بأت الأتراك القاطنون في تركيا هم بدورهم ليسوا أتراكا...
وقت تخويفي إنقضى, ولا أطلب إصدار العفو, هذا هو الوطن, هذا هو المدعي العام, ها أنا, وهؤلاء هم الأكراد, وها أنتم, إفعلوا ما تشاؤون).
علما أن عزيز نسين تطرق أيضا الى قضية التركمان في العراق وأشار الى أن ما يعانيه التركمان من صهر قومي هنالك يفوق ما يعانية الأتراك في بلغاريا ولكن الحكومة التركية تسكت عن كل ذلك بدوافع لها علاقة بالمصالح الإقتصادية.
وهذا يعني بأن البعض على الأقل بات يعترف, بأن السحر بات ينقلب على الساحر!

العراق :

بعد الحرب العالمية الأولى تأسست بدعم من فرنسا وبريطانيا دول جديدة, لم يكن لها في السابق وجود, ومنها العراق عبر الجمع بين ولايتي بغداد والبصرة بعد فصل الكويت عن الأخيرة لتتحول فيما بعد الى دولة مستقلة. وتدريجيا إتضحت نوايا بريطانيا التي ترمي الى إلحاق ولاية الموصل / كوردستان الجنوبية بالدولة العراقية الحديثة النشأة بكل الوسائل ولم تتورع عن إستخدام القوة لتحقيق الهدف, بسبب وجود الموارد النفطية الغزيرة فيها. وحققت بريطانيا أهدافها بهذا الصدد عبركسب القضية دوليا وبوسائل قانونية في عام 1926م. ولتحقيق هذا الهدف وبغية كسب التأيد الكوردي الضروري لهذا المخطط فقد وعدت كل من بريطانيا والعراق بمنح الأكراد إدارة ذاتية في المناطق ذات الأغلبية الكوردية, وهو الأمر الذي أثرفي إصدار القرار لصالح بريطانيا والعراق. الا أنه كان على الأكراد أن يخوضوا صراعا طويل الأمد في العهدين الملكي والجمهوري لبلوغ هدفهم في صيغة الفدرالية, عبر نشوء إقليم كوردستان في عام 1991م بدعم دولي, بنتيجة جرائم الإبادة الجماعية التي أرتكبت ضدهم من قبل حكومة بغداد البعثية. ويضمن دستور العراق الجديد الذي صدر بعد سقوط النظام البعثي في عام 2003م, إعادة المناطق ذات الأغلبية الكوردية التي مازالت خارج الإقليم في المادة المرقمة 140. وضمن هذه المناطق تعيش الأقلية التركمانية أيضا, بشكل متناثر في مناطق عديدة تنتشر بين أربيل كركوك والموصل.

هنا أيضا إستمرت الإستفزازات التركية متخذة من التركمان كذريعة. ومن ولاية الموصل كخلفية تأريخية, رغم أن القضية محسومة بقرار دولي منذعام 1926م. فالتلويح بإحتلال الموصل وكركوك تكرر عدة مرات , كما أنها تتدخل في الشأن العراقي عبر ممارسة الضغوط على الحكومات العراقية, لمنعها من تسوية القضية الكوردية. بشكل يراعي حقوق الأكراد, بكل ما أوتيت من قوة, خوفا من إنعكاسات هذا النوع من الحلول على شرقي الأناضول مستقبلا, إلا أنها لم تفلح في نهاية المطاف بفضل تعاطف الرأي العام الدولي مع معاناة الكرد. من هنا نرى بأن الموقف التركي السلبي إزاء القضية الكوردية ليس محصورا في تركيا وحدها بل ويتعداها الى جاراتها جميعا, وبذلك تجسد تركيا أسوء أنواع الكولونيالية على الإطلاق.
إعتبارا من التسعينات حاولت تركيا الإستفادة من ورقة الأقلية التركمانية, الأمر الذي تحول الى وبال على هذه الأقلية البائسة, التي أريد منها أن تتحول الى مخلب قط آخر لخدمة المصالح التركية, لأن إجراءات القمع العراقية زادت بحقهم تبعا لهذا التدخل .

التركمان والتركة العثمانية : تطرق جهاد صالح الى موضوع التركمان فكتب عنهم قائلا :
(تنحدر القبائل التركمانية من نفس أصل القبائل التركية, وهاجرت الى الأناضول في نفس الفترة التي سكنت فيها القبائل التركية تقريبا. لذا عندما بدأ الأتراك في تأسيس دولتهم, كان التركمان هم أول من تعرض لحملات الغزو التركية, حيث جرت أولى عمليات التتريك ضد الأقوام غير التركية مستفيدة من ثلاث عوامل رئيسية :
1) ـ أن التركمان هم من نفس الأصول التركية ويدينون بالإسلام.
2) ـ إن الكثير من العائلات التركمانية رأت في قوة الأتراك, قوة للدين الإسلامي, لذا بررت خضوعها القومي بالواجب الديني.
3) ـ أراد الأتراك من خلال إخضاع القبائل التركمانية بالقوة, إرهاب القوميات الأخرى...التي رفضت سياسة التتريك, لذا لم تتأخر الطبقات الحاكمة التركية في التوجه نحو الأقوام التركمانية. فمع فرض طاعتها السياسية, بدأت تغزو العشائر التركمانية, وتركتها أمام خيارين: إما الإنسحاب الى الجبال وإما الفناء, إذا ما رفضت الخضوع المطلق للدولة التركية , وتخليها عن قوميتها. وتعتبر الأقوام التركمانية إحدى أكثر الأقوام التي تعرضت لأشرس الهجمات من السلاطين العثمانيين...
وشيئا فشيئا بدأت تفقد مميزاتها القومية حتى ذابت نهائيا في بعض جوانبها. وقد أستخدمت هذه الأقوام من قبل السلاطين العثمانيين كقوة ضاربة في غزوات العثمانيين في البداية, ثم في الإستقرار في الأماكن المفتوحة كجزء من سياسة التذويب القومي.
وقد لعب التركمان دورا بارزا في هذا المجال في جميع الأماكن, التي وصلت إليها الفتوحات العثمانية, خاصة في المناطق الصالحة للزراعة بعد تخليصها بالقوة من أيدي أصحابها الأصليين....

وعلى الرغم من إنتشار التركمان في جميع المناطق التي خضعت للدولة العثمانية ... وفي الدول العربية إستقر بعض التركمان في مناطق قريبة من المدن الرئيسية...
وبعد إنقلاب (تركيا الفتاة)حاول الأتراك الإستفادة من وضع التركمان وإنتشارهم في بعض المناطق, ومنها العراق وبلغاريا كأقلية قومية تابعة لتركيا, في تلك الدول إنطلاقا من السياسة الطورانية ...).

هذا يعني بأن حكومة أنقرة عادت الى سياسة الإتحاديين في العهد العثماني لإستغلال هذه الأقلية. ويشير فريد أسسرد الى وضع التركمان في مقال له تحت عنوان : '' رهان خاسر على التركمان '', فيقول : (ليس من الصعب أن نفهم أسباب عزوف التركمان عن السياسة. إن من سوء حظ هذه الأقلية أن الجغرافيا وضآلة العدد حرمتها من ممارسة دور سياسي كبير...أول محاولة تركمانية لممارسة السياسة في العراق يعود الى عام 1921م, عندما رشح تركمان كركوك, الأمير برهان الدين إبن السلطان عبدالحميد العثماني ملكا على العراق. ومن سوء حظهم أن تقديرهم للظروف كان خاطئا بشكل فظيع, لأن الإنكليز قمعوا تلك المحاولة بهدوء ولكن بإصرار. إن ترشيح أمير عثماني مغمور لعرش عربي يدل دلالة أكيدة على سذاجة سياسية مفرطة وطيبة قلب تقترب من البلاهة... وبعد 38 عاما من النسيان أعادت أحداث كركوك الدامية في عام 1959م, إسم التركمان الى الذاكرة, ولكن مجرد الى حين. بعد مرور سبع عقود على عزوف التركمان عن السياسة, تسعى أنقرة بكل الوسائل الى إضفاء طابع القداسة على علاقة التركمان بها.... إن هذا المسعى يرتبط بشكل أوبآخر, بسياسة أنقرة الراهنة التي تقوم بإستغلال الأقليات التركية في دول الجوار. وتأتي محاولتها الرامية الى إحياء القومية التركمانية كجزء من سياسة ترمي الى جعل الأقليات التركية أدوات تدعم سياستها العامة....).

من هذه الأمثلة يمكن أن نقول بأن تركيا تستخدم الأقليات التركية أو التركمانية أو الإسلامية التي تلصق بها تركيا صفة الإنتماء الى العنصر التركي عشوائيا, كخلايا نائمة لإثارة المتاعب لجاراتها وفق ما تمليها عليها مصالحها. ومع ذلك فهنالك بعض العوامل المساعدة, التي تعبد الدرب أمام تركيا, على الأقل في بعض الحالات لهذا التدخل, والعراق مثال جيد لذلك. لذا فالسؤال يجب أن يصاغ بالشكل التالي: كيف وصلت الأمور الى هذا المدى من التدهور لتتيح فرصة للتدخل التركي السافر؟
الأمر يعود الى عام 1991م, عند الإعلان عن منطقة آمنة للأكراد تحميهم من مسلسل جرائم الإبادة الجماعية التي كان نظام صدام حسين يرتكبها ضد الأكراد. لكن فجأة تحول المنفذ الكمركي في إبراهيم خليل على الحدود العراقية التركية الى ما يشبه عصب هام للحياة الإقتصادية للمنطقة الآمنة بأسرها, فعبرها وبحكم الموقف الإنساني للدول الغربية الديمقراطية تأتي المساعدات الإنسانية الضرورية والأدوية,نظرا لبقاء المنافذ الأخرى الحدودية مع إيران دون المستوى المطلوب الى حد بعيد. كما وأنها تحولت تدريجيا الى مورد مالي لا مثيل له في المنطقة الآمنة.

هذا الوضع الإستثنائي بل ونستطيع أن نقول بالإحتكاري لتركيا من جهة والى حد كبير فيما بعد للحزب الديمقراطي الكوردستاني/العراق. ونظرا للخلافات التأريخية المتراكمة بين التيارات السياسية الكوردية المتعددة, لذا لم تواجه حكومات المنطقة صعوبة حقيقية لإثارة الخلافات بين هذه التيارات وتصعيدها لتبلغ حد السخونة والإنفجار. وهكذا نشبت حرب أهلية دامية بين أطراف كوردية متعددة , في منطقة إطلق عليها إسم '' الآمنة '' لتوفير الحماية للأكراد الذين تعرضوا للإبادة الجماعية أكثر من مرة!
أطراف الصراع الصبياني الرئيسية هي : الحزب الديمقراطي الكوردستاني/ العراق والإتحاد الوطني الكوردستاني من جهة وحزب العمال الكوردستاني من جهة أخرى في المرحلة الأولية. وقفت تركيا فيها بطبيعة الحال الى جانب تحالف الأحزاب الكوردية العراقية ضد أكبر خطر كوردي تواجهه تركيا داخل حدودها منذ عقود / حزب العمال الكوردستاني. خلال هذه الحرب الأهلية أرتكب من الفضائع الشيء الكثير. وإنتهت بتحجيم نفوذ حزب العمال الكوردستاني. وقد إعتبر تحالف الأحزاب الكوردية العراقية هذه النتيجة كمكسب !
لكن المرحلة الثانية للقتال الكوردي/ الكوردي, لم يطل أمدها, فقد إندلعت حرب أهلية جديدة هذه المرة بين أطراف التحالف السابق ضد حزب العمال الكوردستاني. ونعني بذلك بالدرجة الأولى ومن جديد الحزب الديمقراطي الكوردستاني/العراق من جهة والإتحاد الوطني الكوردستاني من جهة أخرى. هنا أيضا أرتكبت الكثير من الفضائع ونجم عنها آلاف القتلى من شباب كوردستان من أجل لا شيء في الحقيقة سوى بهدف إستئثار حزب معين بموارد كمرك إبراهيم الخليل على إنفراد, وتحقق له ما أراد عبر إقحام كل من تركيا والعراق في هذا الصراع في حين أقحم الطرف المقابل إيران لحسم هذا النزاع.

الحديث عن هذين الحزبين حديث ذو شجون, فالأصل واحد, إلا أن الإنقسام دب في صفوفه في أوائل الستينات ليتطور إلى حرب أهلية مستعرة في عام 1966م إستمرت حتي عام 1970م. ومنذ ذلك الحين والحرب مستعرة في النفوس وكلما خبت بقيت جمرة تحت الرماد وسهل على أحد أطرافها إيقادها من جديد. وفي تلك الفترة بالذات بدأت لعبة إقحام الأطراف الخارجية في هذا الصراع الكوردي/الكوردي. فإذا مال أحد الأطراف إلى إيران جنح الآخر الى العراق والعكس بالعكس. إنها لعبة قديمة جديدة ولكنها قبل كل شيء عقيمة, لجأ إليها القادة الأكراد منذ قرون لتحقيق أهداف خاصة, لكن الخاسر الأكبر بقي طوال الوقت الأمة الكوردية البائسة وكوردستان المظلومة. فالتحالفات الكوردية المؤقته إن وجدت كانت تهدف

الى التضيق على طرف كوردي ثالث. ولم يتعلم المجتمع الكوردي من تأريخه العبر ليعلم بأن القضاء على عضو إنما هو تمهيد للقضاء على الأعضاء الأخرى بالتدريج. وأن الخلاص في عصرنا الحالي إنما يكمن في الأخذ بالأساليب الديمقراطية المعاصرة, الداعية الى رفض الدكتاتورية ورفض التمديد المتعسف للسلطة أو توريثها, إذا أرادت القيادات الكوردي لشعبها البقاء والإزدهار في المستقبل. الصراعات الكوردية الداخلية باتت أمرا يبعث على السخرية حقا, الى درجة أن صدام حسين الرئيس العراقي كان يسخر منها بل ويدعوها الى الإتحاد ضده, ففي الإتحاد قوة كما كان يقول !

المستفيد الأكبر من هذه التدخلات الخارجية بالطائرات والدبابات وبالقوات البرية, كانت الدولة التركية, التي ساندت الحزب الديمقراطي الكوردستاني/العراق, طبعا ليس بدون مقابل, فمازالت بعض الوحدات المدرعة من الدبابات وغيرها موجودة في منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني/العراق, في آميدي ـ شيلادزي ـ وبامرني, كشواهد على قصر نظر القيادات الكوردية, التي لا تأبه بأي شيء بالقدر الذي تركض فيه وراء مصالحها الشخصية. في مقابلة صحفية أجراه مسعود ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني/العراق مع شبكة الأخبار التركية اليومية بتأريخ 2003/11/5م, وتولت صحيفة كوردستان الجديدة ترجمتها ونشرها في عددها (3217), أدناه نورد بعض المقتطفات من '' كوردستان الجديدة '' :
(مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني يقول: قدمنا (3) آلآف من البيشمركة كقرابين في الحرب ضد الإرهابيين (حزب العمال الكوردستاني) خلال 12 سنة الماضية, لكنه قلق, لأن حكومة أنقرة ولحد الآن تحاول إختبارمدى حبه لها....).
السؤال هو : إذا كان مسعود قد دفع (3) آلاف قتيل كثمن للدعم التركي وكسب ثقتها, فأي ثمن دفع لصدام في 31 آب 1996م, وأي ثمن دفع لسكب ثقة الشاه الإيراني لغاية 1975م ؟
كل الحركات الكوردية تتعرض لإتهامات مجحفة في الغالب أينما وجدت : قطاع طرق, عملاء, إرهابيون.....الخ. لكننا هنا بصدد نقلة نوعية جديدة وبالطبع سلبية, حين نجد الكتل الكوردية تكيل لبعضها تهمة الإرهاب لترضية أطراف خارجية .

في حالة تواجد كل هذه السلبيات على الساحة السياسية فهل يلام البعض ممن لا يريد للقضية الكوردية إلا التقدم في الإتجاه الصحيح, بأن يوجهوا النقد اللاذع لسلوك قيادات كوردية. فالأستاذة (يانا ألكسندر) في جامعة جورج تاون بواشنطن, والخبيرة في شؤون السياسة الدولية والإرهاب , تصف الأكراد (بالأمة التي تحارب من أجل زعماء آخرين) وقد كتبت مقالا تحت عنوان : '' الشعب المنسي : العالم والأكراد ''. وتوصلت الى نتيجة مفادها بأن الأكراد لعبوا دوما دور المرتزقة, ونعتتهم (بجنود الجميع). فهل من معترض من بين القيادات الكوردية ؟

هذه ألأجواء فتحت الأبواب واسعة للتغلغل التركي في إقليم كوردستان خاصة بل وفي العراق بشكل عام. وأرادت إستخدام الأقلية التركمانية كورقة في لعبتها السياسية, التي لم تنجلي أهدافها بوضوح الى يومنا هذا. لكن النتيجة بالنسبة للتركمان لم تكن جيدة على أية حال. وكانت هنالك تلميحات حول الدور التركي الممارس في نهاية التسعينات داخل العراق. فقد كتب سعيد بابان تحت عنوان : حول التواجد العسكري التركي في كوردستان العراق يقول :
(يبدو ان التواجد العسكري التركي في كردستان العراق بات يشكل واقعا يوميا...قانونا تتشبث تركيا بالمعاهدة المبرمة بينها وبين العراق عام 1983م, والتي تسمح لقوات الطرفين بإجتياز الحدود الدولية لمسافة 5 كم لمطاردة المقاتلين الأكراد. إلا أن هذا التبرير يبدو باليا وغير مقنع بسبب التواجد الحالي المستمرلهذه القوات في كردستان والأهداف غير منصوصة في المعاهدة. وبعكس إدعاءات المصادر التركية , فإن تواجد الجيش التركي لا يقتصر على المعابر والنقاط الإستراتيجية الحدودية, بل ويتعداه الى عمق الأراضي العراقية ولمسافات تصل في بعض الأحيان الى أكثر من 200كم جنوب خط الحدود العراقية التركيةوفي مناطق ينعدم فيها نشاط حزب العمال الكردستاني.
إضافة الى ذلك هنالك قوات pmf المشكلة في بداية عام 1997م كقوة سلام تفصل بين الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني... كما قامت القوة المذكورة بأعمال هي من صميم صلاحيات السلطة المحلية كتوزيع الرتب العسكرية الرفيعة على الجنود والقيام بتسليم أعداد كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة من تركيا وتوزيعها ـ خلافا لما يقتضيه الدور السلمي ـ على مقاتلي الجبهة التركمانية ....).

وكتب محمد يوسف تحت عنوان '' هل تسعى تركيا لبناء جيش تركماني في كردستان العراق ؟ '' يقول : (وتضاربت الأنباء حول الدوافع الكامنة وراء التحركات الأخيرة للتركمان والرامية الى بناء ميليشيا للجبهة التركمانية والدور الذي يضطلع به الأتراك بهذا الصدد. وإستنادا الى مصادر من أربيل فإن تركيا تحث مسؤولي الجبهة التركمانية على توسيع حجم قواتها وتحسين قابلياتها العسكرية. وأقدمت على تخصيص رواتب عالية للمقاتلين التركمان بلغت 70 دولار شهريا ...).

وحول نتائج هذه المغامرات , فمن جهه كتب ريناس محمد تحت عنوان '' علاقات التركمان مع أنقرة على المحك '' يقول : (في الحادية عشر ليلا ... هاجمت قوات تابعة للحزب الديمقراطي/ الكردستاني مقرات الجبهة التركمانية ومكاتبها في

مدينة أربيل. وبعد مقاومة طفيفة في عدد من مقرات الجبهة التركمانية '' المكتب العسكري ـ مكتب التخطيط ـ مقر تركمان آيوي '', إستطاعت القوات المهاجمة إحتلال كافة المقرات, عدى محطتي الإذاعة والتلفزيون التي لم تتعرض للهجوم....
وضح الحادث ـ ولأول مرة ـ طبيعة علاقات التركمان مع تركيا على المحك. فالجبهة التركمانية التي راهنت كثيرا على الدعم التركي لها إندفعت بإسراف واضح وراء مطامع تركيا الإقليمية في كردستان وشمال العراق الى حد صارت فيه لا تخفي خططتها بإنشاء كيان تركماني مرتبط بتركيا....إن أنقرة التي شجعت الأحزاب التركمانية على تبني سياسات وأهداف لا تتفق مع الوقائع الموضوعية لواقع التركمان الجغرافي والديموغرافي.....
يبدوصحيحا أن الأحزاب التركمانية أصبحت في السنوات الأخيرة ـ وخصوصا في الثلاث سنوات الأخيرة ـ أداة فاعلة لسياسة أنقرة تجاه العراق, حتى أن البعض أخذ ينظر الى كردستان العراق كونها '' قبرص ثانية ''. بيد أن هنالك بون شاسع بين الحالتين.... غير أن الفرق الأهم هوضآلة عدد التركمان (2%) مقابل (18%) في قبرص ....).

وكانت ردة فعل حكومة بغداد قد سبقت أحداث أربيل المشار اليها أعلاه بفترة, فهل كان هنالك تنسيق بين الطرفين/ حزب البعث والحزب الديمقراطي؟. فقد ردت بغداد بعنف على التحركات التركمانية/ التركية المريبة. فالمعروف أن الإستعلاء القومي لدى العرب لا يقل في شيء عن نظيره التركي. نشرت مجلة شؤون تركية خبرا تحت عنوان : (بعد إتهام بالتجسس لصالح تركيا : إعدام عشرات التركمان في كركوك) :
(ذكرت مصادر مطلعة أن الحكومة العراقية قامت في أواخر شهر نيسان المنصرم بحملة إعدامات شملت (20) من الشبان التركمان في كركوك, بعد إتهامهم بالعمالة لصالح تركيا ولإرتباطهم بتنظيمات وأحزاب تركمانية محظورة تعمل مع الحكومة التركية ضد مصالح الدولة العراقية. وقد شملت الإعدامات مناطق المصلى والقورية وتسعين في كركوك ....
وأشارت المصادر الى أن معظم المعدومين والمعتقلين كانوا بين الطلبة والطالبات. ومن جهة أخرى قامت قيادة الفيلق الأول المتمركزة في كركوك بنقل الضباط وضباط الصف التركمان الى فيالق أخرى للإشتباه في إرتباطهم بتنظيمات وأحزاب تركمانية موالية لتركيا.
وتأتي هذه الإجراءات بعد تزايد قلق الحكومة العراقية من تزايد النفوذ التركي في صفوف الأحزاب التركمانية المحظورة. وتتخوف الحكومة العراقية مما كان قد أشيع في حينه في الصحف التركية أثناء الأزمة مع الأمم المتحدة من محاولات تركية لخلق منطقة آمنة للتركمان في الموصل وكركوك وأربيل على غرار المنطقة الآمنة الكردية).

ومهما يكن فالتركمان حصلوا على حقوقهم الثقافية داخلا إقليم كوردستان في البداية وبعد سقوط نظام صدام حسين 2003م, في المناطق الأخرى. فلهم مدارسهم وصحفهم وإذاعتهم وفضائيتهم باللغة التركمانية, كل ذلك بدون أية ضجة إعلامية أو ثورات دامية. فبرامج الأحزاب الكوردية سبق لها ومنذ عقود ان نصت على منح هذه الحقوق وما أن أتيحت الفرصة حتى تم التنفيذ بدون تردد. وبالطبع فكاتب هذه السطور هو من أول المهنئين على حصول التركمان على هذه الحقوق. كما ونحمد الله على عدم وجود أي شخص في العراق كله لا بين العرب ولا بين الأكراد, يقول للتركمان : إذا قيل لك أنت تركماني فإبصق في وجهه كما يفعل البعض مع الأكراد في الجوار/ تركيا !

كما أن هنالك مشكلة المياه المستديمة بين العراق وتركيا حول نسبة المياه التي تدخل العراق من نهري دجلة والفرات التي تنبع في الأناضول الشرقي/ كوردستان. ولكي نوضح أبعاد هذا الصراع بإيجاز, وإستنادا الى تقرير بثته قناة السومرية بتأريخ 2 أيار 2011م, نشير هنا الى أن القنصل التركي في البصرة, أقدم على زيارة منطقة الأهوار في جنوب العراق, بناء على طلب مؤسسات مدنية وإطلع على حقيقة الوضع المائي المتردي, حيث أن 93% من منطقة الأهوار تحولت الى يابسة ولم يبق منها إلا 7% بقيت في وضع جيد. وقد وعد القنصل بمفاتحة حكومته بهذا الموضوع.

سوريا :

العلاقات التركية السورية لا تخلو بدورها من الأزمات وبعضها حاد. المشكلة الأولى هي مشكلة المياه فسوريا تشكو بأنها لا تحصل على حصة كافية من المياه , شأنها في ذلك شأن العراق. أما المشكلة الأخرى فتتعلق بلواء ألاسكندرون, الذي أعادته فرنسا الى تركيا في عام 1939م. كما أن الأمور تأزمت بين البلدين بسبب وجود رئيس حزب العمال الكوردستاني عبدالله أوجلان في سوريا, الأمر الذي تسبب في نشوب أزمة كادت تؤدي الى الحرب, إلا أن سوريا تنازلت وابعدت عبدالله أوجلان عن أراضيها ومهدت بذلك للتضيق علية وفي النهاية ألقي عليه القبض في نايروبي وسلم الى السلطات التركية. غير أن المسألة الكوردية لم تنتهي بهذا الإجراء, لأن فصائل الأنصار المسلحة الكوردية واصلت القتال ولو بعد تردد. وحين تعرض رجب طيب أوردغان رئيس وزراء تركيا الحالي الى محاولة إغتيال في 6أيار2011م, توجهت أصابع الإتهام إستنادا الى الفضائية السومرية نحو المخابرات السورية, لأن أوردغان كان يحاول التدخل في شؤون كل الدول العربية, التي سادت فيها الإضطرابات, والتي بدأت في تونس إعتبارا من 2011/1/15م, بما في ئلك سوريا.

إيران :

المنافسة بين إيران وتركيا قديمة ومنها ما كان بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية.إنتمى البلدان في فترات سابقة الى أحلاف مشتركة, مثل سعدآباد, بغداد وما الى ذلك وهذا ما جعلهما تشتاركان المصالح في بعض الأصعدة. إلا أن الثورة الإيرانية باعدت في المجالا ت بين الطرفين, ففي الوقت الذي تتقارب فيه تركيا من إسرائيل تعتبر إيران نفسها من ألد خصام إسرائيل على سبيل المثال. هنالك نظرية الطورانيين والحديث عن سور الصين والأدرياتيك كحدود للأتراك وهذا مايشمل آذربايجان الإيرانية أيضا على أقل تقدير. ففي ربيع 1990م عقد مؤتمر تحت شعار '' نحو آذربايجان الكبرى '' برعاية الرئيس التركي توركوت أوزال, ودعي فيه الى العمل على توحيد الأمة الآذرية وإعادتها الى حظيرة الأمة التركية.
من هنا فإن علاقات الدولتين لا تخلو من من التوتر, فإن لم يكن علنا ففي الخفاء.

روسيا :

الصراع الروسي العثماني مسألة تأريخية لكن العلاقات الثنائية في الوقت الحاضر هي الأخرى ليست خالية من التوتر, في البلقان, قفقاسيا وآسيا الوسطى. فقد علق الرئيس الروسي بوريس يلسن أثناء زيارة رئيسة الوزراء التركية تانسون جيلر لموسكوقائلا : إن الكيان التركي يمتد من سواحل الأدرياتيك الى سور الصين. فردت جيلر قائلة بأن ذلك كان خطأ... وإذا كانت سياسة تركيا قد أزعجت روسيا فهي لا تصر على الإستمرا فيها.

كل هذه الأمثلة التي تطرقنا إليها بإيجاز قدر الإمكان, تظهر بجلاء عدم صحة الحديث , لا عن سلام في الداخل ولا عن سلام في الخارج. فالعلاقات التركية مع جاراتها تتسم بالتربص وتحين الفرص للإنقضاض على فريسة جديدة تسلخ عبرها جزء من هذه الدولة أو تلك محتمية في ذات الوقت بالحماية التي توفرها لها تحالفاتها مع الغرب وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية , فالغرب بالنسبة لتركيا لا يعدو أن يكون مطية لبلوغ غايات خاصة وربما كان الغرب ينظر الى تركيا أيضا بنفس المنظار. علما أنها لم تستطع أن تحقق من أطماعها إلا الجزء المتعلق بقبرص.
فهل ستقبل أوربا عضوا جديدا له هذه المشاكل المعقدة داخل صفوفها, لتتحول هذه المشاكل الى مشاكل أوربية , التي يجب عليها أن تسعى لإيجاد حلول لها, والبعض منها مستعصي إن لم يكن مستحيلآ ؟

محاولات الإنتماء الى الإتحاد الأوربي :

بدأت تركيا تقترب من الغرب بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة من الناحية السياسية عبر التوقيع على عدة أحلاف كسعد آباد وحلف بغداد. وإذا كانت بعض ألأطراف المشاركة في هذه الأحلاف قد فارقت هذه السكة عبر ثورات وإنقلابات عسكرية , كثورة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم في العراق وثورة الإمام الخميني في إيران بهدف الخروج من دائرة النفوذ الغربي, فإن الإنقلابات العسكرية الثلاث الناجحة إنما جاءت على العكس من نظيراتها في دول الجوار بهدف الحفاظ على الإتجاه الموالي للغرب. فهل هنلك نفوذ غربي داخل المؤسسة العسكرية التركية ؟
ولكن هذا لا يعني أنها رفضت الدعم السوفيتي في بعض المجالات, رغم بقاء التحفظ التركي إتجاه الروس لأسباب تأريخية.
وزاد الإنحياز الى الغرب بعد الحرب العالمية الثانية بالأخص بعد إنتماء ترلاكيا الى حلف الناتو. وفي فترة الحرب العالمية الثانية كانت تركيا قد لزمت جانب الحياد, وهنالك من المصادر ما يشير بأن مؤسسة الجيش التركي كانت تميل عاطفيا الى جانب حلفائها السابقين/ألمانيا بالأخص خلال فترة الإنتصارات النازية في شمال أفريقيا وروسيا, لكنها لم تشارك فعليا في الحرب, خوفا من أن تكون قد إختارت مجددا الطرف الخاطئ وتخسر الحرب, بالإضافة الى هاجس تركيا من خسارة آخر مستعمرة عثمانية متبقية لديها لحد الآن '' كوردستان ''.
الهدف من هذا التقارب هو الحصول على مساعدات مالية وإقتصادية وفنية من الغرب, إضافة الى السعي للحصول على الأمن. وخلال الحرب بالذات حصلت تركيا على نموذج فريد للدعم والمساعدة الأوربية وعلى وجه التحديد الدعم الألماني على أصعدة شتى من خلال اللاجئين الألمان الذين هربوا من النظام النازي, وكان بينهم علماء وفنانون وأساتذة جامعات المجموع (800) بين الفترة 1933 - 1945م على وجه التحديد. لقد ترك هؤلاء أثرا لا يمحى في تركيا على شتى الأصعدة.
من هنا فإن الأتراك يدركون تمام الإدراك , بأن إنتماءهم الى مجتمعات متقدمة على شتى الأصعدة , وبالأخص على الصعيد الإقتصادي والتكنلوجي, سيعود بفائدة جمة عليهم. ولذا تزايدت محاولات التقارب التدريجي, لتصل في النهاية الى تقديم طلب العضوية الكاملة في الإتحاد الأوربي.

محطات رئيسية:

1) ـ شباط عضوية كاملة في حلف الناتو.
2) - 31 تموز أنقرة تقدم طلب العضوية الى الإتحاد الإقتصادي الأوربي المشترك.

3) - 14 نيسان 1987 قدمت تركيا طلب العضوية الكاملة الى الإتحاد الأوربي.
4) - 18 كانون الأول 1989 اللجنة الأوربية تعلن بصدد الطلب التركي حول العضوية الكاملة, بأن الإتحاد لا يستطيع قبول أعضاء جدد قبل الإنجاز الكامل لسوقها الدخلية 1992م.
5) - 6 حزيران 1990 اللجنة الأوربية تحيل الى هيئة لتولي '' رزمة التعاون '',حول التحوطات التي تتضمن المبادرة للتعاون على أصعدة الإقتصاد والمجالات السياسية.
6) - 1 كانون الثاني 1996 تركيا تدخل المرحلة الأخيرة للإنتماء الأصلي (الإتحاد) حول إتفاقية الإتحاد الكمركي, التي إستغرقت 22 سنة.
7) - 11- 12 كانون الأول 1999 منح صفة مرشح للتوسعة رسميا لتركيا من قبل المجلس الأوربي, في إجتماع هيلسنكي, ولكن بدون تحديد تأريخ لبداية مفاوضات القبول.
8) - 20 تشرين الثاني 2002 '' التقرير المنظم حول التحسينات في تركيا '', المعد من قبل لجنة الإتحاد الأوربي والمدون على ضوء معايير العضوية للإتحاد الأوربي.
9) - 12 - 13 كانون الأول 2002 أعلن في إجتماع كوبنهاكن من قبل اللجنة الأوربية بأن المفاوضات ستفتح إذا ما كانت القرارات قد تحققت وفق معايير كوبنهاكن.
10) - 17 كانون الأول 2004 في مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الأوربية , أعلن أن تركيا قد حققت بشكل كافي المعايير السياسية , وأنها تستطيع فتح المفاوضات بتأريخ 3 تشرين الأول 2004.
11) - 8 تشرين الثاني 2006 تم تثبيت كون تركيا قد إمتنعت عن فتح موانئها ومطاراتها أمام قبرص اليونانية, على الرغم من ملحق المعاهدة الإضافي . وقد منحت تركيا فتره زمنية إضافية لغاية 14 - 15 كانون الأول 2006.
12) - 29 آذار 2007 فتح المفاوضات حول فصل السياسة الصناعية والمؤسسات, وتبعها فتح ملفات أخرى حول الصحة, المالية, والإحصاء.
13) - 8 تموز 2009 تركيا تقر قانونا يسعى الى التقارب مع المعايير الأوربية عبر التضيق على المحاكم العسكرية, على الرغم من إنذار الجيش, بأن هذا الأمر قد يفاقم المواجهات بين الحكومة والجيش.
14) - 10 تشرين الأول 2009 تركيا وأرمينيا توقعان على إتفاق سلام في زوريخ / سويسرا يستهدف فتح الحدود بين البلدين الجارين. هذا التقارب أعتبر كشرط مسبق للإشتراك والقبول.
15) - 10 أيار 2010 الإتحاد الأوربي يطلب من تركيا زيادة عملية التقارب والإسراع بها.

معايير كوبنهاكن :

(وهي القوانين والقواعد التي تحدد فيما إذا كانت دولة ما مؤهلة للإنضمام الى الإتحاد الأوربي . المعايير تفرض, بأن لكل دولة مؤسسات وقوانين تهدف الى صيانة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. ولها سوق إقتصادي يؤدي وظيفته, وتقبل بتعهدات وأهداف الإتحاد الأوربي.
معايير العضوية هذه كانت قد وضعت في حزيران 1993م, لدى إجتماع المجلس الأوربي في كوبنهاكن/الدنمارك, ومنها إشتق إسمها).

المعيار الجغرافي:
(المادة 49 من إتفاقية الإتحاد الأوربي, أو ما يطلق عليه إتفاقية ماسترشت , ترى بأن أي بلد أوربي يحترم مبادئ الإتحاد الأوربي, له أن يقدم طلب الإنتماء. ولم تبدي أية ملاحظات حول التوسع الذي قد يشمل دولة غير أوربية. لكن حادثة سابقة تمثلت في رفض طلب مراكش والحديث الأقرب عن إنضمان إسراثيل '' كونها قريبة من العضوية الكاملة '', تقرر بأنه ليس من الممكن لغير الدول الأوربية أن تحرز عضوية الإتحاد الأوربي. ومهما كان فهنالك عدة تعريفات بخصوص أوربا, ولذا فإعتبار دولة ما أوربية, فهذا '' موضوع تقدير سياسي'' , للجنة, والأكثر أهمية المجلس الأوربي. الأسباب الداخلية للتصنيف يعتقد بأنها متشابهة '' لكنها غير متطابقة '' بالنسبة للمجلس الأوربي . وكانت هنالك مناقشات حول هذا الموضوع بخصوص قضية قبرص. فهذه الجزيرة جغرافيا آسيوية , لكن تأريخها الشامل, ثقافتها وروابطها السياسية مع بلدان أوربية أخرى, أدت بالبعض الى إعتبارها بلدا أوربيا ... كما أن هنالك حالة سابقة بالنسبة لأجزاء من أعضاء الإتحاد الأوربي, وهي دول تقع خارج أوربا - فمثلا - غويانا الفرنسية تقع في أمريكا الجنوبية, وهي جزء من الإتحاد الأوربي, بإعتبارها جزء موحدا بالتمام مع جمهورية فرنسا. غرينلاند هي جزء من قارة أمريكا الشمالية, إنضمت الى الإتحاد الأوربي الإقتصادي المشترك في عام 1973, كتابع للدنمارك, لكنها إختارت الإنفصال عنها في عام 1983, بعد أربع سنوات من إحرازها للحكم الذاتي.
وكان هنالك نقاش كثير فيما إذا كانت تركيا دولة أوربية, فإستنادا على كون 3% من مساحتها تقع داخل أوربا جغرافيا '' تركيا التراقية '',, لكن عاصمتها أنقرة تقع في آسيا .
بعض المراقبين الأكثر شهرة مثل دكتور كالوم هدسون, الذي ألف العديد من الكتب حول الموضوع وإنعكست بكونه يفهم المعارضة التي يبديها العديد من الدول الأعضاء, ينبثق من قبول تركيا في الإتحاد الأوربي قائم على الشكوك حول إمكانية

بلد أكثر من 90% من سكانه مسلمين, يستطيع أن يتبع ما يعتبره العديد بالقواعد المسيحية المؤدية الى الهوية (الأوربية). لقد بدأت أوربا مفاوضات القبول مع أنقرة في 3 تشرين الأول 2005م . ومهما كان, فطبقا لهيكل المفاوضات مع تركيا , والتي تم تبنيها في نفس اليوم, فإن المفاوضات ستبقى '' عملية مفتوحة, لا يمكن ضمان نتيجتها مسبقا '' ...

المعايير السياسية:
الديمقراطية: حكومة ديمقراطية فاعلة تقتضي أن يكون المواطنون في الدولة قادرين في المشاركة , على أساس المساواة في إتخاذ القرار السياسي في كل مستويات الحكم, إعتبارا من المجالس البلدية المحلية والى أعلى المستويات الوطنية. وهذا يتطلب أيضا إنتخابات حرة وبالإقتراع السري, وحق تأسيس الأحزاب السياسية بدون عوائق من قبل الدولة, والدخول العادل والمتساوي لحرية الصحافة, منظمات إتحاد تجارية حرة, حرية الراي الشخصي, وتقيد السلطة التنفيذية بالقوانين, مع السماح بإستقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

حكم القانون:
سيادة القانون تتضمن, بأن سلطة الدولة يجوز لها فقط أن تنفذ القرارات وفقا للقوانين المثقة, التي تم تبنيهاعبر إجراءات قانونية...

حقوق الإنسان :
هي تلك الحقوق التي يحملها كل شخص بسبب مؤهلاتهم كبشر, حقوق الإنسان '' غير قابلة للتنازل والتحويل '',وتعود لكل البشر. إذا كان حقا غير قابل للتنازل والتحويل, فهذا يعني بأنه لا يجوز أن يمنح أو يحول, يوهب , يحدد, يقايض, أو يباع(مثلا: لا أحد يستطيع أن يبيع نفسه كعبد). وهذه تتضمن , الحق في الحياة, الحق في عدم تقديمه للمحاكمة إلا في إطار القوانين النافذة في وقت إرتكاب المخالفة, الحق في أن يكون حرا من أشكال العبودية, والحق من أن يتحرر من التعذيب.
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة يعتبر الصيغة الأكثر إعتمادا وموثوقية لحقوق الإنسان على الرغم من أنها تفتقر الى ميكانيكية ألإلتزام الأكثر فاعلية بالقياس الى الإتفاقية الأوربية حول حقوق الإنسان.
الحاجة إلى الإنسجام مع هذه الصياغة, أجبرت العديد من الشعوب التي إلتحقت بالإتحاد الأوربي مؤخرا, على تنفيذ تغيرات كبيرة في تشريعاتها, خدماتها العامة وقضائها. الكثير من هذه التغيرات يرتبط بمعاملة الأقليات القومية والدينية, أو إزالة التباين في المعاملة بين الأجنحة السياسية.
إحترام وحماية الأقليات :
أعضاء هذه الأقليات القومية يجب أن يكونوا قادرين على الحفاظ على ثقافتهم المميزة وممارستها, بما في ذلك لغتهم '' طالما لم تتعارض مع حقوق الإنسان أو الشعوب ألأخرى أو العملية الديمقراطية وكذلك لسلطة القانون '', بدون معاناة أي تمييز ...

المعايير الإقتصادية:
المعايير الإقتصادية , إذا تكلمنا بصورة عامة, تتطلب بأن تكون الدول المرشحة ذات إقتصاد قائم على السوق وفعال وأن يكون منتجوها ذو قابلية للتغلب على الصعاب في حالة تواجد الضغوط التنافسية مع قوى السوق داخل الإتحاد. نسبة التبادل التجاري أستخدمت لإعداد دول للإنضمام الى منطقة اليورو, المؤسسات والأعضاء على حد سواء.

التنظيم الإداري:
يجب على كل ألدول الأعضاء سن قوانين تتماشى مع الخط الذي يمثله هيكل قوانين أوربا... عملية الإكتساب مقسمة الى فصول أو أجزاء, كل واحدة منها تتعامل مع قطاع سياسي مختلف. فمن أجل تنفيذ التوسعة الخامسة, التي تضمنت قبول بلغاريا ورومانيا في 2007, كان هنالك 31 فصل . وللمباحثات مع كورواتيا, وزتركيا وآيسلندا, فإن عملية الإكتساب قسمت الى 35 فصلا.

طموحات وحوائل :

تتمتع الدولة التركية بموقع جغرافي ممتاز, فهي كشبه جزيرة تطل على ثلاث بحار(الأسود ـ مرمرة ـ الأبيض المتوسط . ثم أن مساحتها تمنحها عمقا إستراتيجيا لا يستهان به, بالإضافة الى عدد السكان الذي يتنامى بنسبة أكبر من أية دولة أوربية, علما أن نسبة النمو السكاني داخل هذه الدولة هي الأكثر بين القومية الكوردية, وهذا يعني وفرة الأيدي العاملة. غير أن هذه الإيجابيات تواجهها سلبيات تعرقل التطلعات التركية الطموحة والهادفة الى الإنتماء الى الإتحاد الأوربي كعضو كامل. أدناه بإختصار بعض هذه المعوقات :
1) ـ العلاقات التركية الأوربية تأريخيا كانت دموية وعنيفة. وأغلب الظن أن الشعوب الأوربية غير مستعدة أن تستقبلهم بالأحضان كما يقال بعد كل هذه التجارب السلبية. فلو أجريت إستفتاءات شعبية لشعوب أوربا وهذا ما تزمع بعض الدول

القيام به فلا يخالجنا أي شك بأن النتيجة ستكون سلبية, بالأخص مع تلك الشعوب التي عانت الأمرين من النير التركي كالنمسا, صربيا, بلغاريا واليونان.
2) ـ هنالك أوجه تشابه بين الحالة الألمانية والحالة التركية, لكن أي قياس من هذا النوع يجب أن يوصف بأنه قياس مع فارق. فالألمان والأتراك عاثا في أوربا الخراب والدمار تدفعهما نوايا توسعية على حساب الشعوب المجاورة لهما, وإستخدما من القوة والبطش ما قل نظيره في التأريخ البشري.
الفوارق تكمن بالدرجة الأولى في أن الإحتلال الألماني في الغالب لم يطل به الأمد, أما العسف التركي فقد طال قرونا. ثم أن ألمانيا أدركت سريعا بعد الحرب العالمية الثانية بأن عليها أن تعتذر وأن تمنح التعويضات المناسبة للشعوب التي عانت من سياستها التوسعية وما رافق ذلك من جرائم إبادة جماعية وإنتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب. وكان ركوع المستشار الألماني '' ولي براند '', أمام النصب التذكاري لضحايا الحرب العالمية الثانية في بولونيا, رسالة واضحة للقاصي والداني و نقلتها أجهزة الإعلام العالمية من إذاعات ومحطات تلفزيون وصحف ومجلات, بأن ألمانيا باتت واحدة من أبرز الأنظمة الديمقراطية في العالم وقد تجاوزت ماضيها السلبي وهي تريد أن تعيش بسلام مع بقية شعوب العالم وفي مقدمتها الشعوب المجاورة.
أما تركيا فلا تعرف لحد الآن ما الذي تعنيه عبارة وقف العدوان ناهيك عن الإعتذار والتعويض, فهي تواصل سياستها القديمة, وتنكر بإصرار الحقائق التأريخية حول ما إرتكبته من جرائم بحق الشعوب التي إجتاحت أراضيها. من هنا وفي ظل عقلية عقيمة من هذا النوع فمن المستبعد أن يركع رئيس تركي أمام نصب تذكاري لضحايا الإبادة التركية في درسيم. ولن تعترف بجرائمها ضد الأرمن, رغم مطالبة الرأي العام العالمي بها وكان آخرها مناشدة الرئيس الأمريكي أوباما بتأريخ 24 أبريل 2011, حسبما نقلته الفضائية السومرية.

لقد سبق لنا وأن أشرنا في عدة مواضع من هذا البحث الى المشاكل الداخلية والخارجية , التي مازالت تعاني منها تركيا, رغم المزاعم الزائفة عن السلام في الداخل والسلام في الخارج, وكل تلك المشاكل تتطلب حلولا عادلة تساير التطور الإنساني المعاصر وترفض قطعا الكيل بمكيالين أحدهما للأتراك والآخر لغيرهم. فأوربا تشترط على مقدمي طلب الإنتماء بإيجاد حلول عادلة لهذه المشاكل, لكن تركيا تصم آذانها على هذه النداءات لحد الآن!
فمن المفارقات الكبيرة في السياسة التركية ما نلاحظه مثلا من تباين يصل الى حد الإنفصام الشخصي الكامل من الناحية النفسية, فيما تطالب به من حقوق لأقلية لا يتجاوز عددها 163 ألف شخص/ الأتراك القبارصة, ألا وهي الكونفدرالية, في حين أنها تصر على صهر 20 مليون كردي بالقوة وتأبى الإعتراف بحقوقهم القومية المشروعة!
في زيارة قام بها رئيس وزراء تركيا الى إقليم كوردستان بتأريخ 29 آذار 2011م, صرح قائلا: بأن تركيا لن تواصل إنكار وجود الأكراد من الآن فصاعدا!
نحن نقول هذه خطوة ايجابية ولكنها غير كافية, فكيف يمكنك إقناع الرأي العام العالمي بعدالة الحلين بهذه الصورة في شرقي الأناضول (كوردستان) وفي شمال قبرص الكونفدرالي ؟!
أوربا الديمقراطية تريد حلولا ديمقراطية عادلة لكل المشاكل وتركيا تسوف وتتقاعس لحد الآن. فهل تستطيع أوربا الديمقراطية أن تسكت عن هذا الإجحاف؟
فهذا إنتهاك صارخ لمبدأ المساواة, ثم أن الحكومات التركية المتعاقبة عاملت كوردستان بأسلوب فاق في سلبيته, أساليب الغرب في مستعمراتها, فكردستان ليست مجرد مستعمرة بالنسبة للأتراك بل هي أسوء من ذلك بكثير كما أوضح الدكتور إسماعيل البيشكجي.
3) ـ التخلف الإقتصادي والإجتماعي والتعليمي: على الرغم من إستمرار تلقي تركيا للدعم الغربي على شتى الأصعدة من الغرب كحليف في الناتو, فلغاية عام 2000م كانت هنالك 1000 شركة ألمانية داخل تركيا وتمثل 50% من الإستمارات الأجنبية فيها كما أن تركيا تتلقى مساعدات أمريكية, فقد تلقت 868 مليون دولار في عام 1984, و تلقت 949 مليون دولار في عام 1985, وتلقت 879 مليون دولار في عام 1988م. هذا بالإضافة الى مساعدات تنمية أوربية. ولكن مع ذلك مازالت تركيا متخلفة جدا بالقياس الى المعايير الأوربية , ومن هنا فالرأي الأوربي الذي يستند الى وقائع لا يمكن تجاهلها أو إنكارها يقول بإختصار بأن '' تركيا كبيرة جدا وفقيرة جدا ''ولذا سيصعب على اوربا إبتلاع هذه القمة المرة. فالتكاليف والمساعدات المتوقعة ستزيد أو قد تعادل مجموع ما دفعته أوربا لعشر أعضاء جدد مجتمعين في الفترة الماضية. فالتقديرات الأوربية تنطلق من قاعدة ترى بأن أوربا ستدفع (45) مليارد يورو الى تركيا خلال السنوات الثلاث الأولى فقط . وهذا يعني 15 مليارد سنويا, الأمر الذي سيثقل أعباء أوربا المالية الى حد كبير قد تعجز معه بالوفاء بالالتزامات الأخرى.
ثم أن السياسة التي إتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة والقائمة على إهمال متعمد للولايات الشرقية/كوردستان من الناحية الإقتصادية , جعلت الفوارق كبيرة بين شرق الأناضول وغربه. فمعدل الدخل السنوي للفرد في محافظات سواحل البحر الأبيض والبحر الأسود والمحافظات الغربية مثل إستانبول تقدر بأكثر من (5000) دولار سنويا. في حين أنها تبلغ في شرق الأناضول/كوردستان (700) دولار سنويا !
وبالطبع التخلف الإقتصادي يتبعه بالضرورة التخلف الاجتماعي والتعليمي والصحي, الذي هو نتيجة طبيعية لممارسة سياسة التمييز العرقي ضد الأكراد., فكردستان هي الأكثر تخلفا بالقياس الى المناطق الأخرى. علما أن الحرب التركية ضد الأكراد تكلف تركيا سنويا حوالي 8,5 مليارد دولار سنويا حسب بعض التقديرات.

4) ـ النظام التعليمي في تركيا متخلف وعنصري وغير علمي فهو يعكس الإستعلاء القومي التركي بجلاء ويحط من قيمة بقية الشعوب بالأخص إتجاه الأكراد. وإذا كانت تركيا تنفق المليارات لتطوير اللغة والثقافة التركية فهي تنفق أضعافها في محاولة يائسة للقضاء على اللغة الكوردية والثقافة الكوردية. ويبدو أن السلطات الألمانية باتت في الآونة الأخير على إطلاع بهذه الأمور وتسعى لإيقافها في ألمانيا, فإستنادا الى تقرير بثته الفضائية الألمانية المركزية , فإن الأتراك في ألمانيا أقدموا على ضرب مشاركين أكراد في مظاهرة سلمية داخل ألمانيا , إنطلاقا من قناعتهم بأن الأكراد يمثلون عنصرا متدنيا في قيمته !

وإذا كانت تركيا تفرض ومنذ عقود سياسة الصهر بالقوة على كل الشعوب غير التركية في آسيا الصغرى, فإنها تشجع الأتراك لرفض الإندماج في المجتمعات الأوربية, التي يتواجدون فيها '' كعمال ضيوف '', وتستفيد لهذا الغرض من المناهج العنصرية التركية المطبقة في تركيا. هذا الأمر دفع الألمان الى مراجعة بعض مواقفها السابقة. أن المناهج التربوية التي تستند الى تفوق عنصري فطري لشعب ما باتت مسألة تبعث على الضحك, فلم يعد لها وجود في ألمانيا ولا إيطاليا ولا الولايات المتحدة ولا في جنوب أفريقيا, لكن تركيا تصر على مواصلة هذا النهج الصبياني. فالرئيس الحالي للولايات المتحدة هو من أصل أفريقي في بلد كان وحتى الأمس القريب يؤمن بالعنصرية وبعصابات '' الكوكوس كلان '' العنصرية البيضاء. فهل سيأتي يوم تتعض فيه تركيا بتجارب هذه الأمم ؟!

5) ـ ينطلق الأوربيون من إعتقاد راسخ , بأن الإتحاد الأوربي وما يمثله من قيم ومثل, إنما هو نتيجة منطقية مبنية على القيم والمثل المسيحية مقرونة بأسس الحضارة الأوربية , ممثلة بالحضارة الإغريقية والرومانية, التي كانت أول من أخذ بالنظام الديمقراطي, رغم إختلاف التفسيرات في التفاصيل بين الحالتين, نظرا للإختلاف الزمني. من هنا ليس لتركيا مكان في هذه المجتمعات وهياكلها, لأن الثقافة التركية التي تنعكس في ممارساتها اليومية السياسية لها مصادر أخرى تختلف جذريا عن المفاهيم الأوربية. لذا فالبعض واثق تماما من أن إنضمام تركيا الى الإتحاد الأوربي سيقوض دعائم هذا الإتحاد من الأساس. أدناه تفسير للموقف الأوربي ويرى : (...لفهم درجة المطاوعة داخل دولة ما, ولفهم مستوى الإستجابة, فمن الضروري معرفة الدور التقليدي لهوية الدولة . قضايا مثل كيف وعن طريق من تم وضع أسس هوية الدولة وممثليها, تتعقد مسألة درجة إدراك المطاوعة . لمعرفة هوية الدولة فمن المفيد الإستعانة بنظرتها الى الكيفية التي تصف فيها الدولة نفسها في علاقاتها مع الآخرين. إنها تعرض حالة '' نحن أو الذاتية ''ومن يدخل ضمن هذه الهوية ومن لا يدخل ضمنها, ... من المهم جدا ملاحظة أنه وبعكس الدول البالتيكية , فإن الدافع الرئيسي للتغيير في القضية التركية , يأتي أساسا من فكرة الحصول على عضوية في الإتحاد الأوربي).

هذا يعني بأن الإصلاحات التي تجريها تركيا لغرض الموائمة مع الشروط الأوربية ليست نابعة عن قناعة بها بل من أجل الحصول على الدعم على مختلف الأصعدة, من إقتصادية وغيرها.

كما أن هنالك من يلمح الى الطبيعة العسكرية للثقافة التركية مثل مراد بليج. في داخل تركيا كان هنالك من يرفض قبول أي إقتراح للتغيير سيما ما كان منها يأتي من الخارج., الى درجة قيل معها بأنه(ليس للأتراك أصدقاء ما عدى الأتراك).

إن الإنتقادات الموجهة لحكومة أنقرة كانت كثيرة, الأمر الذي تسبب في أنها لن تستطيع مواصلة سياسة الإنكار للحقائق التأريخية والمناقضة لكل تحليل علمي, فكان لابد من تغيرات بسيطة وخجولة , ولكنها بطيئة في ذات الوقت. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير الى خطاب رئيس الوزراء أوردغان في آمد /دياربكر وجاء فيه : إن الدولة القوية الحقيقية هي تلك التي تستطيع أن تواجه أخطاء الماضي!

وفي نيوزيلندا (كانون الأول 2005) إعترف بوجود شعوب أخرى في آسيا الصغرى وهو ما كان محظورا ويعاقب عليه القانون, إذ أنه أعلن بأن هنالك ما لا يقل عن 30 قومية في آسيا الصغرى : (... في تركيا هنالك أتراك وأكراد, لاز , سيكازيين, جورجيين , أبخاس, ألبان , يوسيين, وآخرين ...).

ويأليته كان قد أخبرنا بنسبهم السكانية, فمن يدري فقد تظهر الحقيقة بأن الأتراك في الحقيقة ليسوا سوى أقلية ! ومع ذلك فانها خطوة صحيحة على طريق طويل لإيجاد حلول عادلة لقضايا طال إنتظارها. ولأنقرة قدوة حسنة في برلين يستحن لها أن تقتدي بها, الإعتراف المتبادل بين الشعوب بحق تقرير المصير هو الحل الأمثل دائما, وسند راسخ لإحلال سلام دائم قائم على العدل.

إن مبدأ المساواة هو ركيزة أساسية للديمقراطية, كما أن التسامح وقبول الآخر رغم الإختلافات يعتبر عنصرا هاما للثقافة الديمقراطية الغربية التي تسعى تركيا للإنتماء إليها, ولكن أين المساواة بين الأتراك والأكراد على صعيد الحقوق القومية؟ وأين التسامح مع الأقليات غير المسلمة والمذاهب غير السنية؟

بتأريخ 5 شباط 2006 أقدم شاب تركي عمره 16 سنة على قتل قس في كنيسة سانتاماريا في شمال مدينة طرابزون. وفي 2 أب 2006 هاجم أحد الأتراك قسا ينتمي الى الكنيسة الكاثوليكية الإيطالية. وفي الحالتين لم تتوضح الدوافع بشكل جلي . هذه الأمثلة تظهر بأن عملية التسامح مسألة مازالت غير محلولة.

6) ـ حقوق الإنسان : تأسست الدولة التركية الحديثة بالإستناد الى أفكار شخص واحد(مصطفى كمال), والتي تحولت الى قواعد تم تكريس كل أجهزة الدولة القمعية من جيش وشرطة ومخابرات ومحاكم وأجهزة إعلام وقوانين ومؤسسات تعليمية بهدف فرضها بالقوة وإثبات صحتها على هذا الأساس, الى درجة ذهب البعض معها الى القول بأنه مازال يحكم البلاد من قبره ! وبالطبع فالمبني على باطل هو باطل أيضا.مهما طال به الزمن. فلإن كان بعض هذه الأفكار قد أثبت صحته بحكم التجربة , إلا أن الكثير منها لا يصمد أمام أبسط التحاليل العلمية والتأريخية. فإصدار قوانين جائرة وتأسيس محاكم أكثر

جورا (إستقلال ـ ألأمن ـ العسكري ـ الشرقية) وما الى ذلك من محاكم الإرهاب الحكومي , التي أصدرت أحكاما مجحفة تهدف الى إرهاب الملايين ولا تريد إحقاق الحق., كلها لا تستطيع التستر على الحقيقة في النهاية على عيوب النظام الكثيرة. فإنتهاكات حقوق الإنسان تحولت الى ممارسات يومية لأجهزة القمع الحكومية على كل صعيد, لتشمل حرية الرأي والضمير وبقية الحقوق التي أدرجت في لائحة حقوق الإنسان الصادرة من الأمم المتحدة. يقول ميخائيل جونتر بهذا الصدد تحت عنوان : (تقاليد السلطة المطلقة في تركيا) ما يلي :

(.... في ميدان شرح جزئي لموقف كهذا,يجب أن يتذكر المرء أن تركيا تمتلك موروثا ثقافيا يدفع بها الى إتخاذ إجراءات تعتبر في نظر الغرب, أو على الأقل منذ القرن التاسع عشر, تعتبرغير مشروعة تماما. فواقع أن تركيا مجتمع أكثر إنفتاحا من غيرها من دول الشرق, وقد ساعد على الخروج بملاحظات غير مقبولة حول سلوك تركيا, في أن حقيقة الأمر تفضح إنتهاكا مدانا لحقوق الإنسان في أغلب دول الشرق أكثر مما يحدث في تركيا. وعلى أية حال فإذا كانت تركيا تتطلع الى أن تصبح دولة ديمقراطية حقيقية ـ وهو ما ستكون على ما أعتقد ـ فيجب عليها إضافة الى ذلك أن تقوم بإلتزامات جديدة تجاه قضية حقوق الإنسان.

وقد توجه ملف حقوق الإنسان والنقد الموجه الى تركيا بهذا الصدد الى الميادين التالية:

1) ـ تعذيب السجناء ووفاتهم المشتبه بهم فيها. 2) ـ المبالغة في إقتراف عملية إختفاء وإغتيالات غير قانونية للمعارضة السياسية وللمدافعين عن حقوق الإنسان والقوميين الأكراد. 3) ـ تدخل الحكومة في المنع القسري لحرية الخطابة والصحافة والتجمعات. 4) ـ إنكار حدوث محاكمات أمام محاكم أمن الدولة في مناطق الطوارئ. 5) ـ إغتيال المدنيين الأكراد وتدمير القرى الكردية في جنوب شرق تركيا. 6) ـ تحريم جميع أشكال التعبير الثقافي الكردي.

وفي ربيع 1995م, تم زج مائة صحفي وكاتب في سجون تركيا وذلك لأنهم أيدوا القضية الكردية في كتاباتهم. ومن بينهم وجوه معروفة مثل إسماعيل بيشكجي و فكرت باسكايا و خالق جرجر و مهدي زانا و إيرين كسين و يلماز أودبازي. وبينهم ستة آخرون من الأعضاء الديمقراطيين في البرلمان التركي من بينهم ليلى زانا. وكان هنالك ألفان وخمسمائة آخرون متهمون بنفس التهم ينتظرون موعد محاكمتهم في الوقت الذي كان يحاكم فيه أكثر من خمسة آلاف وستمائة شخص بنفس التهم.

وبعد إغلاق جريدة (نحو العام ألفين) الموالية للأكراد في بدايات عام 1992م واجهت نشريات أخرى نفس المصير (المفكرة) 1992 - 1993, (المفكرة الجديدة) 1993 - 1994, (الأرض الحرة) 1994 - 1995, (السياسة الجديدة) 1995...).

6) ـ مخاوف أوربا من الهجرة الجماعية :هنالك حوالي 3,7 مليون تر كي يعيشون حاليا في أوربا بحثا عن عمل أغلبهم في ألمانيا. ويهاجر سنويا 40 ـ 60 ألف شخص آخر.تبرز وتخشى أوربا من أن يتضاعف هذا العدد على الأقل فيما لو تم قبول تركيا كعضو كامل في الإتحاد الأوربي. هذه المخاوف تبرز بالدرجة الأولى لدى ألمانيا , حيث تتواجد اغلبية العمال الضيوف من الأتراك. وألمانيا ترفض صراحة طلب إنتماء تركيا للإتحاد وتعرض (الشراكة المميزة) كبديل للعضوية الكاملة.

بين التأييد والمعارضة :

من أبرز المؤيدين لإنضمام تركيا الى الإتحاد الأوربي هي الولايات المتحدة الأمريكية ! بالغت أمريكا في إلحاحها بضرورة قبول تركيا كعضو في الإتحاد, الى درجة أثارت حفيظة الدول الأوربية. ففي الوقت الذي ذهب فيه الرئيس الأمريكي أوباما الى القول بأن : (تركيا مرتبطة مع أوربا ليس فقط عبر جسر فوق البسفور) مشجعا بذلك إنضمام تركيا الى الإتحاد الأوربي, فإن هذه المشاعر لا يشاركه فيها الأوربيون بشكل عام. رد أحد أعضاء البرلمان الأوربي (بيرند بوسيلت) من بافاريا الألمانية ومن حزب المحافظين قائلا : (أوربا ليست دمية أوباما.... عليه أن يقبل تركيا كولاية أمريكية '' الواحدة والخمسين '', بدلا من الاتحاد الأوربي). وقال ماركوس فيبر : (لسنا بحاجة الى تلقين من الخارج). وقال هورست زيهوفر : (الإنسجام الدخلي الأوربي يستند الى ثقافة عامة مشتركة وجذور روحية). أما بالنسبة الى تركيا فيقول : (تركيا أعلنت عن نفسها بأنها تمثل العالم الإسلامي , لذا فهي لا تنسجم معها بكل وضوح). وبتأريخ 2005/8/28م صرح رئيس الحزب الإجتماعي المسيحي في بافاريا قائلا : (أوربا تعني قيم أساسية مسيحية غربية, أوربا تعني تنوير وفصل بين الدين والدولة, أوربا تعني مساواة بين الرجل والمرأة... لكن هذا ليس تأريخ تركيا).

كما أن الموقف الفرنسي يتجه الى القول بأن (تركيا ليست أوربية جغرافيا, تأريخيا أو ثقافيا وستقوض الهوية الأوربية وتعيق الإندماج السياسي). أما المستشار النمساوي ولفكانك شوسل فيرى وجوب أخذ الحكومات ألاوربية بالرأي العام داخل بلادها حول الموضوع. ويبدو أن هنالك جهات في بريطانيا تدعم هذا الإتجاه أيضا.

إستنتاج :

لاحظنا مما تقدم بأن الأتراك بدأوا بالإقتداء بأوربا بعد الهزائم المتلاحقة التي منوا بها في سوح القتال المتعددة. ولذا كانت أول إقتباساتهم موجهة الى النواحي العسكرية, ثم أعقبتها محاولات مجارات الأوربين على بقية الأصعدة. كان مصطفى

كمال قد أقدم على خطوات أخرى عبر إقتباس العديد من القوانين الأوربية , بل وفرض الزي الأوربي وفصل الدين عن السياسة عبر الأخذ بالنهج العلماني على طريقته الخاصة , فهو كان يعتقد بأن على الأتراك أن يرفضوا أوربا كقوة إحتلال وأن يقبلوها كحضارة. كما أنه حاول تجنيب تركيا في الدخول في منازعات عسكرية بعد تجارب الحرب العالمية الأولى المرة. ولكن تدريجيا إنساقت تركيا وراء تحالفات رمتها في أحضان الغرب على الرغم من الحياد المشوب بالتعاطف مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. وجاء توركوت أوزال ليزيد الإرتباط بالغرب على الصعيد الإقتصادي, ثم جاءت حكومة أوردوغان لتسعى في إيجاد إصلاحات قانونية وغيرها بهدف ترضية الأتحاد الأوربي لقبول تركيا كعضو كامل فيها. لكن بصراحة كل هذه التغيرات شكلية محظة ولا تمس جوهر الموضوع ولا روحه, فتركيا لن تتغير بهذه السهولة وأوربا أدرى بذلك من غيرها. وشروط أو معايير الإنتماء الى الإتحاد الأوربي ليست أمرا هينا بالمرة على بلد شب وترعرع في ظل أنظة عسكرية وبوليسية قمعية , وإنحصرت ممارسات الدولة التركية الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان إن كان لها وجود أصلا, في بعض المظاهر الخادعة , التي لا تمس جوهر الموضوع في الواقع إلا لماما. هذه المعايير وبشكلها الإجمالي عبارة عن (80) ألف صفحة من القواعد المفصلة, والتي تشمل كل الجوانب : الإقتصادية ـ السياسيية ـ القانونية ـ التربوية ...الخ. ولكن قبل كل شيء يحتاج الأمر الى خلوص النية وصفاء الطوية وهذا ما لا تتصف به الحكومات التركية المتعاقبة لحد الآن على ما يبدو.
وإذا كان الملف قد قسم إجمالا بالنسبة الى تركيا على 35 فصلا, ولم تنجز تركيا على مايبدو منها ولحد الآن سوى الفصل المتعلق بالعلوم والتكنلوجيا, فإن المرء لا يحتاج أن يكون نابغة في علم الرياضيات ليدرك بأن هذه المسألة ستستغرق وقتا طويلا إذا إستمرت على هذه الوتيرة البطيئة. وعلى المرء أن يقر بأن تركيا تحاول الإستجابة لروح هذه المعايير وقد خطت بعض المراح ولكنها بطيئة جدا, الى درجة قد تثير التساؤل في النهاية حول هذا التثاقل : هل تريد تركيا أن تنظم الى الإتحاد الأوربي أم أنها تريد من الإتحاد الأوربي أن ينظم إليها؟!
علق يوسف كانلي على الموقف التركي فقال : (مورست الطقوس بين الحين والآخر لجعل العملية تتقدم. كما أطلقت الألعاب النارية للإحتفال بالنجاح الكبير. لكن القطار أصابه الصدأ في المحطة ولم يتحرك كثيرا, لأن عملية بناء السكك نسيت) !

في السابق وبحكم التحالفات التي وقعتها تركيا لصالح الغرب: سعد أباد ـ بغداد ـ سنتو ـ ناتو وما الى ذلك على صعيد منطقة الشرق الأوسط والعالم على حد سواء, كان الغرب يغض النظر عن كل عيوب تركيا مهما بلغ بها الإعوجاج ولا تتردد بمنح تركيا صفة الدولة الديمقرطية, لأنها حاولت أن تتجنب قدر الأمكان إحراج حليف تستخدمة لأغراض شتى علنية وسرية. لكن ألإصرار التركي على العضوية الكاملة في الإتحاد قضى نهائيا على هذه الخزعبلات الدبلوماسية فكان لابد من قول الحقيقة المرة. وبذلك تبين بأن تركيا بعيدة كل البعد عن المعايير الديمقراطية الغربية, وأن على تركيا أن تفعل الكثير من أجل اللحاق بهذا الركب المتحضر. فتعدد الصحف ووجود برلمان لا يعني بالضرورة وفي نهاية المطاف بوجود نظام ديمقراطي حقيقي, في ظل هيمنة أجهزة إرهاب الدولة ممثلة في مؤسسات الجيش ـ أجهزة الأمن ـ محاكم الدولة الإرهابية المتعددة ـ والقوانين الإرهابية الجائرة....الخ. من هنا فإن التأخر لا غرابة فيه, فإذا عرف السبب بطل العجب كما يقال, وإذا نظرنا الى طول فترة الإنتظار التركية فإنها لا تقاس بفترة إنتظار المرشحين الآخرين, فهي الأطول.
إذن المسألة طويلة ومعقدة, والنهاية غير مضمونة على أي حال, حتى لو تم الوفاء بجميع الشروط, إلا أن تنفيذ أي شرط سيمثل إنفراجا من نوع ما للشعوب القاطنة في آسيا الصغرى, بالأخص غير التركية منها, وفي مقدمتها الشعب الكوردي.
وفي هذا الإطار لابد من أن نفهم ما قاله المستشار الألماني السابق كيرهارد شرودر: (لابد من مواصلة الإصلاح الى النقطة التي يمكننا فيها القول أن التراجع عنها غير ممكن). علما أن وثائق ويكيليكس المنشورة تضمنت هي الأخرى إشارات الى الموقف الألماني من المسألة فقد جاء تحت عنوان ألمانيا تعارض إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي, نقلا عن ديرشبيكل : (تشير الوثائق الأمريكية التي تم تسريبها, الى أن هذا الموقف قد يكون له دوافع تكتيكية حيث قال فيسترفيله في واشنطن بأن الحزب الديمقراطي الحر الذي يتزعمه يريد أن يترك الباب مفتوحا, حتى يكون لتركيا حافز للعمل على تحسين هياكلها, موضحا أنه إذا أغلقت ألمانيا ألباب الآن, فإن ذلك سيؤثر على الوضع الداخلي بالكامل في تركيا).

ولو أمعنا النظر في المواقف المتباينة لأمكن القول بأن أوربا ترحب بوجود بلد تتوفر فيه شرائط ديمقراطية وملامح دولة القانون معاصرة كجار وحليف. أما بالنسبة الى تركيا فإن المكاسب الإقتصادية الناجمة عن الدعم الأوربي لها والتي طال العهد بها ولو على جرعات فواضحة إضافة الى الدعم على شتى الأصعدة ألأخرى أيضا. إلا أن الدوافع المستترة يصعب سبر أغوارها وما يصبو إليه البعض حقا في تركيا. فالجهات العلمانية في تركيا مثلا, تريد من الإنتماء الى الإتحاد الأوربي أن يتحول هذا الإنتماء الى وسيلة لتحقيق هدفين رئيسيين:
1) ـ مواصلة الفصل بين الدين والدولة على الطريقة التركية السائدة منذ عام 1923م.
2) ـ لمنع الإنفصال الكوردي.
ناهيك عن المخططات التي قد تشمل بشكل أو بآخر شعوب آسيا الوسطى.

أما بالنسبة الى الشعوب غير التركية والقاطنة في آسيا الصغرى فالطموحات كبيرة وتتحدد في الأمل على الحصول على مزيد من الحريات القومية والديمقراطية, لأنهم قدموا الكثير من التضحيات من أجل الحصول على مستقبل أفضل. فتقلص هوة الفوارق مع أوربا ستكون له نتائج إيجابية حتما.

ولما كان مبدأ المساواة أحد الدعائم الرئيسية لحقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية, فلنا أن نتساءل : كيف سيجري تقييم الأمور لإيجاد حل عادل للمسألة الكوردية , لعشرين مليون نسمة شرد نصفهم بشتى السبل نحو غرب آسيا الصغرى.وهم الذين سكنوا موطنهم هذا قبل مجيء الأتراك بآلاف السنين, وهل ستكون التسوية ضمن إطار الفدرالية أو الكونفدرالية أو الإستقلال التام والناجز؟
فإذا كانت الكونفدرالية الحل المشود لشمال قبرص فلماذا لا تكون صالحة لشرق الأناضول/ كوردستان؟ كيف سيتصرف البرلمان الأوربي ؟ كيف ستتصرف برلمانات أوربا؟
هنا لابد من الإشارة الى الوضع القانوني لكوردستان, لأن ذلك قد يسهل إيجاد الحل الأنسب, للمسألة , فإذا كان الكتاب الأكراد سبق لهم وأن لمحوا بخجل وعلى إستحياء الى كون وطنهم في الحقيقة مجرد مستعمرة, إلا أن الدكتور إسماعيل بيشكجي حسم المسألة بضوح ودون مواربة, بوصفه لكوردستان على إعتبارها '' مستعمرة دولية '', بل ,وإختارها كعنوان لكتابه, وقال بأنها تتعرض الى سياسة فرق تسد ودمر بإستمرار. وعلى هذا ألأساس فإن تحديد كيان إقليمي وأعادة بناء القراى المهدمة وإعادة المهجرين قسرا الى غرب الأناضول سيكون من أولويات الحلول الديمقراطية. فإذا أخذنا فرضا بإنتماء تركيا الى الإتحاد الأوربي فإن مخططات التنمية الأوربية ستتوجه نحو كوردستان بحكم التخلف السائد فيها , لكن لا يوجد ضمان بوصول هذه المساعدات إليهم, فقد أثبتت التجربة أثناء الأزمات بأن المساعدات المقدمة الى الأكراد في حالة حصول النكبات كالزلازل مثلا لا تصل إلى الأكراد بل تتحول الى بضاعة تجارية تباع في أسواق إستنبول وغيرها من المدن التركية الكبيرة. كما أن المشاريع التي قد تجد طريقها الى كوردستان من الناحية الإقتصادية تحيط بها نفس المخاوف, فالوظائف التي ستتوفر على أثرها قد لا تصل إلى أهل المنطقة بل قد تستخدم كوسيلة لتطبيق المزيد من سياسة التتريك في كوردستان عبر حرمان الأكراد من هذه الوظائف ومنحها الى الأتراك من غرب الأناضول , وهو ما يطبق حاليا بالفعل. فالحكومة التركية تضرب بذلك عصفورين بحجر واحد تتريك كوردستان ومواصلة تهجير الأكراد.

الغريب أنه وفي أواسط نيسان 2011م, طالعتنا ألأنباء التي تؤكد مجددا بوجود مخطط تشارك فيه تركيا يهدف الى إثارة مشكلة الموصل على الصعيد الدولي من جديد, وأن تركيا قد أبدت دعمها للإعتراف بالإقليم . المعروف أن تركيا خسرت القضية نهائيا عام 1926م, والسبب الرئيسي كان يهدف الى إتاحة الفرصة للأكراد للتمتع بنوع من الإدارة الذاتية, التي باتت قريبة للتحقيق قاب قوسين أو أدنى على صورة الفدرالية, سيما وأن المادة 140 من الدستور العراقي تضمن إعادة المناطق المتنازع عليها وذات الأغلبية الكوردية الى الإقليم. وهنا تظهر تركيا فجأة على المسرح وتتظاهر بالتعاطف مع القضية الكوردية في الإقليم وتتصل مع شخصيات سياسية لهذا الغرض. السؤال الوحيد والحاسم بهذا الصدد هو : لماذا لا تظهر تركيا هذا التعاطف مع 20 مليون كوردي داخلا حدودها ؟ لماذا لا توافق على حل القضية هنالك على أساس الكونفدرالية كما تبغي أن تفعله مع شمال قبرص؟!
لكن الدول التي إقتسمت كوردستان مارست هذه السياسة منذ عقود فهي تضطهد الأكراد داخل حدودها, لكنها تتظاهر بدعم الأكراد في الدول المجاورة, الأمر الذي طبقتها إيران ـ سوريا ـ العراق ـ وتركيا لعقود!
قيل بأن تركيا ستكشف نهائيا عن هذا المخطط خلال شهرين أو ثلاث بعد تسويف ومماطلة تقدر بعشرين سنة تقريبا. إذن لا يسعنا إلا الإنتظار برحابة صدر هذه الأشهر أيضا !
فتركيا التي باتت تعرض وساطتها وخبرتها في حل المشاكل العالمية , المشكلة التونسية ـ المصرية ـ الليبية ـ السورية البحرينية الفلسطينية / الإسرائيلية ـ اللبنانية...الخ لكنها عاجزة أو لا تريد حل المشكلة الكوردية. ويلاحظ بأن العديد من الجهات باتت تلاحظ هذا التناقض المفضوح , ومن هنا يشير بعضهم على أنقرة أن تحل المشكلة الكوردية أولا قبل إيجاد حلول مزعومة للآخرين, وهذا فعله القائد الليبي '' معمر القذافي'', الذي أشارإلى أن من ألأولى بالأمم المتحدة إستحداث منطقة في كوردستان الخاضعة لتركيا يمنع فيها الطيران العسكري بدلا من ليبيا !

ومهما كان الأمر فإن الصراعات الحزبية الصبيانية العقيمة في إقليم كوردستان وإقحامها لكل ما هب ودب في الشأن الكوردي لبلوغ غايات شخصية, فتح لتركيا المجال واسعا للتدخل في شأن الإقليم منذ سنوات, لأنها تدخلت في الصراعات بريا وجويا , حتى أن بعض قطعاتها المدرعة مازالت موجودة في منطقة بهدينان. كما أن النفوذ التركي الإقتصادي هو الأبرز داخل الإقليم , فهي تتبع سياسة الإحتواء الإقتصادي في الإقليم بشكل واضح فإستنادا الى تقرير نشرته الفضائية السومرية بتأريخ 2011/1/23م تتواجد 200 شركة تركية في محافظة دهوك فقط, وتسيطر على كافة الجوانب الإقتصادية.
ومن هنا يجب النظر الى الخطوات التركية حول مشكلة الموصل المزعومة, بإعتبارها مجرد مساعي للحصول على موطئ قدم على الصعيد السياسي داخل الإقليم, الى جانب التواجد العسكري والهيمنة الإقتصادية. كما أن المهاترات الحزبية ووجود حكومتين في الإقليم والمنافسة غير المشروعة بينها تسببت في تشجيع حكومة بغداد لمواصلة سياسة التعريب في كركوك على الرغم من ضعفها الكبير. فإستنادا الى ما جاء في صحيفة(آسو) الكوردية بتأريخ 2011/5/2م, فإن (51)ألف قادم

عربي جديد دخل كركوك منذ عام 2003م في الوقت الذي تدعي فيها حكومة الإقليم بأنها تسعى لكسب قضية المناطق المتنازع عليها مع حكومة المركزفي بغداد!

لابد لنا أن نأخذ بالحسبان مستقبلا كذلك دور المؤسسة العسكرية التي قد تعيد في أية لحظة عقارب الساعة الى الوراء, فتورط 30 جنرالا في محاولة الإنقلاب الأخيرة يستدعي الحذر. فالجيش يعتبر نفسه حارسا لما يسمى بمبادئ مصطفى كمال, وقد لا يخرج من الساحة السياسية بسهولة. ففي إسبانيا تواجدت حالة مشابهة قبل الأخذ النهائي بالديمقراطية وإن كانت أقل تعقيدا بالتأكيد, فقد ترك الجيش الإسباني في النهاية المسرح السياسي بعملية كوميدية وتراجيدية في آن واحد بعد رحيل الجنرال فرانكو, وذلك حين دخل الملازم تيخيرو قاعة البرلمان بملابسه العسكرية وأشهر مسدسه وبدأ بإطلاق النار في الهواء وأجبر بذلك نواب البرلمان على الإنبطاح على أرضية البرلمان بملابسهم الأنيقة!

شهد العالم منذ التسعينيات من القرن المنصرم والى يومنا هذا تغيرات جذرية في أوربا أولا حيث بدأت رياح التغير تهب بشكل جارف وأسقطت جدار برلين, وأعقبتها الثورة المخملية أوربا الشرقية, توقا الى مزيد من الحرية والديمقراطية الحقيقية. وبسقوط نظام واحد من أكثر الأنظمة المستبدة عتوا في العالم الإسلامي في العراق عبر التدخل الأمريكي المباشر عام 2003م, بهدف إيجاد فسحة لنظام ديمقراطي في الشرق الأوسط. لكن الإنتفاضات الشعبية العارمة التي بدأت في تونس بتأريخ 2011/1/15م, أثبتت بأن شعوب الشرق مازالت حية وأن الأنظمة الدكتاتورية لم تستطع قتل روح الحرية في قلوبهم . الجماهير التونسية إنطلقت لإسقاط النظام الدكتاتوري, مؤمنة بما ذهب إليه شاعرهم الكبير '' أب القاسم الشابي '', الذي قال في قصيدة شعرية : '' إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر ''. ولقد إستجاب, وسقط نظام زين العابدين ! هذه الثورة الشعبية إنتقلت الى دول عربية وأسقطت نظام مبارك في مصر أيضا, وإنتقلت الى اليمن وليبيا وسوريا والبحرين والأردن, ومازال الحبل على الجرار. وفي ظل أجواء كهذه سيصعب على بلد كتركيا أن تواص التمسك بالبالي من المواقف والأفكار, ويتعذر عليها قطعا بإقناع الرأ العام العالمي بصحة إزداجية مواقفها في كل من كوردستان وقبرص.
نحن نرى بأن أزمة السلطة الإستبدادية في العالم الإسلامي إنما بدأت بمجيء, '' الفئة الباغية'' الى السلطة كما وصفها الحديث الشريف بدقة لا يمكن أن يزاد عليها. وهي التي أدخلت بدعة التوريث وإعتبار كل السبل مباحة للوصول الى السلطة أو البقاء فيها وسار بقية الحكام على نفس النهج إلا ماندر, ولا فرق في ذلك بين نظام جمهوري أو ملكي.

من جملة المشاكل التي يجب على تركيا أن تحلها تهمنا القضية الكوردية بالدرجة الأولى, وهنا لابد من العودة الى التهم التي تبتدع للإساءة الى حركة التحرر الكوردية لحرمانها من الدعم والتأييد من جانب الرأي العام العالمي ومن هذه الإتهامات المتكررة تهمة الإرهاب, لذا لابد من وقفة مجددة حول هذه النقطة. هنا نلاحظ بأن التهمة وجهت في البداية الى القيادة وفيما بعد الى حزب . فهل هذا هوالهدف الحقيقي؟
نحن نؤمن بأن هذه التهم مجرد ذرائع لا غير, وإلا فليتفضلوا بتصفية هذه القيادة وهذا الحزب فقد سبق لهم وأن فعلوا ذلك مرارا وتكرارا, شريطة أن يرحلوا بعدها من كوردستان ولن يفعلوا. إذن حكومة أنقرة لا تعادي قيادة , ولا تعادي حزبا بعينه بل أنها تعادي أمة بأسرها تعدادها أربعين مليون نسمة. إنها تريد فرض الوصاية الأبدية على الأكراد, ونهب ثروات بلادهم.

إن طريق تركيا الى بروكسل طويل وشائك وفيه الكثير من العقبات, وليس أمام تركيا إلا الصدق في النية لمواجهتها وتخطيها, وإيقاف الكيل بمكيالين كخطوة أساسية لحل العديد من المشاكل. والإنفتاح سيسهل بدوره لتذليل العقبات عبر الإعتراف بالوقائع التأريخية ومسايرة التطور التأريخي في التعامل مع بقية الشعوب في العالم على قدم المساواة. لقد تخطت العديد من الشعوب هذه العراقيل بحكم نواياها السليمة التي أقنعت كل المشككين وبها يجب أن تقتدي تركيا لكي تستطيع أن تعيش مع الشعوب المجاورة في سلام مستقبلا. إن ألأمة التركية أنجبت من الرجال والنساء ما يمكنها من أن تفتخر بهم ومنهم الدكتور إسماعيل بيشكجي, الذي بلغ به السمو الأخلاقي درجة بات معها الإنتماء القومي ضيقا على شخصيته, فإرتقى الى مستويات إنسانية أرحب وتحول بذلك الى نصير للشعوب التي تعاني من الإضطهاد. ونفس الشيء يمكن ملاحظته مع بعض الإخوة من العرب ومنهم الشاعر محمد مهدي الجواهري, صاحب قصيدة '' كوردستان ''. ومن هنا تأتي مصداقية الحديث الشريف في قوله (ص) : '' لا تجتمع أمتي على خطأ '', وهذا مما يبعث الآمال في انفوس.

إن عالمنا المعاصر هو عالم الديمقراطية ولذا فنحن نناشد شعوب الشرق للأخذ بهذا النظام بجدية ونأمل أن لا يتأخر الأكراد عن الركب كما فعلوا في الماضي, بل نوصي أن يكونوا هم السابقين والقدوة في هذا المجال. وبدون أن تأخذ تركيا بهذه المعايير فلن تبقى لها فرصة للإنتماء الى الإتحاد الأوربي إلا عبر قرار سياسي يغض النظر عن عيوبها الكثيرة والكبيرة التي يتعذر التستر عليها. وهذا الأمر يصعب تصوره في الحقيقة. فعلى أمل أن تسود الحكمة الضرورية لدى جميع الأطراف المعنيين. وخير ما نختتم به بحثنا هذأ قوله تعالى :((لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)). (سورة الرعد - 11)
والله من وراء القصد.